



جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : تدقيق و مراقبة

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة

مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة  
الاقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ولاية مستغانم-

تحت إشراف الاستاذة:

مقدمة من طرف الطالبة :

برواين شهرزاد

• بلجربة شفيقة

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	بالجامعة
-أ- بن حليلة سليمة	أستاذة محاضرة	الرئيسة	مستغانم
-أ- برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة	المشرفة	مستغانم
-أ- مساوي مباركة	أستاذة محاضرة	المناقشة	مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018





جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : تدقيق و مراقبة

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة

مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة  
الاقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ولاية مستغانم-

تحت إشراف الاستاذة:

مقدمة من طرف الطالبة :

برواين شهرزاد

• بلجربة شفيقة

أعضاء اللجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	بالجامعة
-أ- بن حليلة سليمة	أستاذة محاضرة	الرئيسة	مستغانم
-أ- برواين شهرزاد	أستاذة محاضرة	المشرفة	مستغانم
-أ- مساوي مباركة	أستاذة محاضرة	المناقشة	مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2018

اللهم

داء

إلى من أوجب الله برهما وطاعتهما

أمي وأبي

اللهم بارك في عمرها وعملها وأحسن خاتمتها

إلى من ربا شوقهم فوق شوقي لإتمام هذا العمل

أشغائي وشقيقتي

إلى كل صادق مخلص يدافع عن عقيدته ودينه و خلفه

إلى كل أصدقاء الذين أحجم عن كتابتهم قلبي ولم ينسأهم قلبي،

إلى هؤلاء جميعا أهلي شجرة هذا الجهد المتواضع

شفيفة-

# الشكر و التقدير

الحمد لله الذي أوضح لنا سبيل الهداية، و أزاح عنا بصائرنا ظلمة الغواية، و الصلاة و السلام على النبي المصطفى و الرسول المجتبي المبعوث رحمة للعالمين و قدوة للسالكين و على آله و صحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لا يسعني بعد إتمام هذه المذكرة إلا أن توجه بجزيل الشكر و الامتنان لأستاذتي برواين شهرزاد

كما أتقدم باسمي معاني التقدير و العرفان إلى جميع أساتذتي خاصة الأستاذة بن طاطا محمد أمين.

الذي لم ييخل على بملاحظاته القيمة و توجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أجنبي روح المواضيع و المعاملة الجيدة، فجزاه الله عني كل الخير، كما أحي كل عمال مؤسسة وحدة تغذية الأنعام و تربية الدواجن بمستغنام خاصة السيد حمادي علاء الدين

و دون أن أنسى مصلحة مالية و محاسبة على كل مجهوداتها المبذولة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى طاقم المكتبة

و إلى كل من ساعدني و لو بكلمة سواء من قريب أو بعيد.

— شقيقة —

# قائمة المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	تشكرات و تقدير
-	الإهداءات
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الأشكال و الجدوال
أ-ث	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول:عموميات حول المراجعة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبية</b>	
6	مقدمة الفصل.
7	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.
7	المطلب الأول: مدخل إلى المراجعة.
7	الفرع الأول : نشأة المراجعة.
8	الفرع الثاني : مفهوم المراجعة.
8	الفرع الثالث:أهمية المراجعة.
9	الفرع الرابع: أهداف المراجعة.
10	الفرع الخامس: أنواع المراجعة.
11	المطلب الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.
11	الفرع الأول: نشأة المراجعة الداخلية
12	الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية
13	الفرع الثالث: أهمية المراجعة الداخلية .
13	الفرع الرابع : أهداف المراجعة.
14	الفرع الخامس: أنواع المراجعة الداخلية .
15	المطلب الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية.
16	الفرع الأول : المعايير العامة.
16	الفرع الثاني: معايير العمل الميداني.
17	الفرع الثالث: معايير إعداد التقارير.
18	المبحث الثاني: عموميات حول النظام المعلومات المحاسبية .
18	المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات.
18	الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات.
19	الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات.
20	الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات.
21	المطلب الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية.

21	الفرع الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية.
21	الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية.
23	الفرع الثالث: خصائص نظام المعلومات المحاسبية .
24	الفرع الرابع: أهمية نظام المعلومات المحاسبية .
24	المطلب الثالث: تنظيم ومعالجة البيانات و نظام المعلومات المحاسبية.
24	الفرع الأول: الوثائق و المستندات:
25	الفرع الثاني : أهمية الوثائق المحاسبية.
26	الفرع الثالث: الوثائق المستخدمة.
28	خلاصة الفصل.
<b>الفصل الثاني فعالية المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية</b>	
30	مقدمة الفصل
31	المبحث الأول: آلية نظام المعلومات المحاسبي.
31	المطلب الأول: : خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي.
31	الفرع الأول: مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبية.
31	الفرع الثاني: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي.
32	الفرع الثالث: مرحلة تصميم النظام.
33	الفرع الرابع: مرحلة استكمال وتنفيذ النظام.
34	الفرع الخامس: تقييم وصيانة النظام .
34	المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
34	الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية.
35	الفرع الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية.
36	الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
38	الفرع الرابع: الرقابة.
39	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه.
39	الفرع الأول: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.
41	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي.
43	الفرع الثالث: الأساليب الكمية والتكنولوجية والمعلومات المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية.
45	المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية.
45	المطلب الأول: إجراءات وأساليب المراجعة في ظل نظام المعلومات المحاسبية.
45	الفرع الأول: إجراءات المراجع في ظل النظام المعلومات المحاسبي .
47	الفرع الثاني: أساليب مراجعة النظم المحاسبية.

48	المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل النظام المعلومات المحاسبي.
48	الفرع الأول: تعريف المراجعة الحاسوبية.
48	الفرع الثاني: أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
49	الفرع الثالث: أهداف المراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
49	المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تقسيم نظام المعلومات المحاسبية.
49	الفرع الأول: علاقة المراجعة الداخلية بنظام المحاسبية.
50	الفرع الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية.
51	الفرع الثالث: مساهمة النظام المعلومات المحاسبية في دعم الرقابة الداخلية.
53	الفرع الرابع: مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية.
55	خلاصة .
<b>الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB</b>	
57	مقدمة الفصل.
58	المبحث الأول: نبذة تاريخية لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ولاية مستغانم .
58	المطلب الأول : نشأة وتعريف وحدة تغذية الأنعام.
58	الفرع الأول: تبعية الوحدة للمؤسسة الأم.
59	الفرع الثاني: علاقة الوحدة بالوحدات النظرية.
59	الفرع الثالث: نشاط المؤسسة.
59	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة تغذية الأنعام.
60	الفرع الأول : تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
60	الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للوحدة تغذية الأنعام.
61	المطلب الثالث: الجانب الإستراتيجي وأهداف تغذية الأنعام .
61	الفرع الأول: الجانب الاستراتيجي لوحدة تغذية الأنعام.
63	الفرع الثاني: أهداف وحدة تغذية الأنعام.
63	الفرع الثالث: مبيعات وحدة تغذية الأنعام .
65	المبحث الثاني: واقع استخدام المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية في وحدة تغذية الأنعام – مستغانم-.
65	المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية للوحدة.
65	الفرع الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبية.
67	الفرع الثاني : أدوات نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة.
69	المطلب الثاني: منهجية سير المراجعة الداخلية في المؤسسة.
69	الفرع الأول: خطوات المراجعة الداخلية في وحدة تغذية الأنعام.
72	الفرع الثاني: مضمون المراجع الداخلي في وحدة تغذية الأنعام.

73	الفرع الثالث: مراجعة الإدارة و المواد البشرية.
74	المطلب الثالث: حالة ميدانية لوحدة تغذية الأنعام.
74	الفرع الأول: دراسة حالة الزبائن الدائنون ح/419.
77	الفرع الثاني: نتائج عملية المراجعة و أثرها على قرارات الوحدة.
80	خاتمة الفصل.
82	خاتمة عامة.
86	قائمة المراجع.
96	قائمة الملاحق.

قائمة الأشكال و الجداول و

الملاحق

### قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	معايير المراجعة .	(01-I)
19	العلاقة بين عناصر النظام .	(02-I)
23	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	(03-I)
33	خطوات تصميم النظام.	(04-II)
59	الوحدات التابعة لمجمع GAO.	(05-III)
61	الهيكل التنظيمي للوحدة.	(06-III)
75	دائرة نسبة لتسبيقات كل زبون.	(07-III)

### قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
68	ميزان المراجعة .	(01-III)
69	قيود التسوية.	(02-III)
70	يبين عينة من أسئلة المقابلة.	(03-III)
75	تسبيقات الزبائن.	(04-III)

### قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
91	الهيكل التنظيمي للوحدة	01
92	مسار الإنتاج في المؤسسة	02
93	فاتورة بيع	03
94	وصل التسليم	04
95	وصل إخراج	05
96	وصل الاستلام	06

# مقدمة عامة

## المقدمة

تواجه المنشآت الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهد عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ، ليس بضرورة لتحقيق تقدمها وازدهارها ولكن غالبا حفاظا على بقائها واستمراريتها.

وكان صلب هذا التطوير في مجال التكنولوجيا المعلومات وما سايره من تغير مفاهيم وظهور موارد جديدة أصبح لزاما على المنشأة التحكم فيها، واستغلالها على أحسن وجه لتحقيق رقيها، وعلى رأسها مورد المعلومات الذي يعتبر عنصرا استراتيجيا في عملية تسيير المنشأة ، كما أنه يتطلب فعالية وكفاءة في التعامل معه وهذا لا يتحقق إلا بتوفير تكامل وتجانس جميع مستويات المنشأة ويبين كل أنظمة الوظيفة .

تتكون المنشأة من عدة نظم وظيفية تعمل على تناسق تام وذلك من خلال ضمان فعالية العمليات والأنشطة والسيطرة والكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات الدقيقة في الوقت وبشكل المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى كما يهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة ومن أهم هذه الأنظمة الوظيفة نجد نظام المعلومات المحاسبية الذي يعد عنصرا هاما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة للحفاظ على استمراريتها وبقائها في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها.

يلعب نظام المعلومات المحاسبية بشكل واضح وبارز دور هاما بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات اللازمة وذلك لضمان وصول المعلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة ونظرا لكبر المؤسسات ووظائفها تحتاج إلى المراجعة الداخلية وهذا لظهور صعوبة في الرقابة على المؤسسات.

إن المراجع الداخلية تهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبة للقيام بتسيير عقلائي داخل المؤسسة وذلك من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة كم تهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من دقة المحاسبة والمحافظة على أصول المؤسسة ومراجعة مختلف البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة و اليومية المتعلقة بنشاطات المنشأة ( عملية الشراء والبيع ...) التي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى و يقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات المتعلقة بالوثائق المحاسبية وبناءا على ما سبق سوف نتطرق في بحثنا هذا إلى موضوع مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام معلومات المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية .

### طرح الإشكالية:

إن صحة ودقة هذه المعلومات المحاسبية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمنشأة يتطلب مراقبة السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بها وذلك بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة فيها ومنه يمكن صياغة الإشكالية الأساسية كالتالي:

## المقدمة

- كيف تساهم المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية ؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ماهية المراجعة وما هو مفهوم المراجعة الداخلية؟
- ما المقصود بنظم المعلومات المحاسبية وما هي الأنظمة الفرعية له؟
- كيف تؤثر المراجعة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي.؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة ، تم اعتماد على مجموعة من الفرضيات التالية:

- للمراجعة الداخلية دورا هاما في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة ذات مصداقية.
- يعد نظام المعلومات المحاسبية عنصرا أساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة.
- تؤثر المراجعة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية :

- أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة و ضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة للحصول على معلومات موثوق فيها إلى جانب تفادي و اكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء و الغش.
- التحسيس بأهمية الموضوع فهو من جهة يتطرق إلى نظام المعلومات المحاسبية و من جهة أخرى إلى المراجعة الداخلية و عملها.

الأسباب الشخصية :

- التداول الكبير للمراجعة و نظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.
- التخصص في ميدان المحاسبة و التدقيق.
- آفاق عمل مستقبلية لتطوير الثقافة العلمية في الموضوع.

أهداف الدراسة:

من أهداف التي يسعى إليها الباحث هي محاولة:

- إبراز إطار ظهور نظام المعلومات المحاسبي.

## المقدمة

- عرض لمختلف مكونات المعلومات المحاسبية.
- إبراز مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي وأثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تم اختيار شركة أغذية الأنعام ONAB.

الحدود الزمانية: 2018/2019.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في هذا البحث عن المنهج الوصفي التحليل واستقرائي في عرض إذ تجلى المنهج الوصفي التحليلي في عرض نظام المعلومات المحاسبي والمنهج التاريخي في تطوير ونشأة المراجعة إلى جانب أسلوب استقراء.

الأدوات المستخدمة: أما الأدوات المستخدمة في دراستنا النظرية والميدانية فكانت المسح المكتبي: يتمثل في الإطلاع على الكتب والمقالات والوثائق الرسمية والمذكرات كل ما له صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعنا من أجل تعزيز المعلومات والاستفادة من الدراسات السابقة.

المقابلة: قمنا بمجموعة من المقابلات مباشرة مع أهل الاختصاص من موظفين.

الدراسات السابقة:

- دراسة نجيبة بن مسعود (2014-2015): بعنوان "مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبي"، دراسة حالة فرع جينيرال كابل بولاية بسكرة ، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة ودور المراجعة الداخلية في تحسين هذا النظام، بالاعتماد على منهج دراسة حال الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال زيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة إضافة إلى الملاحظات والمقالات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية وفي الأخير تم التوصل إلى أن للمراجعة الداخلية علاقة بنظام المعلومات المحاسبي حيث تبين أن للمراجعة الداخلية مساهمة كبيرة ودور فعال وذلك من خلال تقليل أخطاء هذه الأخيرة من خلال بناء نظام الرقابة سليم لهذه البيئة من أجل القيام بعملية المراجعة بكفاءة عالية.
- دراسة عمر علي عبد الصمد (2009) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية ، تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية الاستفادة من المراجعة الداخلية كأداة لتطبيق حوكمة الشركات ولخص صاحب هذه الدراسة إلى أن عمل المراجعة الداخلية يتركز على ثلاثة عناصر أساسية أساسها تحدد درجة تأثيرها في حوكمة الشركات، تتمثل هذه العناصر في أهلية المراجع

## المقدمة

الداخلي، استقلالته، وجود أداء عمله كما ركز البحث على دور المراجعة في إدارة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- دراسة نقاز أحمد (207) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في دعم تفعيل القرار -دراسة حالة مجمع صيدال ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العوم الاقتصادية ، جامعة الأغواط، يمثل هدف هذه الدراسة في أبرز الأهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الداخلية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية في اتخاذ القرارات بصفة خاصة، ولخص هذا الباحث في هذه الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرارات في الشركة بمختلف مستوياتها الإدارية من العمليات الأساسية، إلى أن إقبال على اتخاذ القرارات مهما كان نوعها (إستراتيجية، تكتيكية ، تنفيذية ) يحتاج إلى معلومات مؤهلة لذلك، هذا الأمر الذي جعل من المراجعة الداخلية أداة تضمن هذا النوع من المعلومات.

### تقسيمات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية تناولنا في هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول : عموميات حول المراجعة الداخلية ، أما المبحث الثاني: عموميات حول النظام المعلومات المحاسبية ، وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى فعالية المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية حيث تناولنا في هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي وفي المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي، أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة تطبيقية لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين ،الأول : نبذة تاريخية لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ولاية مستغانم، والثاني: واقع استخدام المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية في وحدة تغذية الأنعام – مستغانم.

### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان قدر أكبر من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، وهو ما يستلزم التعمق في دراسة النظام والإجراءات التي تتحكم في تسيير تنقل البيانات والمعلومات فيما بينها.

## الفصل الأول:

عموميات حول المراجعة الداخلية و نظام  
المعلومات المحاسبية

تمهيد:

إن التطورات السريعة لعالمنا المعاصر في مجال ثورة المعلومات انعكست آثارها على ميادين الحياة، ومع التطورات الكبيرة التي حصلت في علم المحاسبة وخاصة التطور التكنولوجي وظهور الأنظمة المحاسبية أصبح من الضروري أن يكون هناك إعطاء مزيد من الاهتمام في نظم المعلومات الذي يعتبر بدوره أهم مورد للمعلومة لدى المؤسسة وهو يعتمد على جميع البيانات الناتجة عن العمليات اليومية والمستمرة للنشاط الاقتصادي للمؤسسة والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية للنظام المعلومات بالمؤسسة إذ يقوم بتسجيلها وتحليلها وعرضها على شكل قوائم المالية وللتأكد من صحة ودقة هاته المخرجات ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة يتطلب وجود وسيلة تضبط المخرجات ومدى مصداقيتها. وتمثل هاته الوسيلة في المراجعة الداخلية والتي تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة تقوم بكشف الأخطاء والتلاعبات والغش في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتقييم الدوري للسياسة المحاسبية والمالية والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعية وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعمل في الدفاتر والسجلات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ ورسم السياسة المتبعة من طرف المؤسسة.

## المبحث الأول : عموميات حول المراجعة الداخلية .

تعتبر المراجعة الداخلية من وظائف الإدارة للمؤسسة، التي تقدم خدماتها للإدارة العليا بالمؤسسة لمساعدتها في توصل إلى تحقيق أهداف مرسومة لها، ولقد ازدادت أهميتها في وقتنا الحالي في سنوات الأخيرة من قبل المؤسسات وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيل من مبحث.

وحتى نوضح مهنة المراجعة بصفة عامة و المراجعة الداخلية بصفة خاصة، فإننا سوف نتطرق في هذا المبحث المعنون بالإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية إلى المطلب الأول مدخل إلى المراجعة أما المطلب الثاني ماهية المراجعة الداخلية أما المطلب الثالث يتمثل في أساسيات المراجعة الداخلية.

**المطلب الأول: مدخل إلى المراجعة.**

أصبح من الضروري وجود طرق ثالث أخرج محايد كواسطة بين المؤسسة وصاحبها يطلع على حالة المؤسسة، وفي نفس الوقت يقدم نصائح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء و التلاعبات التي قد تحدث و هذا عن طريق المراجعة التي يقوم بها في الاعتماد و على الوسائل و الإجراءات الخاصة بغية اتخاذ القرارات الاستشارية المحاسبية.

**الفرع الأول: نشأة المراجعة .**

تستمد مهنة المراجعة نشأت من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يتعرض عليها في اتخاذ قراراته، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية و على حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعة للتأكد من صحة الحسابات العامة وكان المراجع بها يستمع إلى القيود المشتبه بالدفاتر و السجلات للحقوق على مدى صحتها.

وهكذا نجد أن كلمة المراجعة " AUDITING" من كلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها "يسمع".

ثم اتسع نطاق المراجعة فشمّل وحدات القطاع الخاصة الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي يحدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج سنة 1494، فقد أدت بسهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه وذلك انتشار الذي يساعد في تطور المحاسبة و المراجعة، ولهذا دعي المساهمين إلى تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء بأجر منهم القيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينيسيا بإيطاليا سنة 1581 حيث تأسست كلية " ROXONATI" وكانت تتطلب 6 سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح خبير محاسبة.

وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في سنة 1669 شرط من شروط مواولة مهنة المراجعة، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، قد كان لبريطانيا الفصل السابق في هذا التنظيم المهني، حيث أصبحت عملية مراجعة الحسابات مهنته مستقلة في بريطانيا عنها أنشأت "جمعية المحاسبين القانونية تدبره سنة 1854 بالرغم من أن المهنة أنشأت هناك قبل ذلك بكثير سنة 1773، وقد جاء قانون الشركات البريطانية سنة 1862 ينص على وجوب المراجعة بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا

القانون بمهنة المراجعة خطوات هامة إلى الإمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت جراءه، أما الدول التالية في هذا السياق وكنت فرنسا سنة 1881 والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1882 المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1961 وألمانيا 1896 وكندا 1902 وأستراليا سنة 1906 وهولندا سنة 1911، وهكذا حتى لا يخلو منها بلد في عالمنا المعاصر أما في الشرق العربي فكانت لمصر فضلا سابق في هذا المجال، حيث بدأت مزاوله المهنة بدون تنظيم ظلت حرما مباحا حتى عام 1909 عند صدور القانون رقم (1) المنظم لمزاوله مهنة مراجعة الحسابات، كما كانت هناك تشريعات متقدمة في العراق سنة 1919 مستمدة من قانون الشركات البريطانية وقد بنيت تلك التشريعات حقوق و واجبات ومسؤوليات مراجعي الحسابات، وكذلك لم يدخل القانون اللبناني سنة 1943 أيه تحسينات مهنية على قواعد المراجعة في لبنان، ولكنه بشرط تعيين مراجعين اثنين أحدهما يعينه المساهمين بينما يعين الثاني من قبل المحكمة وكان للملكة السعودية الفضل السابق في الخليج العربي في المهنة خطوات إلى أمام بإصدارها تشريعات حديثة في هذا المجال الواسع لشركات المراجعة من العالم العربي لممارسة المهنة، حيث ينطبق نفس القول على دور المغرب العربي فهناك مهن متقدمة في كل من الجزائر وليبيا والمغرب، وإن كانت المهنة مازالت تخلو أولى خطواتها في دول العربية أخرى بسبب كونها أما حديثة الاستعمال أو أصابها التأخر الاقتصادي.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة.

تعددت تعريف الخاصة بالمراجعة نذكره منها ما يلي:

-التعريف الأول: "المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك."

-التعريف الثاني: "وهي عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمؤسسة، وذلك لتحقيق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولا عاما وتوصيل النتائج لأطراف معنية."

-التعريف الثالث: "فحص انتقادي يسمح بتحقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومة."<sup>2</sup>

الفرع الثالث: أهمية المراجعة.

تظهر أهمية المراجعة في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة اعتمادا كبيرا مع البيانات التي يحدها المراجع الخارجي المستقل وهذه الجهات هي كما يلي:

- إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي من قبل المراجع المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات ، كما يزيد درجة الاعتماد كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى، كذلك زيادة مكانتهم.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله (1)، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى ، عمان ، داروائل ، 2012 ، ص14.

<sup>2</sup> لفين أريز، جيمس لريك، ترجمة محمد عبد القادر الويسيبي، المراجعة مدخل متكامل ، المملكة السعودية ، دار المريخ، 1960، ص21.

- **المستثمرون:** أدى ظهور الشركات و المنافع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية و توزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين و انفصال الملكية عن إدارة الشركة مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين معالج قانوني و محايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض لاختلاس و السرقة نتيجة قيام المدقق بمراقبته تصرفات غدارة الشركة و التأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركة.
- **البنوك:** تقوم معظم المشروعات بطلب الحصول على قروض من البنوك و مؤسسات الاقتراض و قبل أن توافق هذه البنوك مع منح تلك القروض تقوم بفحص و تحليل المركز المالي و نتيجة الأعمال لتلك المشروعات و ذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك القروض مع فوائد ما في المواعيد المحددة.
- **الجهات الحكومية:** تعتمد بنفس أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادية للدولة و فرض الضرائب، و لا يمكن للدولة القيام بتلك أعمال دون بيانات موثوقة فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحص دقيقا و إبداء الرأي الفني المحايد و العادل عليها.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: أهداف المراجعة.

وكما أسلفت الذكر فإن المراجعة قد تطورت عبر العصور انعكست على أهدافنا فانتقلت من أهداف تقليدية حديثة، فمن الأهداف:

1. التأكد من صحة البيانات والقوائم المالية و مدى اعتمادها عليها؛
2. إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة و براهين عن عدالة القوائم المالية؛
3. اكتشاف حالات الغش والأخطاء في الدفاتر و السجلات المحاسبية؛
4. التأكد من وجود الرقابة داخلية جيدة للتقليل من فرص ارتكاب الأخطاء؛
5. مساعدة الإدارة على وضع السياسات الملائمة، اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.<sup>2</sup>

و من الأهداف الحديثة نذكر ما يلي:

1. مراقبة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات؛
2. تقييم الأداء و نتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات؛
3. تحقيق أقصى كفاية اقتصادية و إنتاجية ؛
4. اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر و السجلات المحاسبية إن وجدت، المصادقة على الوثائق المالية و التقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> القاضي حسين، حدوج حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 1996، ص15.

<sup>2</sup> محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص11.

<sup>3</sup> محمد القيومي و عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 1998، ص11.

الفرع الخامس: أنواع المراجعة.

للمراجعة عدة أنواع تختلف باختلاف الهدف المرجو منها وكذلك من حيث الزاوية المنظور من خلالها المراجعة أهمها:

أولاً/ من حيث نطاق عملية المراجعة:

1. المراجعة الكاملة: هنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات و السجلات قصد التوصل إلى رأي فني حول القوائم المالية ككل، وقد يكون هذا النوع تدقيقاً كاملاً تفصيلياً أي فحص القيود وغيرها بنسبة 100%، وقد يكون المدقق كامل اختبري بإتباع أسلوب العينة والاختبار.

2. المراجعة الجزئية: وهنا يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات و البنود دون غيرها كان يعهد إليها ويكلف بمراجعة النقدية فقط، وهذه الحالة لا يمكن الخروج برأي حول القوائم المالية ككل وإنما يقتصر تقرير المراجع له من بنود.

ثانياً/ من حيث توقيت عملية المراجعة:

1. المراجعة المستمرة: تتم عملية المراجعة في هذا النوع على مدار السنة المالية للمؤسسة بطريقة منظمة حسب برنامج عمل مضبوط مسبقاً و نجد هذا النوع أكثر في المؤسسات الكبيرة و ذلك لتعدد الأنشطة

2. المراجعة النهائية: يقوم بها المراجع بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها و بعد إجراءات التسويات و تحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي، و ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لأن الحسابات تكون قد قفلت مسبقاً.<sup>1</sup>

ثالثاً/ من حيث الالتزام:

1. المراجعة الإلزامية: في هذا النوع من المراجعة تقوم بأحكام و القانون بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي بمراجعة حساباتها و اعتماد القوائم المالية الختامية لها، حيث أن القانون يلزم المؤسسة القيام بالمراجعة و من الضروري في هذا النوع أن تكون المراجعة كاملة .

2. المراجعة الاختيارية: يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المراجعة الخاصة وهي تتم بصفة اختيارية من طرف المؤسسة أي تكون حسب احتياجاتها المؤسسة، و هذا النوع يتناسب مع شركات الأشخاص.

رابعاً/ من حيث حجم الاختبارات:

1. المراجعة الشاملة: هذه المراجعة تصلح لمؤسسات ذات الحجم الصغير و ذلك لإمكانية فحص جميع القيود و المفردات محل الفحص و التفصيل.

2. المراجعة الاختيارية: و هذا النوع يكون في المؤسسات الكبيرة يعني قيام المراجع بمراجعة جزء من الكل أي اختيار عدد من العناصر و القوائم المالية و المحاسبية التي تمثل المجتمع من أين تم أخذ العينة ثم يقوم المراجع بأداء رأيه انطلاقاً من هذه العينة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شعيباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين المؤسسة مذكرة ماجيستر، (غير منشور)، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 2004-2033، ص33.

خامسا/ من حيث الهيئة التي تقوم بالمراجعة:

1. المراجعة الداخلية: هي عبارة عن نشاط مستقل يتم داخل المؤسسة بهدف مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكف حماية الأصول و ضمان دقة البيانات و السجلات المحاسبية .
2. المراجعة الخارجية: تعرف أنها "مراجعة تقوم بها جهة خارجية محايدة مستقلة عن المؤسسة بهدف فحص السجلات والبيانات للحصول على رأي فني محايد حول صدق و صحة و سلامة نظام المعلومات في المؤسسة.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.

إن ظهور المراجعة الداخلية و تطورها وصولا إلى ماهية علمها اليوم، كان أمر حتميا بسبب توسع المؤسسة و تشعب وظائفها و زيادة فروعها الأمر الذي زاد من صعوبة التحكم في تسيير المؤسسة من كل الجوانب المالية والإدارية .

الفرع الأول: نشأة المراجعة الداخلية.

في مجال استعراض تطور المراجعة الداخلية كعلم و مهنة يمكن عرض أهم الملامح التالية :

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات، و ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية و من أسباب التي أدت إلى ظهور رغبة المؤسسة الأمريكية في تخفيض نقل حجم المراجعة الخارجية لكنها لم تخصص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلا أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941 و كونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين IIA، و هذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية و اتساع نطاق الانتفاع الخدماتي، و قد عمل المعهد على تدعيم و تطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، حيث تم عام 1947 إصدار أول توصياته من المراجعة الداخلية و مسؤوليات المراجع الداخلي.<sup>3</sup>

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها و في عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف آخر للمراجعة الداخلية بدلا من تعريف السابق حيث تم توسيع مجال همل المراجع الداخلي و كذلك أهدافه حيث لم يقتصر على الأهداف الوقائية و لكنه تناول الأهداف البناءة و بذلك طلبت الإدارة من المراجع الداخلي التقييم و اقتراح الحلول للمشاكل و توجيه الموظفين ؟ إن أمكن و إبداء الآراء و متابعة تنفيذ التوجيهات.

وتعتبر من أهم إنجازات معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين " IIA " في قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974م لدراسة اقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، في عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها و قدمت تقرير نتائج دراستها و تم التصديق عليها، و هذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارس المهنة.

<sup>1</sup> إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحكومة، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009، ص40.

<sup>2</sup> عقاري مصطفى، التقارير المالية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 19، الجزائر، 2002، ص29.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص13.

وفي عام 1999 تم إصدار دليل الأخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية الصدمر من قبل معهد المراجعين الأمريكي وتم تعريف المراجعة الداخلية على: "أنها نشاط تأكيدى مستقل و موضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها". أما في وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهوم المعاصر. وفي الجزائر يمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاعترافات أو حديثة الاستعمال بها كمنشآت لا يمكن الاستغناء عنه ، لم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من قانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1985 على أنه: " يتعين على المؤسسات الاقتصادية الحكومية تنظيم و تدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة بصفة مستمرة أنماط سيرها و تسييرها."

كما تنص المادة 40 من القانون 01/91 على: " أن المؤسسات الاقتصادية العمومية مدعوة لإقامة نظم داخلية لمراجعة المؤسسات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ."<sup>1</sup>

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية.

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المراجعة الداخلية و تدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة، إلا أن المراجعة الداخلية كمفهوم علمي لم يظهر إلا في الآونة الأخيرة و بصفة خاصة بعد إنشاء معهد المراجعين الداخليين الأمريكي.

- **التعريف الأول:** "نشاط مستقل و موضوعي و استشاري مصمم ليزيد من قيمة المنشأة، وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها وفق منهج منظم و صارم لتقييم و تطور فعالية غدارة المخاطر و ترشيد العمليات."
  - **التعريف الثاني:** "المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهي تساعد الإدارة على متابعة و مراقبة كافة العمليات و أقسام و مراكز و أنشطة المشروع و مخرجاتها تقرير أو تقارير يقدم لمجلس الإدارة او لجان المجلس مباشرة، القائم بها موظف بالمشروع، و استقلاله تنظيمي فقط و يتحقق هذا الاستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة."
  - **التعريف الثالث:** "المراجعة علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعملية الفحص الانتقادي للأنظمة و البيانات المالية."<sup>2</sup>
- استنادا إلى تعاريف المراجعة سابقة نجد أنها تركز على نقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي:
- **الفحص:** يقصد به فحص البيانات و السجلات المحاسبية للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي لكل نشاط اقتصادي به المؤسسة.

<sup>1</sup> نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل تشفير الإلكتروني ، دار الجامعة ، الاسكندرية، 2006، ص24.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ، ص17.

- التحقيق: يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كونها أداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة، في فترة زمنية معينة و عليه فغن الفحص والتحقيق هما عمليتان مرتبطتان قصد تمكين المراجع من إبداء رأي فني محايد.
- التقرير: يقصد به بلورت نتائج عمليتي (الفحص والتحقيق) على شكل تقرير يقدر إلى أطراف العينة سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، هذا الإبداء الرأي النهائي حول التسيير.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: أهمية المراجعة الداخلية .

لقد حظيت مهنة المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة أصبح لها دور هام في

المؤسسات، ولقد ساهمت عدة عوامل في زيادة أهميتها منها:

1. كبر حجم المؤسسات في زيادة وتعقد عملياتها؛
2. التوسع في احتياجات الإدارة ؛
3. التنافس الجغرافي للعمليات و تزايد نطاق العمليات الدولية؛
4. ظهور شركات المساهمة و حاجتها للمعلومة لسلامة استثمار أموالها؛
5. الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي و تعدد المستويات الإدارية في المؤسسة؛
6. تطور مفهوم الرقابة الداخلية، التحول إلى المراجعة الاختيارية و تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة و ملاكها على رفع جودة أعمال و تقييم الأداء و المحافظة على ممتلكات و أموال المؤسسة.<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع : أهداف المراجعة الداخلية.

طبقا لما ورد في بيان مسؤوليات المرجعة الداخلية الذي أصدره المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين

"هو معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبداء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتسجيلات و تقييم و توصيات و تعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجعة."

وينبغي أن لا تقف المراجعة الداخلية مؤقت الجمود بل يجب أن تتطور مع الزمن لتتسجم مع المتغيرات التي تطرأ على نشاط المؤسسة فقد حددت أهداف المراجعة الداخلية كما يلي:

1. توفير حماية الأصول و سجلات المؤسسة من ضياع و السرقة و الاختلاس و التزوير و سوء الاستخدام؛
2. توفير الدقة و الثقة في البيانات المحاسبية التي تتضمنها دفاتر و حسابات؛
3. تحفيز النهوض بالكفاءة الإدارية و التشغيلية للمؤسسة بشكل عام ؛
4. تشجيع السير بالسياسات وفق الطريق المرسوم لها؛
5. منع الغش و الأخطاء و اكتشافها إذا ما وقعت؛
6. لتحقيق الأهداف السابقة تقوم المراجعة الداخلي بعدة خدمات في المؤسسة أهمها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> د.عبد الوهاب نصر علي، د. شحاته السيد شحاته، الرقابة و المراجعة ، جامعة الاسكندرية ، وحدة تعليم المفتوح، كلية التجارة، 2002، ص24.

<sup>2</sup> القبطان محمد ، "قواعد المراجعة الداخلية في أعمال البنوك " ، دار النصر، القاهرة، 2008، ص178.

<sup>3</sup> محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و الدقيق الشامل ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ، 2007، ص128، 129.

- خدمات وقائية: هي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في المؤسسة، لتحقيق الحماية الكاملة للأصول وممتلكات من السرقة او الاختلاس، و حماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر .
- خدمات تقييمية: تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فعالية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة.
- خدمات علاجية: تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المراجع الداخلي في مجال تصحيح أي خطأ اكتشفها أو التوضيحات التي يتضمنها تقرير المراجعة بإصلاح أخطاء أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة.<sup>1</sup>

#### الفرع الخامس: أنواع المراجعة الداخلية .

تتمثل أنواع المراجعة الداخلية بما يلي:

#### أولاً/مراجعة العمليات:

تشمل مراجعة العمليات فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية و جودة أداء تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل التنظيم، وفي هذا الصدد يفحص المراجعون الداخليون و يقيموا مختلف الأنشطة المرتبطة لهذا الوظائف كالتسويق و النقل و الإنتاج و إدارة المخزون و الأمن و تشغيل البيانات بواسطة الحاسب الآلي و إدارة الأفراد و الإدارة المالية و المحاسبة. و تعتبر الأسباب في فهم مراجعة العمليات و فهم أوجه الرقابة الداخلية، و تساعد مراجعة العمليات المؤسسة على تحقيق المنافع التالية:

1. توفير معلومات دقيقة عن التشغيل و في الوقت المناسب؛
2. الاتساق مع السياسات و الخطط و الإجراءات و القواعد و القوانين ؛
3. حماية الأصول من سوء الاستخدام ؛
4. تحقيق الأهداف المقررة بأكبر قدر ممكن من الفاعلية.<sup>2</sup>

#### ثانياً/مراجعة الأداء :

ترتكز مراجعة الأداء على الكفاءة و الفاعلية و يتطلب القيام ضرورة وضع المعايير التشغيلية تقارن بها نتائج الأداء الفعلي، إذا كانت الكفاءة و الفاعلية مقاييس للأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إخلال أو بديل لتنفيذ أداء الأداة بذاتها .

و يشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق الأهداف أما مفهوم الكفاءة مرتبط بالموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف و لذلك فإن استخدام موارد بدرجة أقل يعني كفاءة أكبر.

#### ثالثاً/مراجعة الالتزامات بالسياسات :

تهدف مراجعة الالتزام بالسياسات إلى تحديد ما إذا كان التنظيم يراعي عملية الالتزام بسياسات و الإجراءات و المعايير و القوانين و التعليمات الحكومية .

<sup>1</sup>. عطا الله سويلم الحسبان ، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة لتكنولوجيا المعلومات ، دار الربية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 209، ص60.

<sup>2</sup>. Jacques Renard, Théorie et Pratique L'Audit interne ? lesedition , Organisations, paris, France, 1996, p49.

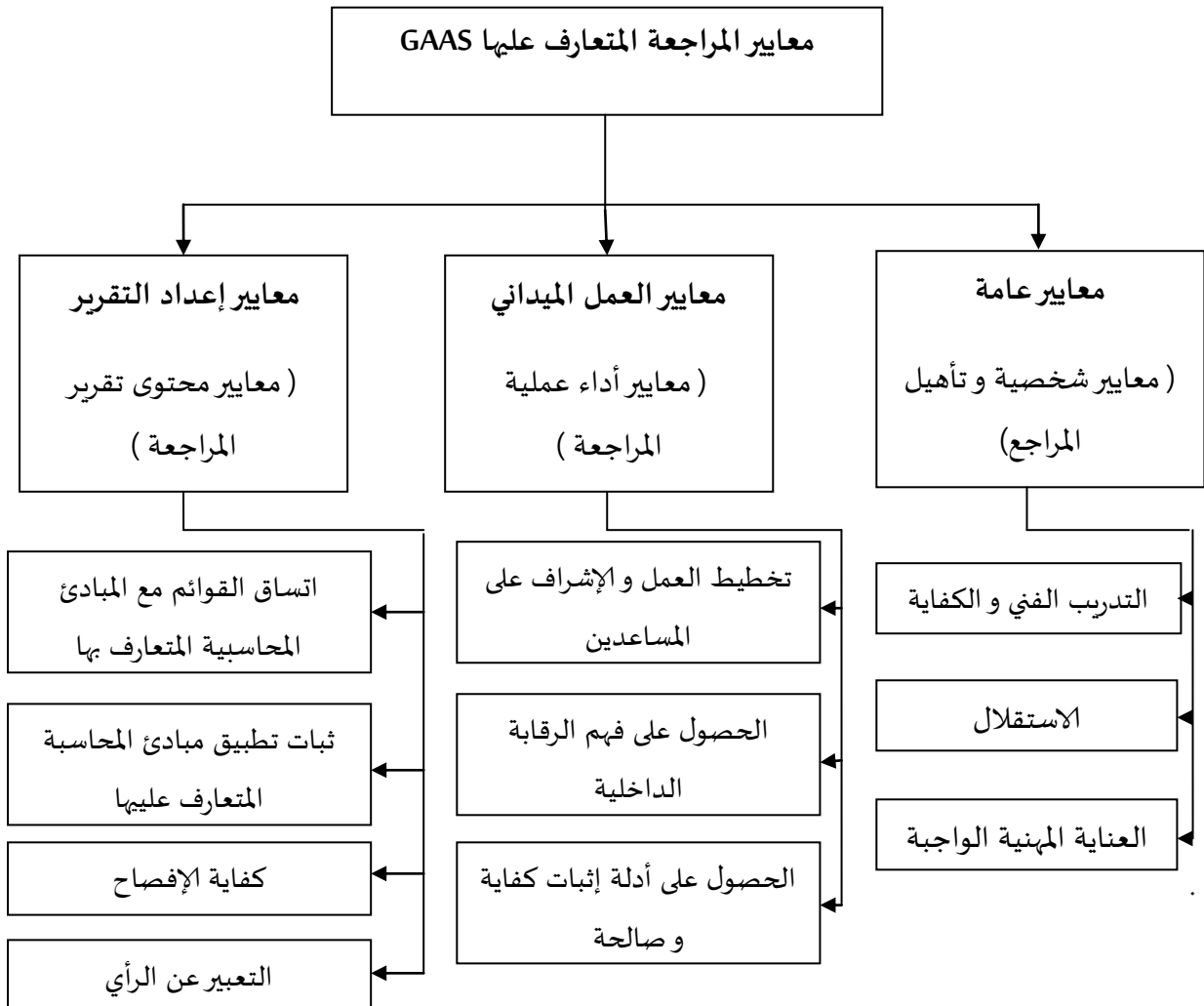
رابعاً/مراجعة القوائم المالية :

يدور الاستفسار حول السبب الذي من أجله يهتم المراجعون الداخليون بعدالة القوائم المالية في تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة و نتائج للفترة المحددة عنها تلك القوائم.<sup>1</sup>  
المطلب الثالث: أساسيات المراجعة الداخلية .

تعتمد معظم الإدارات حالياً على حقيقة المراجعة الداخلية في تعزيز نظم الرقابة لديها، حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء ولهذا سوف نتطرق إلى كل معايير المراجعة الداخلية :

حيث تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة و بالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات الوصول للأهداف الواجب تحقيقها، فالمعيار يمكن اعتباره بمثابة القاعدة الموجهة عمل المراجع ، ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-I): معايير المراجعة .



المصدر: أمين السيد احمد لطفي المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص108.

<sup>1</sup> .امين السيد أحمد لطفي ، المرجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص668.

الفرع الأول : المعايير العامة.

تهتم المعايير العامة للمراجعة بشخص مراجع الحسابات وذلك المحورية الدور الذي يلعبه هذا المراجع في عملية المراجعة فهو بلا شك يعتبر أهم مقومات الكيان المهني للمراجعة، ويمكن القول أن التأهيل المتكامل للمراجع يعتمد على المعايير التالية:<sup>1</sup>

- يجب أن يقوم بالفحص و باقي الخطوات الإجرائية الأخرى شخص أو أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي و العملي في مجال خدمات المراجعة.
  - يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص و باقي الخطوات الأخرى، وكذلك عند تقرير المراجعة .
  - التعليم المستمر ضروري للمراجع التحاق له بصورة اختيارية أو إجبارية ببعض برامج التعليم المستمر وذلك حتى تمكنه تحديث معرفته المهنية و العلمية من خلال تتبع كل ما يستجد من قضايا مهنية وفكرية فالتعليم المستمر يتيح للمراجع التعرف على أحدث الإصدارات المهنية الدولية و المحلية.<sup>2</sup>
- الفرع الثاني: معايير العمل الميداني.

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة ، و تتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة و مدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند استخدام هذه الإجراءات و تحتوي على المعايير التالية:

1. يجب أن تخطط خطوات العمل الميداني تخطيطاً مناسب و كافياً و يجب أن يتم الاشراف على أعمال المساعدين بطريقة مناسبة و فعالة.
2. يجب تخصيص المساعدين على مهام الفحص حيث يتطلب معيار التخطيط السليم للعمل أن يقوم مراجع الحسابات بإعلام مساعديه على مهام الفحص التي اشتملت عليه خطة المراجعة و يتطلب تخصيص السليم للمساعدين على مهام الفحص المختلفة أن يحدد المراجع احتياجات العمل من العنصر البشري .
3. يجب الإشراف الملائم على المساعدين و تقييم أدائهم حيث لا تنتهي مهمة تخطيط عملية المراجعة بمجرد تخصيص المساعدين على مهام ولكن يتطلب الأمر متابعة هؤلاء المساعدين على مهام الفحص والإشراف عليهم بصورة ملائمة للتأكد من تنفيذهم للمهام الموكلة إليهم.
4. يجب دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها بشكل مفصل حتى يتمكن المراجع من تقرير مدى الاعتماد عليها وتحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات المراجعة.

<sup>1</sup> حسن أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص64.

<sup>2</sup> عبد الفتاح محمد الضحن، محمد رجب اليد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 200، ص36.

5. يجب الحصول على أدلة و براهين كافية و مقنعة عن طريق الفحص و الملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض و تكوين أساس مناسب لإبداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة<sup>1</sup>.
- الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير.
- هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة يسترشد بها المراجع عند إعداد التقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد عند تطبيقها على التقرير الشخصي و ثم فإن مدى سلامة تطبيق هذه المعايير يعتمد على الخبرة المهنية لمراجع الخارجي التي يكتسبها من مزاولته المهنة و يتدرج تحتها أربع معايير وهي:
1. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فهناك مبادئ متناقضة و رغم هذا تعتبر جميعاً مقبولة قبولاً عاماً فاحتساب أقساط الاهتلاك يتم بطرق عديدة و لكل طريقة و نتائج مختلفة و لكنها مقبولة قبولاً عاماً.
  2. يجب الاتساق في تطبيق المبادئ قبولاً عاماً و يقتضي هذا المعيار بأن بيننا مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات تطبيق مبادئ المحاسبة اللازمة لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي يحدها المشرع في نهاية الفترات التالية.
  3. يجب ملائمة الإفصاح في القوائم المالية بحيث تفصح القوائم المالية عن المركز المالي و نتيجة النشاط و إلا فيجب أن يشمل تقرير مراقب الحسابات على التوضيحات الملائمة و بالتالي فإن مراقب الحسابات لا يعطي إيضاحات إضافية إلا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الكافي الملائم .
  4. يجب وحدة الرأي في القوائم المالية بحيث يتضمن تقرير المراجع رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك عندما لا يتمكن من التعبير برأي الشامل يجب أن يوضح أسباب ذلك و في جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المراجع بقوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير أيضاً قاطعاً عن الفحص الذي قام له المراجع<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> . عبد الفتاح، محمود ناجي درويش، رجب السيد راشد ، أصول المراجعة ، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>2</sup> . نفس المرجع السابق، ص95.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبية .

تعتبر المعلومة المحاسبية المقوم والموجه للقرار والتي تكون منها أساسا بما توفره هذه المعلومات من أمن و ضمان لمتطلبات أساسية، وضرورة في عالم الأعمال، و عليه وجب أن تكون هذه المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية و لا تكتسب هذه المعلومات هذه الخاصية إلا إذا تم مراجعتها من طرف المراجعين، لما أن أداء نظام المعلومات المحاسبية إذا كان على قاعدة صحيحة و سليمة يؤدي إلى توليد معلومات ذات مصداقية تقدم صورة موثوق فيها عن المركز المالي و الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، و منه فهو يزود الإدارة بالمعلومات المفردة و الفعالة و التي تساعد على اتخاذ القرار، و من هنا سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول مفاهيم حول نظام المعلومات ، أما المطلب الثاني الإطار العامل لنظام المعلومات المحاسبية و المطلب الثالث عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات.

إن أي مؤسسة تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها و ذلك بانتهاجها لإستراتيجية معينة، و استغلال كل موردها بشكل عقلائي، على هذا أساس أصبح نظام المعلومات أحد الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة .

الفرع الأول : تعريف نظام المعلومات.

وقد عرف نظام المعلومات بتعاريف عديدة أهمها:

#### ● التعريف الأول:

" يعرف والتر كيفين Walter Kevan نظام المعلومات بأنه : " عبارة عن النظم الرسمية و غير الرسمية التي تمد المؤسسة بالمعلومات سابقة و حالية و مستقبلية، بصورة شفوية أو مكتوبة طبقا للعمليات داخل المؤسسة و البيئة المحيطة بها ، لغرض مساعدة في عملية اتخاذ القرار."<sup>1</sup>

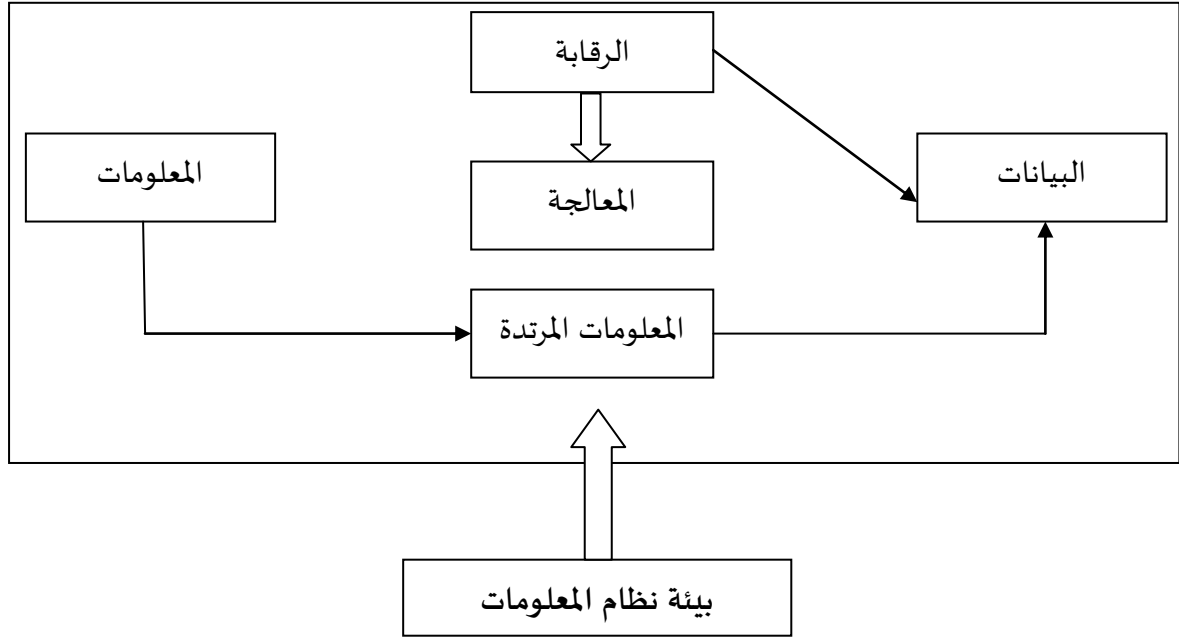
#### ● التعريف الثاني :

" كما يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه مجموعة من الموارد، تعمل في بيئة معينة و تسعى لتحقيق هدف معين حيث تتمثل هذه الموارد في الأفراد، البرامج، المعدات الآلات... الخ، و التي ترتبط ببعضها البعض بعلاقة متداخلة و متشابكة، إذ تتولى هذه الموارد جمع و مراقبة و استرجاع و تشغيل و تخريب و توزيع المعلومات، بعد إجراء عمليات، التحويل، و معالجة المعلومات البيانات بغرض جعلها قابلة للاستخدام النهائي من طرف أصحاب القرار، أو باقي المستخدمين و المتعاملين مع المؤسسة، لأجل تحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة سابقا."<sup>2</sup>

<sup>1</sup>.علاء عبد الرزاق و آخرون، تقنيات المعلومات الإدارية ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2000، ص23.

<sup>2</sup>.نوردين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة، 2008، ص12.

الشكل رقم (02-I): العلاقة بين عناصر النظام .



المصدر:نوردين مزهودة، مرجع سبق ذكره ، ص13.

#### الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات.

يجب أن يتوفر في نظام المعلومات خصائص معينة حتى يستطيع أن يحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها وبالتالي يمكن توضيح الملامح الأساسية لنظام المعلومات من خلال مجموعة من الخصائص في النقاط التالية:

1. نظام المعلومات وسيلة لتحقيق الاتصال المتبادل، من خلال تزويد النظام بالاتصالات السريعة والدقيقة، وقليلة التكاليف لتسهيل انسياب المعلومات داخل المؤسسة مع المحيط ؛
2. يتميز بقدرة فائقة علة معالجة كم هائل من المعلومات؛
3. يعتبر نظام المعلومات نظاما مفتوحا، يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية؛
4. نظام المعلومات هو نظام اقتصادي، يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية؛
5. هو نظام مرن يكمن تطويره وتعديله، حسب متطلبات واحتياجات المرحلة التي يمر بها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>أيمان ناضل الساهراني، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية ، دارالصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 204 ، ص53.54.

الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات.

يتكون نظام المعلومات من المدخلات (البيانات) المعالجة و المخرجات :

أولا/ المدخلات (البيانات):

تتمثل في البيانات التي هي مادة، أو عمل أو نشاط و على مدى سلامتها و تنظيمها يتوقف النجاح في النشاط و نوعية القرارات المتخذة من طرف المؤسسة، فالقرار الرشيد هو الذي تتوفر فيه الإحصائيات و البيانات الضرورية التي جرت بشكل دقيق.

ثانيا/ المعالجة :

وهي عبارة عن جميع العمليات الحسابية و المنطقية التي تجرى على المدخلات بغرض إعدادها و تهيئتها للمرحلة الثانية من نظام المعلومات في المؤسسة.

ثالثا/ المخرجات (المعلومات):

أصبحت المعلومات اليوم تتمثل مصدر استراتيجيا هاما على مستوى المؤسسات، حيث تتمثل في نتائج المعالجة في هذا النظام، و هي المعلومات المطلوبة من قبل المستفيد منها، و قد تكون في شكل تقارير أو جداول أو إحصائيات، رسوم بيانية ....الخ.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: أهداف نظام المعلومات .

يسعى نظام المعلومات إلى تحقيق مجموعة من أهداف ، و المتمثلة أساسا في :

1. توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط و الرقابة في المكان الترقية و الشكل المناسب.<sup>2</sup>
2. تحقيق الكفاءة: حيث تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع و بأقل تكلفة مثال ذلك: إحلال المحاسب الآلي محل الأفراد تلك من تكاليف العمالة، أيضا خلال تحميل المورد تكاليف التخزين خلال ربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة و إعطاء أوامر الشراء عند الحاجة.
3. الوصول إلى الفاعلية: تشير الفاعلية إلى مدى تحقيق أهداف المنظمة و تحقيق الفاعلية من خلال مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات في اتخاذ القرارات ذات جودة أفضل.
4. تحسين أداء الخدمة : يهدف نظام المعلومات إلى تقديم خدمة ذات مستوى أفضل لعملاء المنظمة، وليس هناك مثلا أفضل من استخدام آلات الصرف السريع في البنوك حيث يمكن للعملاء السحب من أرصدهم على مدار اليوم.

<sup>1</sup>.حسين حديم ، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد و المنظمات، الدار الجامعة، الاسكندرية، 1997، ص308.

<sup>2</sup>. طاهر شاهريوسف القشبي، مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان و التوكيدية و الموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ، أطروحة الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن، 2003، ص26.

5. التعرف على الفرص واستغلالها : تعييش المنظمات في مناخ سريع التغير، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة التكيف مع هذا التغير، وليس هناك وسيلة أفضل من الحاسب الآلي لتحديد التغيرات الطفيفة أو الاتجاهات غير الرتبة في البيئة، ومساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة.

6. تطور المنتج: تلعب المعلومات دورا هاما في خلق تطوير المنتجات الخاصة في بعض الصناعات مثل : البنوك ، وشركات التأمين و الوكالات السياحية.

7. تحديد الميكانيزمات: جمع و عرض المعلومات لتسهيل اتخاذ القرار وتحديد شكلها المناسب.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبية.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد الموارد الأساسية في المؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال، بما له من أهمية في تحقيق أهدافها وذلك بانتمائها لإستراتيجية معينة و مساعدتها في اتخاذ القرار.

الفرع الأول : مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبية.

هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبية ، نذكر البعض منها كما يلي:

● التعريف الأول: "يعرف نظام المعلومات المحاسبية على انه الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإدارية بالمؤسسة الاقتصادية في مجال الأعمال ، و الذي يقوم بحصر جميع البيانات المالية لمصادر خارج و داخل المؤسسة الاقتصادية."<sup>2</sup>

● التعريف الثاني: "هو هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة و الأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات."<sup>3</sup>

● التعريف الثالث: "هو نظام المكون من الأفراد و الآلات، و يسترشد بمبادئ المحاسبة في تحويل البيانات لمعلومات يخزنها و يعرضها لأصحاب القرار، و الدائنين و المستثمرين و إدارة المؤسسة."<sup>4</sup>

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات:

أولا/ وحدة تجميع البيانات:

<sup>1</sup>اسماعيل السيد ، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، مصر2003،ص97.

<sup>2</sup>ستيفن موسكوف، دارمارك سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، العربية السعودية،2001،ص25.

<sup>3</sup>د.محمد يوسف حقتاوي، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار وائل للنشر، 2001، ص51.

<sup>4</sup>أحمد حلمي جمعية وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، إدارة المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2003،ص25.

تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم المحاسب، يرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على أن البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة النظام المعلومات المحاسبية بنك تجاري مثلا تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والادخار.

كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة، فالقرارات غير الروتينية مثل: الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

ثانيا/ وحدة تشغيل البيانات:

والبيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها ، ويظهر ذلك ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات، وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات.

ثالثا/ وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل، أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

رابعا/ وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات):

وهي وسيلة التي يتم بها نقل وتوصل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية على شاشات أو على ورق حسب الفرص والإمكانيات المتاحة.

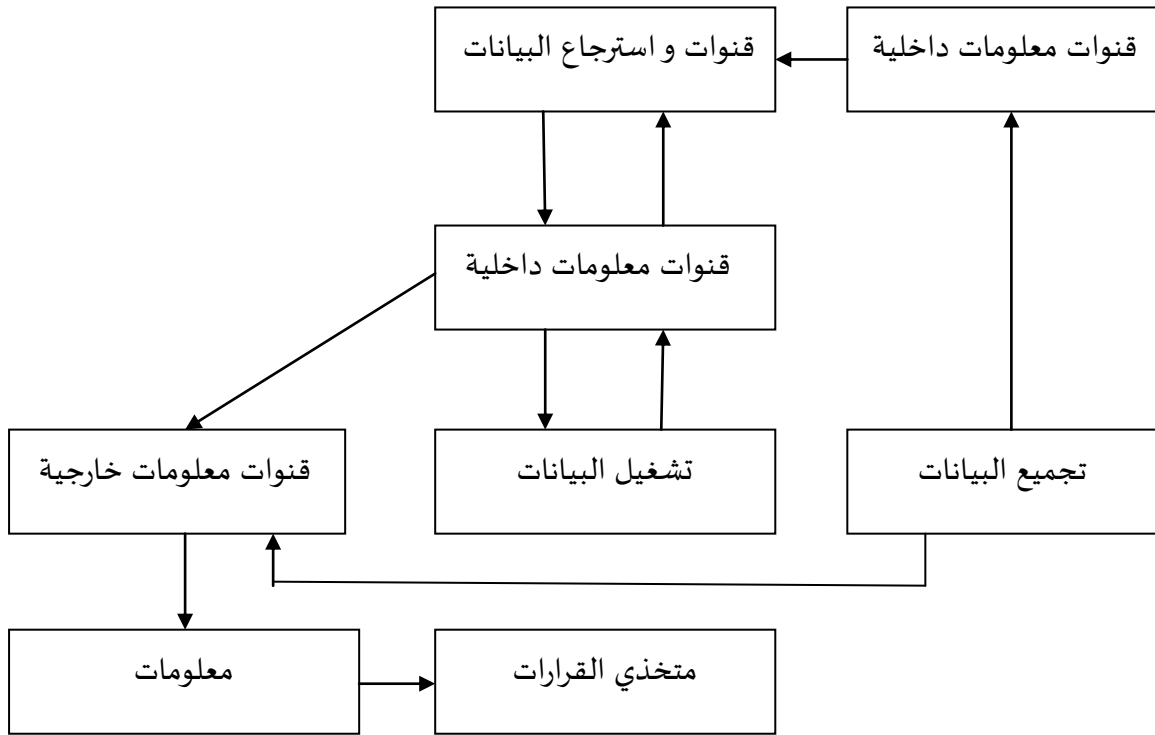
خامسا/ دورة القرارات الإدارية:

القرارات الإدارية عادة ما تكون اختيار بين البدائل ويقوم متخذي القرارات بمراجعة الأهداف ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطريقة التي تؤدي على تحقيق أفضل نتائج ممكنة، وفي ضوء المحددات والقيود المفروضة.<sup>1</sup>

نتيجة القرارات الحالية قد تكون أساسا لتقديم بيانات أو معلومات تفيد متخذي القرارات في الدورة التالية وهي فكرة التغذية العكسية والشكل التالي يبين مكونات نظام المعلومات المحاسبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> . كمال الدين مصطفى الدهراوي: نظم المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات ، الأردن، عمان، 2003، 61.

الشكل رقم (03-I): مكونات نظام المعلومات المحاسبية .



المصدر: د.كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص62.

### الفرع الثالث: خصائص نظام المعلومات المحاسبية .

يتميز نظام المعلومات المحاسبية بعدة خصائص، مما جعله يقدم أدوار مهمة وهي كالتالي:

1. يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها المعلومات المحاسبية؛
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات واختيار بديل من البدائل المتوفرة الإدارة؛
3. ان يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية؛
4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة ، وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الآجل لأعمال المؤسسة المستقبلية؛
5. أن يكون سريع ودقيق في استرجاع المعلومات الكمية الوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها؛

<sup>1</sup>كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص61.

6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: أهمية نظام المعلومات المحاسبية .

تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية:

1. توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية : تقوم المؤسسة بمجموعة من العمليات اليومية مثل : البيع المنتجات، استلام نقديات من العملاء ، دفع الشيكات إلى الموردين ...إلخ، تتطلب هذه العمليات محاسبية من تسجيلها في الدفاتر المحاسبية والمستندات ، وبالتالي توفر المؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من 'نجاز المهام و العمليات الجارية اليومية.
2. توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار :تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع، شراء...) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط و الرقابة، فهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة من خلال المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم المالية و تقارير رقابية و تخطيطية مختلفة.<sup>2</sup>
3. توفير المعلومة اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري و التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين الموردين، الجهات الحكومية ، العملاء، البنوك... إلخ، وخصوصا المسييرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة.
4. تقديم عدد المساهمين خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آليا و يقلل الأخطاء و يقدم خدمات جيدة و مبتكرة للزبائن.
5. يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، و بالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات و المنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.<sup>3</sup>

المطلب الثالث: تنظيم و معالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبية.

تتضمن عملية تنظيم و معالجة البيانات من مصادرها الداخلية و الخارجية و المتمثلة في الوثائق والمستندات المختلفة، و عالجتها تنظيمها، تخزينها و توثيقها بواسطة العديد من الوسائل والتقنيات.

الفرع الأول: الوثائق و المستندات.

<sup>1</sup> عبد النعمان الشريف، دور النظام المحاسبي في المؤسسات الحكومية -حالة وزارة التربية و التعليم اليمنية ، رسالة ماجستير (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2008، ص72.73.

<sup>2</sup> عبادي عبد القادر، دور أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسنية بوعلي، 2007-2008، ص35.

<sup>3</sup> ثناء عبد القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص09.

يمكن تعريف المستند بأنه: "وثيقة أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية و بالتالي تثبت صحة السجلات و الدفاتر، و يمكن تقسيم المستندات إلى:

- مستندات داخلية: وهي تلك المستندات التي تحرر داخل المؤسسة أو أحد أقسامها أو دوائرها كفاتورة البيع، مستند القبض وغيرها.
  - مستندات خارجية: وهي تلك المستندات التي يقوم بتحريها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، و تكون موجهة لهذه الأخيرة ، كفاتورة الشراء الإشعارات الدائنة، كشوفات البنكية وغيرها تعتبر المستندات الخارجية أقوى دليلا من المستندات الداخلية.<sup>1</sup>
- تعتبر المستندات من أهم العناصر في النظام المحاسبي كونها دليل ملمس عن حدوث العمليات الاقتصادية، إلى جانب كونها مصدرا للقيود المحاسبية التي يتم تدونها في الدفاتر و كدليل إثبات قانوني في حالة حدوث نزاع و تتصف بـ:

- يعمل المستند رقم مسلسل حتى يسهل حفظه و توثيقه؛
- يكون بسيط و سهل يمكن فهمه؛
- يشمل بيانات ضرورية عن العملية الاقتصادية مثل : التاريخ، القيمة، وصف العملية و يخدم وجود المستند ما يلي:<sup>2</sup>

- يعتبر وسيلة إثبات و دليل مكتوب يمكن الرجوع إليه وقت الحاجة؛
- يعتبر مصدر لجمع البيانات اللازمة إدخالها في النظام المحاسبي ؛
- يعتبر عنصرا هام في إجراءات الرقابة الداخلية.<sup>3</sup>

الفرع الثاني : أهمية الوثائق المحاسبية.

تشكل المستندات و الوثائق الدليل الموضوعي عن صحة و صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتلعب هاما في نظام المعلومات المحاسبية فيما يخص تحديد فعالية دورات العمليات في المؤسسة و تتمثل أهميتها فيما يلي:

1. تشكل الأساس لتحديد قنوات تدفق البيانات داخل المؤسسة من خلال تحديد أماكن نشوء هذه المستندات و انتقالها و طرق حفظها؛
2. تدل على حركة التدفقات المادية لأصول المؤسسة ( وثيقة الشحن تدل على نقل ملكية البضاعة من المؤسسة إلى الزبون)؛

<sup>1</sup> كمال السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية -مدخل تحليلي- مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص342.

<sup>2</sup> خالد أمين عبد الله و آخرون، أصول المحاسبة ، دار جون ويلي و أبنائه للنشر و التوزيع، نيويورك، 1983، ص59

<sup>3</sup> رضوان محمد العنابي، مبادئ المحاسبة و تطبيقها-الجزء الأول، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط6، عمان، 2006، ص59.

3. تستخدم كأداة لمتابعة سير نظام العمليات في المؤسسة و الرقابة عليه ( عدم وصول تقرير الاستلام يدل على أن أمر الشراء لم ينفذ بعد)؛
4. تستخدم بعض المستندات كأساس لإعداد مستندات أخرى (إعداد الفاتورة يتم بناء على أمر البيع)؛
5. كما يعد التوثيق و التصميم الملائم لهذه المستندات من بين الأدوات الرئيسية لنظم الرقابة الداخلية وذلك بشكل سهل الفهم و بسيط يساعد التسجيل المحاسبي و مقلل الأخطاء.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: الوثائق المستخدمة.

من أهم هذه الوثائق نذكر ما يلي:

#### أولا/ الأوراق التجارية:

تتضمن التزاما تجاريا بدفع مبلغ نقدي مستحق الوفاء في تاريخ معين ، تتمثل في:

1. الشيك : هو محرر مكتوب يتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع بمجرد الإطلاع مبلغا من النقود إلى شخص معين و هو المستفيد أو لأمر الساحب نفسه.

2. الكمبيالة: هو صك مكتوب يتضمن أمرا من الساحب موجه إلى المسحوب عليه بأن يدفع للمستفيد مبلغا من النقود لمجرد الإطلاع أو في تاريخ استحقاق معين.

وعليه تتكون السفتجة (الكمبيالة) من ثلاث أشخاص هم الساحب و المسحوب عليه و المستفيد أو الحامل، تربط بين الساحب و المسحوب عليه علاقة دائنية تخول للساحب توجيه الأمر للمسحوب عليه/ كما تربط بين الساحب و المستفيد أيضا علاقة دائنية توضح سبب توجيه الساحب الأمر للمسحوب عليه/ ، ولكن لا تربط بين المسحوب عليه و المستفيد علاقة دائنية إنما بمجرد قبول المسحوب عليه السفتجة تنشأ عن ذلك علاقة صرفية و بالتالي التزام صرفي.

3. السند لأمر: هو عبارة عن محرر مكتوب يلتزم فيه الساحب بأن يدفع للمستفيد مبلغا من النقود، بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين، و يختلف السند لأمر عن السفتجة في أنه لا يشمل إلا على شخصين: المحرر المتعهد و المستفيد، فالمتعهد في السند لأمر بمثابة ساحب و مسحوب عليه في آن واحد.

#### ثانيا/ الفاتورة:

تعتبر من أهم الوثائق التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها و هي عبارة عن مستند أساسي لإثبات عمليات الشراء و البيع تتضمن عدد من البيانات الأساسية و الهامة في التسجيل المحاسبي إلى جانب كونها عنصر إثبات مهم في القانون التجاري و الجبائي ، و يميز بين :

<sup>1</sup>. ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة- الجزء الأول-، دار الشروق و التوزيع، القاهرة، 2003، ص35.

1. فاتورة الشراء: تثبت الدائن (المشتري حسب العبارة التي تظهر على الفاتورة "يدين" متبوعة باسم هذا الأخير بدفع المبلغ الكامل الذي يظهر على الفاتورة (المبلغ الصافي + TVA) مقابل السلع أو الخدمات التي استلمها الفاتدة الطرف المدين الذي أصدر الفاترة البائع.

2. فاتورة البيع: تثبت حق الدين البائع بالمبلغ الكامل الذي يظهر على الفاتورة (المبلغ الصافي + TVA) مقابل الشحن أو تقديم الخدمات و يصدرها المورد و يخدمها للزبون و تظهر في عدة أشكال:<sup>1</sup>

- الفاتورة العادية: يظهر على الفاتورة عبارة "يدين" وهي تثبت حق الدين البائع و التزام المشتري.
- فاتورة المردودات: تثبت تخفيض حق الدين من طرف الجهة التي أصدرت الفاتورة لفائدة المشتري.
- الفاتورة الشكلية: هي وثيقة تفاوض حيث يلتزم المورد على أساس الشروط التي تشير إليها الفاتورة بالوفاء بها قبول الزبون للعرض.

ومن أهم العناصر التي يجب أن تظهر على الفاتورة: (الاسم، أو العنوان التجاري للبائع و المشتري، رقم التسجيل في السجل التجاري، الشكل القانوني للمؤسسة إلى جانب رأس مالها الاجتماعي، اسم و مواصفات السلع أو الخدمات المباعة، السعر الوحدوي الكمية المفوترة، المبلغ الإجمالي خارج الرسم، التخفيضات أو الزيادات الممكنة، تخفيضات، تكاليف النقل و التغليف)، المعدل و المبلغ الإجمالي للغريبة على القيمة المضافة، المبلغ الإجمالي و طريقة و فترة التسديد و أن إثبات و تسجيل العملية الاقتصادية محاسبيا لا يتم على أساس الفاتورة فقط بل يجب أن ترفق بمستندات أخرى تعبر عن العملية بداية من شأنها حتى نهايتها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص174.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص177.

خلاصة:

على ضوء هذا التطور الذي مدت به المراجعة، أصبحت لها أهمية كبيرة لما تضيفه من ثقة المعلومات والقوائم المالية، وهذا نتيجة لما يواجهه مستخدموا القوائم المالية من صعوبة تقييم جودة المعلومات المحاسبية المقدمة إليهم وتحديد درجة الاعتماد عليها وكذلك لطمأنة ملاك وشركاء أو مساهمين عما يحدث في الإدارة، ونظرا لهذه الأهداف التي تسعى المراجعة إلى تحقيقها فقد تحددت وتنوعت أساليب و تصنيفات المراجعة.

وفي نهاية هذا الفصل توصلنا أن المراجعة عملية منظمة و متكاملة لتجميع أدلة الإثبات و القرائن وهي سلسلة من الإجراءات المتصلة يقوم بها المراجع، بحيث يقوم هذا الأخير بمراجعة القوائم المالية وما تتضمنه من حسابات، مراجعة دقيقة و تحليلا موضوعيا مرفوقا بالبراهين و يقمها على شكل تقرير. والنتائج المقدمة من طرف المراجع لها أهمية بالغة في التأثير على قرارات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، لذا كان من الضروري وجود خطوات متتالية يتبعها المراجع حتى يتوصل لإبداء رأي في محايد حول صحة هذه المعلومات المحاسبية.

## الفصل الثاني:

فعالية المراجعة الداخلية في تقييم نظام  
المعلومات المحاسبية

تمهيد :

إن ما يشهده محيط المؤسسة الاقتصادية اليوم من متغيرات سريعة في مختلف المجالات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتكنولوجية، لما يستوجب عليها ضرورة استخدام نظام المعلومات حتى يسهل لها معالجة الكم الهائل من المعلومات، وقد استفادت المؤسسة الاقتصادية نتائج التطور التكنولوجي، خاصة في مجال جمع وتحليل البيانات المختلفة والمرتبطة بمختلف أوجه النشاط ، وعلى رأسها المجال المحاسبي، الذي يعبر من تلك الأرقام المتغيرة من لحظة لأخرى حيث تتطلب كل دقة في حفظها ومعالجتها، وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا الفصل من مباحث ومطالب تشمل المبحث الأول : يتمثل في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي.

سنتناول في هذا الجزء خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، وآلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، وأهداف نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

تعددت الطرق والأساليب التي يمكن استخدامها في مجال تصميم وتطوير النظم وهي مجموعة من الخطوات والمراحل التي تحدد كيفية تطوير أو تصميم النظام من مرحلة التخطيط إلى غاية عليه، وتمر عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية بعدة مراحل وهي<sup>1</sup>:

الفرع الأول: مرحلة تخطيط نظام المعلومات المحاسبية.

التخطيط هو عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة بالتفكير قبل العمل والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين كذلك بالنسبة للتخطيط لنظام المعلومات المحاسبية، بحيث يقوم على تقريب المستقبل المجهول مشروع يحتاج إلى دراسة مسبقة يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستمرار في التطوير لذلك المشروع والتوقف<sup>2</sup>، وهذه الدراسة تتطلب:

أولا/دراسة طبيعة المؤسسة:

تعتبر أولى مهام مصمم النظام الذي يجب أن يتعرف على المناخ والبيئة التي يعمل في إطارها، ويتعلق ذلك من خلال جميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، وطبيعة نشاط المؤسسة سواء كانت مؤسسة ذات طابع تجاري أو صناعي، نوعية المنتجات التي تنتجها أو تزاول مهمة شرائها وبيعها، ونظم الشراء والبيع المطبقة، الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه وكذا العلاقات القائمة بينها.

ثانيا/دراسة النظام المحاسبي القائم:

التعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة والضعف في النظام.<sup>3</sup>

الفرع الثاني: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي.

ويتمثل تحليل الأنظمة في عملية تقييم نظام المعلومات المحاسبي الحالي والبيئة التنظيمية التي يعمل بها حتى يتسنى تحديد التوصيات الخاصة بتحسين النظام المالي الحالي، وللقيام بمرحلة التحليل يجب تتبع عدة خطوات:

أولا/تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يبدأ محلل الأنظمة بمعرفة الأهداف العامة للنظام، وذلك من خلال التعرف على الأهداف العامة للمشروع وترجمة هذه الأهداف العامة للنظام إلى أهداف تفصيلية ويمكن معرفة الأهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تقسيم النظام إلى نظم الفرعية أخرى.

<sup>1</sup> أحمد حسن علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة الأشعاع، الاسكندرية، 1997، ص13.

<sup>2</sup> سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص18.

<sup>3</sup> إيمان فاضل السامرائي، و هيثم محمد الزغي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص55-56.

ثانيا/ متطلبات نظام المعلومات المحاسبي:

يقوم محلل الأنظمة بتحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال عدد من الأسئلة مثل:

1. ما الذي سيؤديه النظام ؟
  2. ما هو حجم البيانات الداخلية للنظام؟
  3. من يأتي بالبيانات الداخلية للنظام ؟
- ويمكن صياغة الفرض من النظام في شكل أنواع المعلومات المطلوبة وكيفية تقديمها.

ثالثا/ تقييم النظام القائم:

يجب تقييم النظام القائم في ظل الأهداف السابق تحديدها والمعلومات التي تم تجميعها. وتبدأ عملية التقييم النظام المالي بدراسة تطبيقات النظام وتدفق البيانات والمستندات خلال النظام، والخطوة الثانية هي تحديد فعالية النظام القائم بالإجابة على السؤال:

هل يقوم النظام القائم بالعمل المحدد له كما ينبغي؟  
وللإجابة على هذا السؤال يتم معرفة حاجة مستخدمي البيانات المحاسبية ومدى التوافق بين الأهداف النظام وأهداف المشروع كله.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: مرحلة تصميم النظام.

تشير عملية تصميم النظام إلى إعادة تجميع مكوناته وأجزائه، كما تعرف هذه المرحلة بأنها الخطوات والإجراءات المبنية على مرحلة التحليل، فالتصميم هو عملية استخدام ما تم التوصل إليه في عملية التحليل النظم وأن مخرجات التحليل هي مدخلات عملية التصميم، وللقيام بالتصميم هناك عدة خطوات يجب إتباعها كالاتي:<sup>2</sup>

1. تحديد وتحليل متطلبات النظام؛
2. التصميم المبدئي والأولي للنظام؛
3. تصميم البرنامج؛
4. اختيار الوحدات المجمعة للبرنامج؛
5. اختيار الوحدات المفصلة للبرنامج؛
6. اختيار الوحدات بالشكل المتكامل؛
7. تسليم النظام ؛
8. صيانة النظام.<sup>3</sup>

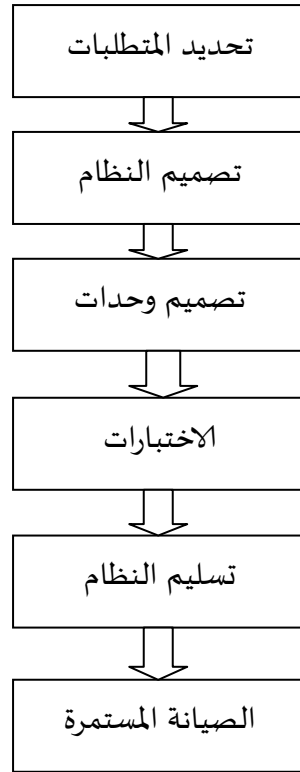
<sup>1</sup> إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبى، مرجع السابق، ص222.

<sup>2</sup> عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية، الأردن مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2006، ص46.

<sup>3</sup> إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزغبى، مرجع سبق ذكره، ص225.

والشكل التالي يلخص ذلك:

شكل رقم (II-04): خطوات تصميم النظام.



المصدر: إيمان فاضل السمراي، هيثم محمد الزغيبي، مرجع سبق ذكره، ص225.

الفرع الرابع: مرحلة استكمال وتنفيذ النظام.

1. ويتم من خلال هذه المرحلة وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ بشراء المعدات الخاصة بالحاسب الآلي وبرامج التشغيل المختلفة وتدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد لديهم الخبرة الكافية لإدارة النظام الجديد، ويتم في هذه المرحلة ما يلي:
2. تحديد التغيرات في الوظائف ؛
3. اختيار وتعيين الموظفين ؛
4. الحصول على أجهزة الحاسوب وتركيبها؛
5. وضع أساليب الرقابة والمعايير؛
6. نقل البيانات على ملفات التخزين الالكترونية؛
7. الحصول على برامج الكمبيوتر؛
8. اختيار النظام الجدد والتخلص من النظام القديم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>د.ابراهيم الجنداري، د.عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص40-41.

الفرع الخامس: تقييم وصيانة النظام .

تتكون هذه المرحلة مما يلي:

أولاً/ التقييم:

بعد تشغيل النظام الجديد لفترة قصيرة يجب تقييم هذا النظام تقييماً شاملاً، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية والمالية.

ثانياً/التقويم الفني:

حيث يتم فحص أداء النظام ومخرجاته تقييماً بغرض تقويته في حالة الانحراف عن الأهداف الموضوعية.

ثالثاً/التقويم المالي:

وذلك في ما يتعلق بتحليل التكاليف و المنافع وتكاليف النظام الجديدة مقابل العوائد والمنافع المرتبة على تشغيله ومدى تحقيق النظام للأهداف الاقتصادية الموضوعية.

رابعاً/الصيانة :

يمكن إطالة عمر النظام الجدد من خلال برنامج صيانة مستمرة للنظام تجعله متلائماً مع البيئة التي يسهل فيها والتي تتصف بالتغيرات الشديدة على فترات قصيرة نسبياً.

ويقصد بعملية الصيانة حذف أو إضافة أي تعديل أو تحسين في عنصر من عناصر النظام أو أحد مكوناته. تتمثل الصيانة فيما يلي:

1. صيانة المعدات والأجهزة : ويقوم بها عادة متخصص من خارج النظام كالشركة المتخصصة في هذا العمل

والتي يكون لديها الإمكانيات الفنية والبشرية لإنجاز هذا العمل، ويقتصر دور المسؤولين عن نظام المعلومات ومحلل النظم على متابعة عمل الأجهزة وكفاءتها، اكتشاف أي خلل يطرأ عليها أو حاجتها إلى التطوير وذلك من أجل إجراء الإصلاحات أو التحديثات اللازمة بواسطة مختصين.

2. صيانة البرمجيات : وتقع مسؤوليات على محلل النظم والفريق الذي يعمل معه من المبرمجين وتتضمن

تعديل وتحسين برمجيات النظام لتعمل بكفاءة أكثر ولمواكبة أية تغير يحدث في المؤسسة من أجل تزويدها بالمعلومات الضرورية في الوقت وبالشكل الملائم.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: عناصر نظام المعلومات المحاسبي.

يملك نظام المعلومات المحاسبية المواصفات الخاصة بنظم المعلومات الإدارية، كحالة مواصفات مميزة عن بقية النظم، وهي مرتبطة بالوظيفة المحاسبية، وتتمثل آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية.

تنشأ المعاملات للعمليات المحاسبية من خارج أو داخل المؤسسة، فالعمليات الداخلية تنشأ بين الأقسام الداخلية في المؤسسة، أما العمليات الخارجية تتكون نتيجة عملية التبادل بين المؤسسة وأطراف خارجية كالمدنيين والموردين وغيرهم، ويمكن توضيحها كالتالي:

<sup>1</sup> د. نضال محمود الرمعي، د. زياد عبد الحليم الذبية، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص31.

وهي مفردات ومعطيات تصف الأحداث والموجودات التي تدخل النظام أو جميع العوامل التي تؤثر على النظام، وهي الموارد تدخل تمهيدا لتحويلها إلى شيء جديد، ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات من خلال أنواع البيانات المحاسبية التالية:

1. البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من المعلومات الخارجية اليومية العادية من الأفراد والهيئات والمؤسسات الأخرى خارج المؤسسة، وهي غالبا من تتعلق بعمليات الشراء والبيع والمدفوعات والمتحصلات النقدية وغيرها؛
2. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة روتينية من مصادر خارجية مثل: الهيئات التجارية، الرسمية والحكومية مثل: تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعية وغيرها؛
3. البيانات الخاصة تتجمع من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها....الخ؛
4. البيانات العادية التي تتجمع من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية مع بعضها البعض مثل: بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة المخزون، الأجور....الخ؛
5. وغالبا ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية أو معبرا عنها بوحدات قياس (قياس كمي كوحدة الإنتاج، ساعات عمل ، أوزان ....الخ).<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية.

تتم عملية عن طريق تشغيل البيانات في نظام المحاسبية، وذلك من خلال العديد من العمليات التي يتم بواسطتها تشغيل البيانات وهي كالتالي:

تقوم عمليات المعالجة بتحويل البيانات المدخلة إلى المعلومات، تتضمن المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية استخدام اليوميات والسجلات الأخرى سواء كان التسجيل يدويا أو الكترونيا ما وذلك من تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام تستخدم اليوميات من أجل تسجيل العمليات المالية المحاسبية، أما السجلات فتستخدم لتسجيل بقية الأنواع من العمليات التي لا تعد عمليات مالية مثل : سجلات المخازن، السجلات تسليم الشيكات...الخ، ويمكن توضيح تشغيل البيانات كالتالي:

أولا/ تجميع وتسجيل البيانات:

تتمثل هذه العملية في إحضار البيانات وتجميعها من مصادرها الأولية سواء من خارج المؤسسة الاقتصادية أو داخلها في صورة تغذية عكسية، ويتم تسجيلها سواء كانت طريقة التسجيل المتبعة يدويا أو آليا.

#### ثانيا/مراجعة البيانات:

تهدف عملية مراجعة البيانات إلى التأكد من مطابقة البيانات التي تم تسجيلها مع المصادر لتفادي الأخطاء وتصحيحها إن وجدت من خلال:

<sup>1</sup> نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظام المعلومات الإدارية- مدخل معاصر-، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص37-38.

1. العمليات الحسابية والمنطقية: تشمل العمليات الحسابية التي تجري على البيانات مثل: الجمع ، الطرح ، الضرب ، القسمة ، خلافه ، فمثلا احتساب أقساط اهتلاك الأصول الثابتة ومخصصات الديون المشكوك فيها قد تحتاج إلى عمليات حسابية مختلفة وتشغيل البيانات الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج إلى نماذج رياضية معقدة مثل: البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات وغيرها.
2. المقارنة: تتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه والاختلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات فمثلا قد يتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام وبين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.
3. التصنيف: هم في هذه العملية فصل البيانات في فئات متجانسة وفقا لمعيار معين ، فهناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها في التصنيف، فمثلا بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلى بيانات خاصة باستلام البضاعة وأخرى بإصدار أوامر الشراء وغيرها، ويجري التصنيف عادة على أساس نظام ترميز معين قد تكون رقمها أو باستخدام الأحرف أو باستخدام الاثنين بحسب الآلات المعدة لذلك ونوعية البيانات.
4. الترتيب (الفرز): هذه العملية تتلق بوضع عناصر البيانات في ترتيب معين أو محدد مقدما، فمثلا سجلات المخزون يمكن أن ترتب وفقا لترقيم المنتجات أو مستوى الأنشطة أو القيمة النقدية، أو أي أساس آخر وفقا لاحتياجات المؤسسة.
5. التلخيص: تهدف عملية التلخيص إلى دمج مجموعة من عناصر البيانات وجمعها لكي تتوافق واحتياجات مستخدميها، فمثلا القوائم المالية (الميزانية و جدول حسابات النتائج)، تعد تلخيص للعمليات والمهام التي تمت خلال فترة معينة.
6. التخزين: تتم بهذه العمليات بهدف حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في الوقت المناسب مستقبلا، أو تمهيدا لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية بينما، في النظام الآلي فتكون أداة التخزين شرائط، أسطوانات ممغنطة.
7. الاسترجاع: ترتبط هذه العملية بعملية التخزين، فبعد التخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها وإحضارها في ملفات خاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.
8. إعادة الإنتاج :تهدف هذه العملية إلى تقديم البيانات في شكل يمكن أن يفهما ويستخدمها من يطلبها، إذا في شكل تقارير مكتوبة، أو في شكل رسومات بيانية أو هندسية، أو أن يتم عرضها على شاشة الحاسب مباشرة في حالة المعالجة الإلكترونية<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

تشكل النتائج النهائية للنظام المحاسبي فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية وهي تخدم صورة صادقة وعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي، لم تشكل المصدر

<sup>1</sup> .سونيا البكري، نظام المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004، ص111-113.

الرئيسي للمعلومات للعديد من الفئات ذات الصلة مع المؤسسة كالمستثمرين، الممولين، الدائنين، الهيئات الحكومية... الخ، حيث نجد:<sup>1</sup>

أولا/التقرير السنوي و القوائم المالية :

كل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعداد قوائم مالية على الأقل مرة واحدة في السنة، أو يطلب من البنوك أو لإرفاقها بالتصريحات الضريبية أو الأسباب التالية:

-الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج ، قائمة غير الموزعة: قائمة تقديرات الوضعية المالية (الموارد والاستخدامات) الملاحق الأساسية للقوائم المالية و تقرير المراقب و الذي يعبر عن مدى دقة المعلومات التي تعرضها الوثائق التالية:

- تقوم المؤسسة بتقديم القوائم المالية في تقرير سنوي مفصل، ويمكن أن يحتوي على :
  - ملخص عن البيانات المرتبطة بالفاعلية في المؤسسة خلال السنة المالية إلى جانب المقارنة بين الخمسة سنوات الأخيرة؛
  - رسالة من الإدارة العليا للمؤسسة موجهة إلى المساهمين و عادة موقعه من مدير مجلس الإدارة؛
  - تعليق أو تحليل تقوم به الإدارة، و غالبا ما يكون معمقا ويتضمن وصف للعوامل الاقتصادية والمالية والعوامل الأخرى المرتبطة بنشاطات المؤسسة، ونجد المنتجات الرئيسية أو الخدمات الرئيسية للمؤسسة؛
  - جزء يشرح أم مراجعة القوائم المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة من مسؤولية الإدارة ؛
  - القوائم المالية و تقدير المراقب، تفاصيل أخرى تتعلق بالمؤسسة كأسماء المديرين والمسيرين وكل المعلومات التي تعتبرها المؤسسة ذات أهمية ويعتبر التقرير المالي الثقة الأساسية لعرض المعلومات المالية.

ثانيا/ الميزانية الختامية :

"الميزانية هي قائمة مالية تعرض موارد المؤسسة إلتزاماتها، وأرباحها في لحظة معينة، وهي وثيقة مجملة لكل ما قامت المحاسبة العامة بتسجيله عن العمليات المؤسسة منذ نشأتها".

ثالثا/جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو ملخص يتم فيه مقابلة الإيرادات بالمصروفات خلال السنة التالية، وتبين هذه الوثيقة نتيجة المال المنشأة من الربح أو خسارة خلال هذه الفترة ، ويتكون جدول حسابات النتائج من :  
1. الإيرادات:الإيراد يعبر عن زيادة في ذمة المؤسسة الناتجة عن نشاط هذه الأخيرة، وتتضمن الإيرادات:

- المبالغ أو القيم المحصلة أو التي سيحصل عليها:
- مقابل تقديم المؤسسة سلع أو خدمات ، كذلك المزايا التي منحت لها؛
- مزايا التزم قانوني موجود على عاتق العميل
- استثنائيا بدون مقابل؛
- الإنتاج المخزن او المستهلك خلال السنة المحاسبية؛

<sup>1</sup>نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظام المعلومات الإدارية- مدخل معاصر ،مرجع سبق ذكره، ص76.

- الإنتاج الثابت؛
  - استرجاع الاهتلاكات و المؤونات و تكاليف السنوات السابقة؛
  - تحويل التكاليف ؛
  - الأصول المتنازل عنها.
2. المصروفات: المصروف يعبر عن نقص في قيمة حركة المؤسسة نتيجة الاحتياطات نشاط هذه الأخيرة، وتتضمن المصروفات:
- المبالغ أو القيم المدفوعة أو التي ستدفع:
  - مقابل السلع، التموين، والخدمات المستهلكة من طرف المؤسسة، كذلك المزايا التي يمنحها المؤسسة؛
  - تنفيذ الالتزام القانوني؛
  - استثنائيا بدون مقابل؛
  - أقساط الاهتلاك؛
  - قيم الممتلكات مخفضة بقيمة الاهتلاك للأصول المتنازل عنها، المسروقة في إطار إجراءات خاصة.
- رابعاً/ الملاحق:

رغم أن الميزانية و جدول الحسابات تقدم معلومات مهمة لمستخدميها، إلا أن هناك بعض المعلومات تتطلب تفصيل أكثر وهو ما يتطلب إضافة الملاحق التي تكمل و تعلق عن المعلومات المقدمة في الميزانية و جدول حسابات النتائج، و تتضمن الملاحق القواعد و الطرق المحاسبية في الميزانية في إعداد الميزانية و جدول الحسابات النتائج و التي تعتبر معروفة من طرف القارئ و يجب تجديد مخالقات القواعد و الطرق و ذكر الدوافع التي أدت إلى ذلك و الوضعية المالية و نتيجة المؤسسة من جهة و تفصيل لمحتوى حسابات الميزانية و جدول حسابات النتائج من جهة أخرى، و تتكون الملاحق من عدة جداول:

- حركة الممتلكات، الاستثمارات، الاهتلاكات، المؤونات، الحقوق، رأس المال الخاص، الديون، المخزونات، استهلاكات السلع و المواد اللوازم، تكاليف التسيير، المبيعات و الخدمات المقدمة، إيرادات أخرى، نتائج التنازل عن الأصول، التعهدات المحصل عليها و التعهدات المقدمة، معلومات مختلفة.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: الرقابة.

و تتم عملية الرقابة على كل من المدخلات و عمليات المعالجة فتعرف على أنها الخطة التنظيمية و كافة الطرق و المقاييس المتناسقة التي تتبناها المنظمة لحماية أحوالها و ضبط الدقة و الثقة في بياناتها المحاسبية و الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً و يمكن إيجاز أهداف الداخلية كالتالي:

<sup>1</sup> خال جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، ثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص93

## أولا/ حماية الأصول:

ويقصد بها حماية كافة الأصول للمنظمة مثل: الأبنية والتجهيزات والأصول المتداولة مثل: الحسابات المدنية والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب فيها.

## ثانيا/ دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملائمتها:

وتقصد بها أن تكون المعلومات كاملة وواضحة تعكس وضع المؤسسة الحقيقي وأن تقدم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب.

ثالثا/ التزام بالسياسات الإدارية: تتم ترجمة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة وتصدر في شكل قرارات وتعليمات من طرف الإدارة إلى منفيدي العمليات المختلفة وبالتالي فإن التنفيذ التدقيق لهذه السياسات، والخطط والإجراءات فيعكس على مدى تحقيق الأهداف.

## رابعا/ الاستخدام الاقتصادي للكفاء للموارد:

يعني ذلك تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة ومن الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد ويعني الكفاية تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه.

يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدميها المختلفين داخل المؤسسة يعملون في مختلف المستويات الإدارية أو خارجين كعملاء والجهات الحكومية وغيرهم، ومن أهدافه:<sup>2</sup>

## الفرع الأول: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

إن الفرض الرئيسي لأي نظام المعلومات محاسبي هو توفير معلومات المحاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين في الإدارة أو الخارجيين كالزبائن وتوجد ثلاث أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة إنجاز الفرض الرئيسي:

## أولا/ الدعم اليومي للعمليات:

إن أي مؤسسة تقوم يوميا بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قديمة او منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل، إداري، وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلا: عمليات البيع التي تحدث في المؤسسة هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحولها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية، فمثلا عندما

<sup>1</sup> حسن قاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 273.

<sup>2</sup> قاسم محمد ابراهيم الحبيبي، نظام المعلومات المحاسبية الإدارة ونظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحبراء للطباعة والنشر، الأردن، 2003،

تشتري أي مؤسسة بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزون ويسجل المخزن أو المشتريات دينا ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا. ومن هنا ترى العمليات غير المحاسبية أيضا يحولها ويعالجها نظام المعلومات المحاسبي لتأثيرها على العملية المحاسبية.

#### ثانيا/ معالجة العمليات :

تشمل معالجة العمليات المحاسبية و غير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبية بواسطة إجراءات معينة و ان معالجة العمليات تكون موحدة ضمن المؤسسات و بأي عملية معينة. بمعنى آخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف الوحدات الاقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدماتية و نفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا أنه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف حسب التصميم المحاسبي بكل المؤسسة.

العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبية، كل نظام معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي، كل المعالجة المبيعات لإحدى شركات يقسم إلى استلام الطلب، فورة الترحيل إلى حساب المدينين... الخ، بهذا يمكن أن تحدد أو تعين نظام المعالجة هذا بدورة الإيرادات، أن مستخدمين مخرجات نظام معالجة العمليات يصنفون من الموارد و الموظفين ومختلف الأطراف الخارجين للشركة كالزبائن والمجهرين للطلبات و البنوك .

#### ثالثا/ دعم اتخاذ القرار:

يعتبر الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة التخطيطية و الرقابية و أن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

فمثلا أن كثير من المؤسسات تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم:

حيث بمعرفة الأخير تستطيع المؤسسة إجراء التخطيط الضروري لإنتاجها، أن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية و المستوى الحالي لها، استنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة. ففي المؤسسات الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال محاسب التكاليف ينشأ تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الإنتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية.

## رابعاً/ أنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة:

إن أهمية الالتزامات تحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة فعلى سبيل المثال المؤسسات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات الدفع العام، تلك المؤسسات مطلوبة أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشلون إضافة إلى المالكين الدائنين، اللجان التنظيمية، المحليين الماليين، المشاركين الصناعيين، وفيها الجمهور العام أما المؤسسات الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دورياً إلى المساهمين وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على نظام المعلومات المحاسبي.

تنشأ المشاكل الإدارية بشكل مباشر أو غير مباشر عن سوء تدفق المعلومات المحاسبية خلال أقسام وإدارات المؤسسة المختلفة عنها يعني عدم فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة لذلك وجب الأخذ بالحسبان مجموعة من الاعتبارات التي تؤثر على فعالية هذه النظم، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

## أولاً/ العوامل التنظيمية:

ويمكن قياس مدى تأثير العوامل التنظيمية على نظام المعلومات المحاسبية من خلال الاختبارات والمقاييس التالية:

1. قياس درجة الرسمية في المؤسسة وتشير لمدى وجود وصف وظيفي مكتوب يحدد مهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها؛
2. قياس درجة المركزية واللامركزية التي تشير إلى مدى تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأخرى بالمؤسسة؛
3. قياس درجة تحقيق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة بالمؤسسة وذلك لضمان اكتمال العمل وتجنب التعارض بين الأنشطة والأقسام المختلفة؛
4. قياس مدى تقسيم نظام المحاسبة المسؤولة على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة؛
5. قياس درجة البيروقراطية ومدى تركيز العمل في أيدي أفراد محدودين ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ أنشطة المؤسسة .

## ثانياً/ التحليل السلوكي:

العامل النفسي هو من العوامل التي قد تؤثر على نظام المعلومات المحاسبية أداء الأعمال على المحاسب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل السلوكية التي يواجهها الأفراد أثناء أداء عملهم، ولا يلزم هنا أن يكون المحاسب محللاً نفسياً بل يكفي أن يكون ملماً وعلى فهم لسبيل تشجيع الأفراد نحو تحقيق أهداف

<sup>1</sup>.عبد المالك اسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صفاء، 2002، ص33.

المؤسسة، ولا يقتصر تزويد المحاسب الموظفين بمعلومات عن التعديلات المفتوحة بل يجب إشراكهم وأخذ وجهات نظرهم في خطوات تنفيذ أو تعديل نظام من أجل التغلب على المصاعب التي قد تحدث عن رفض الأفراد التعديلات الجديدة، خاصة إذا كانت ستؤدي إلى حمل بعض الأفراد على التعديل من طريقة أدائهم ووظائفهم، مما قد يسبب وجود حالة من عدم الرضا. ويمكن تصنيف الأسباب التي تدفع بالأفراد والمجموعات إلى مقاومة إدخال أو تطوير نظام المعلومات المحاسبية كالتالي:

1. أسباب تتعلق بالأفراد : ذلك نتيجة للتغيرات التي يمكن أن يحدثها التغيير في التنظيم الرسمي للمؤسسة، والتي قد تؤدي إلى عدم الحاجة إلى بعض الوظائف، أو إعادة توزيع المسؤوليات صلاحيات وما قد تنتج عنه من تغير في مراكز القوى.
2. أسباب تتعلق بالتنظيم: أي ناتجة عن عدم تمكن الأفراد من التعادل الصحيح مع بعضهم البعض نتيجة لاختلاف الطبائع الشخصية والمصالح. ولضمان قبول هؤلاء الأفراد النظام الجديد وتفادي مقاومتهم له يجب عمل كالتالي:
  - مشاركة المستخدمين في تطوير نظام المعلومات المحاسبية وبشكل فعال؛
  - دعم الإدارة العليا الكامل لأنشطة وعمليات تطوير هذه النظم؛
  - توضيح السياسات المؤسسة والتحديات التي توجهها وحشد الجهود لدعم تطبيق نظم المعلومات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.<sup>1</sup>

### ثالثا/ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القانونية والضوابط المهنية المطبقة:

1. العوامل الاقتصادية: تتمثل في طبيعة الوضع الاقتصادي السائد وانعكاسه على أنشطة المؤسسة او يمكن قياس تلك العوامل من خلال المؤشرات التالية:
  - مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي؛
  - درجة تباين الأسواق التي تتعامل معها المؤسسة؛
  - درجة المنافسة والقدرة والتنبؤ بتصرفات المنافسين وردود أفعالهم.
2. العوامل الاجتماعية والثقافية: تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية، كالرضا الوظيفي للعاملين داخل المؤسسة والرضا من قبل مستخدمي مخرجات النظام، مما يستوجب مراعاة العديد من تلك العوامل مثل القيم الاجتماعية والأخلاقية والفنية السائدة في المجتمع بالإضافة إلى الإطار الثقافي والاتجاه الفكري نحو التعامل مع منتجات المؤسسة وتقنيات المتطورة، وبالتالي فإن هذه العوامل سيكون لها تأثير مباشر على أدائها، ومن ثم على نظام المعلومات المحاسبية لمخرجات لهذا الأداء ويمكن قياس مستوى تأثير تلك العوامل على هذا النظام من خلال درجة الرضا المستخدمين لهذه المعلومات والمنفعة التي تعود عليهم وتلبية مطالبهم وسهولة استخدام النظام وقدرته على التعامل مع تطبيقاته والاستفادة منها.

<sup>1</sup> محمد نور، تصميم وإدارة النظم المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص70.

3. العوامل القانونية والضوابط المهنية المطبقة: ينطوي نظام المعلومات المحاسبية على علاقة وثيقة

بالأنظمة والتشريعات القانونية و المهنية، حيث تحدد هذه الأخيرة شكل ومضمون البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة ومتطلبات الإفصاح عنها التي يجب على إدارات المؤسسة الالتزام بها، ويقع على عاتق الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات التي تساعد على الإبقاء بمسؤوليتها بمنع الاكتشاف حالات عدم الالتزام، ويستلزم ذلك تصميم نظم معلومات المؤسسة بما يحقق تلك المتطلبات ويبي احتياجات المختلفة من البيانات المالية ويتم قياس أثر هذه المتطلبات من خلال:

- تحديد أثر تطبيق الأنظمة و التشريعات القانونية ذات العلاقة بالمؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية سواء كان ذلك بصورة مباشرة كقانون المؤسسة أو قوانين المفروضة من الدولة او بصورة غير مباشرة كالأنظمة و التعليمات المؤسسة للأداء المهني للمؤسسات؛

- قياس أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية و المبادئ المحاسبة المتعارف عليها، غيرها من القواعد والمعايير المهنية ذات العلاقة بالأعمال المهنية على نظام المعلومات المحاسبية.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: الأساليب الكمية والتكنولوجية والمعلومات المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية.

تتمثل الأساليب الكمية والتكنولوجية المعلومات المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية بما يلي:

أولاً/ الأساليب الكمية:

تتضمن الأساليب الكمية عدة من الطرق التحليلية التي يستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات ومنها التحليل الإحصائي والبرمجة الخطية وغيرها من الأساليب الكمية.

ويقوم المحاسب باستخدام الأساليب الكمية في رفع كفاءة المعلومات التي يزود بها الإدارة فقد يساهم المحاسب في قرار عمل توسعات في مصانع قائمة أو بناء مصانع جديدة، بهدف مواجهة الزيادة على منتجات المؤسسة من خلال تقدير النفقات و المنافع المحققة لكل من البدلين والتي على أساسها يقدم اقتراحاته، وقد يستخدم المحاسب نظرية الاحتمالات الإحصائية تعمل التقديرات اللازمة في ذلك .

ثانياً/ الحاسب (تكنولوجيا المعلومات):

أدى استخدام نظام المعالجة البيانات الإلكترونية إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسب، حيث أدت إلى انخفاض مقدار العمل مقدار العمل و الوقت الذي كان يستغرقه يوميا في عمليات تسجيل اليدوي للمعاملات، ولا يؤثر استخدام المحاسب على أهداف النظم المحاسبية في حد ذاته إنما يؤثر على إجراءات وتطبيقات تلك النظم التي يقوم بتطبيقها. ويمكن توضيح الآثار المترتبة على التشغيل البيانات على نظام المعلومات المحاسبية كالتالي:

1. التأكيد على أهمية الدفاتر الفرعية أو المساعدة بصورة كبيرة على أساس أنها تعتبر العنصر الرئيسي في تشغيل البيانات ؛

2. إن الأثر الهام للتشغيل الإلكتروني للبيانات يتمثل في توفير كمية هائلة من البيانات المحاسبية وغيرها والتي يمكن استخدامها في الأغراض المختلفة بما فيها التخطيط والرقابة و اتخاذ القرارات المختلفة؛

<sup>1</sup>ستيفن موسكوف، مارك ج.سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات و مفاهيم وتطبيقات ، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية،

3. ضعف الدور الذي يقوم به دفتر اليومية العامة على اعتبار أنه سيكون منتجا فرعيا لعملية تشغيل البيانات وليس هو المصدر الرئيسي للترحيل كما في حالة النظم اليدوية ؛
4. يتم تطبيق مبدأ البيانات مرة واحدة، حيث يتم إدخال البيانات في المرة الأولى ويتم تغيير البيانات الموجودة في جميع الملفات المتعلقة بها مباشرة في نفس الوقت ويتم استخراج التقرير نهائيا.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط2، عمان، 2001، ص63.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبية.

إن إجراءات المراجعة الداخلية تخدم عمل المدقق في تقييم المخاطر وتقديرها ووضع التصور لها، مما تمكنه من تحديد الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية، وذلك بالأساليب الرقابة والتي سوف نتطرق لها في هذا المبحث .

المطلب الأول: إجراءات وأساليب المراجعة في ظل نظام المعلومات المحاسبية.

للمراجعة إجراءات وأساليب على المراجع الداخلي أن يتبناها مما تمكنه من تحديد الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية للوصول في اتخاذ قرار مناسب للمؤسسة وتتمثل هذه الإجراءات وأساليب فيما يلي:<sup>1</sup>

الفرع الأول: إجراءات المراجعة في ظل النظام المعلومات المحاسبي .

يقصد بإجراءات المراجعة تلك الممارسات أو الخطوات التي يجب على المراجع القيام بها لتحقيق أهداف المراجعة حيث يتم التوضيح الإجراءات في برنامج المراجعة.<sup>2</sup>

ولا توجد اختلافات جوهرية بين إجراءات المراجعة في النظم اليدوية والنظم الحاسوبية سوى أن الأخيرة تمكن من الاستفادة من قدرات الحاسب في أداء معظم مهام المراجعة لذلك فإن المراجعة. ولا بد للمراجع في بيئة الحاسوب من أن يستخدم إجراءات مراجعة مختلفة عن تلك المطبقة في ظل النظم اليدوية وذلك نظرا للأساليب التالية:

1. عدم توافر جميع الأدلة المستندية الورقية الملموسة والتي يمكن قراءتها للتحقق من تنفيذ الإجراءات الرقابية المستخدمة في النظم الحاسوبية، مما يضطر المراجع إلى استخدام أساليب بداية معتمدة على الحاسوب كلياً أو جزئياً بحسب مستوى تطور النظام في إجراء اختيارات الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية؛

2. لا يمكن للمراجع قراءة الملفات والسجلات الحاسوبية، إلا بواسطة الحاسوب مما يتطلب استخدام جهاز الحاسوب في جميع أدلة المراجعة؛

3. تتميز معالجة البيانات بالحاسوب بالسرعة والدقة العالية مما يؤدي انخفاض احتمال حدوث أخطاء الإهمال ويمكن تقسيمك الإجراءات المراجعة في ظل النظام المعلومات المحاسبي إلى المراحل التالية:

● المراجعة المبدئية: يقوم المراجع بهذه الخطوة في بداية تشغيل النظام المحاسبي وتهدف هذه الخطوة إلى تكوين فكرة واضحة عن آلية تدفق العمليات داخل نظم المعلومات المحاسبي الآلي. وتتم هذه المرحلة باتباع الخطوات التالية:

- جمع المعلومات عن قسم الحاسوب مثل: موقع القسم واسم مديره وعدد الأفراد العاملين به ومستواهم العلمي، ومهامهم ومسؤولياتهم الأساسية والعرق على الناحية الفنية للحاسب المستخدمة.

<sup>1</sup> فتحي رزق السوافري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص44.

<sup>2</sup> بلواحد زكرياء، عبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبية، كلية العلوم وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص28.

- تحديد مدى استخدام الحاسوب في التطبيقات المحاسبية وتحديد مدى الاعتماد على الحاسوب من خلال دراسة زمن الحاسوب المستخدم في تنفيذ المهام وعدد أنواع العمليات التي يتم تشغيلها من خلاله وقيمة المعلومات الصادرة عنه.

- **اختيارات الالتزام :** يقوم المراجع في هذه المرحلة بفحص وسائل الرقابة قبل تشغيل النظام الحاسوبي، والهدف من هذه المرحلة تحديد مواقع القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد إمكانية الاعتماد عليه، وكذلك القيام بالمراجعة وطبيعة أدلة المراجعة المطلوبة وتوقيت القيام بالمراجعة وتحديد الأنشطة والعمليات التي تحتاج إلى التركيز عليها والتي يتم على أساسها تحديد حجم الاختبارات التفصيلية. وتهدف الاختبارات إلى الإجابة على الأسئلة التالية:
  - هل تم تطبيق الإجراءات الرقابية الضرورية؟
  - كيف يتم تنفيذ هذه الإجراءات؟
  - من الذي يقوم بتنفيذها؟

وبشكل عام فإن البرامج الحاسوبية تتضمن أدوات رقابية متعددة يتم وضعها من قبل المبرمجون ومحللو النظم بتضمينها فيها وذلك لنقل جزء من مهمة فحص العمليات من الأفراد إلى أجهزة الحواسيب.<sup>1</sup>

- **الاختبارات التفصيلية:** بعد التحقق من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة والثقة بها يبدأ المراجع بالمرحلة الأخيرة للمراجعة وهي أجزاء الاختبارات التفصيلية وفحص مدى الثقة في تشغيل البيانات<sup>2</sup>، وذلك عن طريق:
  - التأكد من أن البيانات الأولية التي تم تغذية الحاسوب بها بيانات حقيقية وموثوق بها؛
  - إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسوب بها بيانات حقيقية وموثوق بها؛
  - إجراء مراجعة فجائية أثناء تشغيل البرنامج على الحاسب ؛
  - التحقق من أن سند المراجعة والأدلة المؤيدة للتشغيل تمكن من الحكم على مدى دقة وكمالية البيانات المعدة إلكترونياً؛
  - التأكد من أن مخرجات النظام من المعلومات سليمة ودقيقة ومتكاملة؛
  - التأكد فيما إذا كان مخطط البرنامج لا علاقة له بتشغيل الآلات وأن القائم بتشغيل لا صلة له بالملفات والنسخ المحفوظة؛
  - فإذا تبين للمراجع دقة نتائج التشغيل واكتمالها فإنه يمكن أن يؤكد كفاية وفعالية أدوات الرقابة وفي هذه الخطوة يقرر المراجع فيما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء مراجعة إضافية وبالتالي تعديل برامج المراجعة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خضير، م.ع، المراجعة - المفاهيم والإجراءات، جامعة الملك مسعود، الطبعة الثانية، 1997، ص120-121.

<sup>2</sup> الصحن، ع.م، درويش م.ن، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص195.

<sup>3</sup> فتحي رزق السوافري، مرجع سبق ذكره، ص48.

الفرع الثاني: أساليب مراجعة النظم المحاسبية.

يعتمد المراجعة الداخلي على تقنيات وأساليب معينة للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وأدوات الرقابة المرتبطة بأنشطة المؤسسة، وسنتطرق إلى أهمها:  
أولاً/ أسلوب المراجعة حول الحاسوب:

تقوم المراجعة حول الحاسوب على اهتمام المراجع بالمدخلات والمخرجات فقط. دون النظر إلى ما يجري داخل الحاسوب من عمليات تشغيل للبيانات، بافتراض أن أنظمة الرقابة على التشغيل فعالة، ويعد هذا المدخل من أبسط مداخل التدقيق الإلكتروني، ولا يحتاج التكاليف عالية، كما أنه لا يحتاج لخبرات ومهارات عالية بالحاسوب، إلا أنه لا يعد فعالاً في ظل ازدياد اعتماد المنشآت على استخدام الأنظمة المحسوبة. وتعد طرق التشغيل ومعالجة البيانات وتنوع طرق الاحتيال وعدم مقدرة هذا المدخل على ضبطها.

ثانياً/ أسلوب المراجعة من خلال الحاسوب:

في هذا المدخل تشمل إجراءات المراجعة على عملية تشغيل البيانات داخل الحاسوب بالإضافة إلى مراجعة المدخلات والمخرجات، حيث يقوم المراجع بالتأكد من صحة إدخال وتشغيل البيانات لدى العميل، وصحة المخرجات، عن طريق أخذ عينات وإعادة تشغيلها مرة أخرى إما بواسطة المراجعين أو بواسطة الخبراء في الشركة تحت المراجعة وبإشراف المراجع المسؤول.

ثالثاً/ أسلوب المراجعة باستخدام الحاسوب:

وفي هذا المدخل يستخدم المراجع بعض البرامج المساعدة، والتي بعضها يحتاج إلى مهارة وخبرة في مجال الحاسوب<sup>1</sup>، ومن هذه الطرق ما يلي:

1. منهج المحاكاة المتوازنة: في هذه الطريقة يقوم المراجع بمعالجة عينات من بيانات الشركة الفعلية باستخدام برامج مشابهة لتلك التي يستخدمها العميل، ثم يقوم بمقارنة نتائجه من نتائج العميل، لكن لا بد أن يتوخى الحذر في اختيار العينات التي تكون ممثلة لبيانات الشركة.
2. البيانات الاختيارية: في هذه الطريقة يقوم المدقق بالتأكد من أن التشغيل ببرامج العميل يتم بصورة سليمة، لذا يقوم بإعداد البيانات وهمية ومن ثم يقوم بإدخالها على نظام العميل ليتأكد من معالجتها بطريقة سليمة.
3. برامج المراجعة: وهي برامج تهدف إلى مساعدة المراجع في عمله.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>العمدات.أ.ص، المراجعة الداخلية - الإطار النظري المحتوي السلوكي، دار النشر، عمان، 1990، ص12.

<sup>2</sup>عطاء الله.م.ش، دراسات متقدمة في المراجعة الخلية، مكتب الشباب، القاهرة، 1994، ص202.

المطلب الثاني: المراجعة الحاسوبية في ظل النظام المعلومات المحاسبي.

إن التقدم التكنولوجي الهائل خاصة في عالم الحاسبات الآلية جعل استخدامها في المؤسسات ضرورة حتمية، لا يمكن تجاهلها في عصر أصبحت المعلومات فيه أكثر السلع أهمية ، وذلك لقدرة الهائلة على معالجة كم هائل من البيانات وتوفير المعلومات بسرعة ودقة عالية، مما يؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فعال وذو كفاءة عالية.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الحاسوبية.

تعددت تعريفات المراجعة الحاسوبية نذكر منها ما يلي:

"هي عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يساهم في حماية أصول المؤسسة ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفاعلية، ويستخدم مواردها بكفاءة"، بناء على التعريف السابق فإن هدف المراجعة في ظل المراجعة الآلية للمعلومات يجب أن يتركز على التحقق من وجود:

- نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات لإعداد القوائم والتقارير السليمة بكفاءة عالية.
- نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء والمخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

لا يمكن للمراجع أداء مهمته في تدقيق العمليات المحاسبية الإلكترونية دون استخدام الحاسوب، وذلك للأسباب التالية:

- التطور المستمر في مهام وإجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.

وبما أن عملية المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات تتطلب بأن يكون لدى المراجع معرفة ودراية بطبيعة النظام الإلكتروني، فإنه من الأفضل مشاركة المدقق في تصميم الجوانب الرقابية والتدقيق لأنه يساهم في تحقيق الأمور التالية:

- ضمان اكتشاف الأمور الشاذة وتقليل احتمال التحايل والتلاعب بالحاسوب الإلكتروني نظرا للإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل؛
- تمكن المراجع من استخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من احتمال اكتشاف الأخطاء والغش؛
- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار التدقيق؛
- تزويد المراجع بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إليهام بربية، فايد نورالدين ، المحاسبة التحليلية و دورها في المراجعة الداخلية، الطبعة الأولى، جامعة، اتحاد سوريا، 2016، ص42.

<sup>2</sup> نساء علي القباضي، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، بدون طبعة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006، ص48.

الفرع الثالث: أهداف المراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

لم يتغير الهدف العام للمراجعة في بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتمثل في النقاط التالية:

1. التأكد من امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة؛
2. التأكد من أن أي تعديل للبرامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة؛
3. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل ؛
4. التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقا لسياسات الإدارة؛
5. التأكد من أن ملفات نظم المعلومات الإلكترونية تتميز بالدق والاكتمال والسرية.<sup>1</sup>

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية.

إن وجود نظام المعلومات المحاسبية قادر على توفير المعلومات دقيقة وصحيحة وفي الوقت المناسب في المركز المالي للمؤسسة يساهم في تفعيل عملية المراجعة الداخلية، فنظام المعلومات المحاسبية أحد المحاور الأساسية لوظيفة المدقق والتي تنتهي بإعداد تقرير حول فعالية ونجاعة النظام المستخدم بالمؤسسة.<sup>2</sup>

الفرع الأول : علاقة المراجعة الداخلية بنظام المحاسبية.

تكمن العلاقة بينهما كالتالي:

إن العلاقة بين المراجعة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية بين أن المراجعة الداخلية مساهمة كبيرة، دور فعال وذلك من خلال تقليل أخطاء هذه الأخيرة ، وإمكانية الحد من الأخطار من خلال بناء نظام الرقابة سليم لهذه البيئة ومن أجل القيام بعملية التدقيق بكفاءة لتمكين المراجع الحسابات من القيام بواجباته بالكفاءة لتمكين المهنية المتطلبة منه بحسب المعايير الدولية والمحلية للتدقيق، وإذا كان استخدام الحاسوب ونظام المعالجة الآلية يساهم في حماية المؤسسة ويؤكد سلامة المخرجات في هذا النظام وفي تحقيق الأهداف الموضوعية وبفاعلية والتأكد بأن الموارد المتوفرة في المؤسسة تستخدم بكفاءة ومن هنا عملية المراجعة هي عملية منظمة للحصول أيضا على أدلة تتعلق بتأكد الإدارة على البيانات المالية وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل التحقيق من مدى مطابقة تأكيدات الإدارة لمعايير الموضوعية وتوظيف النتائج للأطراف ذات العلاقة، ويجب على المراجع أن يبلغ كلا من الإدارة العليا للمؤسسة ومجلس إدارتها بأي مواطن ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية أثناء عمليات فحص التقارير المالية والتي يتم معالجتها، أو تصحيحها قبل فحصها ويفضل أن تتسم الاتصالات بين المراجع والمنشأة محل المراجعة في صورة تقرير

<sup>1</sup>القيومي.م. و عوض، أصول المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1995، ص55.

<sup>2</sup>محمد التهامي طواهر، سعود صديقي، المراجعة وتحقيق الحسابات، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005 ص50.

مكتوب حتى يمكن تفادي احتمال سوء الفهم وإذا اكتفى المراجع بتبليغ المسؤولين بالمنشأة شفويا فعليه أن يشير إلى ذلك بكتابة ملحوظة في أوراق المراجعة.

نجد أن المراجعة الداخلية لها دور كبير لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقليل مخاطر التدقيق إلى المستوى الأدنى المقبول.<sup>1</sup>

الفرع الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية.

يتوقف صلاح نظام المعلومات المحاسبية على مدى خضوعها لنظام الرقابة الداخلية التي تقوم بها المؤسسة والذي غرضه ضمان حسن تنفيذ الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة واكتشاف العيوب، النتائج وتصحيحها بما يحقق للمؤسسة أهدافها.

أولا/ ماهية نظام الرقابة الداخلية:

تقوم المؤسسة بوضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية، التنظيمية والمحاسبية، ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة والتقييد بالسياسات والخطط الموضوعة.

كما عرفت الجمعية الوطنية لمحافظي الحسابات ( CNCC ): عرفت المراقبة الداخلية سنة 1977 على أنها : "نظام الرقابة الداخلية مشكل من مجمل الإجراءات والرقابات المحاسبية وما يليه، والتي تقوم الإدارة بتعريفها وتطبيقها وحراستها تحت مسؤولياتها من أجل التحقق من:

1. حماية الأصول؛
2. مصداقية وصحة التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية الناتجة عنها ؛
3. تطابق القرارات مع سياسة الإدارة.<sup>2</sup>

ثانيا/ أهمية الرقابة الداخلية:

تمكن أهمية الرقابة فيما يلي:

1. نجاح كفاءة و فاعلية الرقابة الداخلية في السعي لتحقيق الأهداف المسطرة من المؤسسة؛
2. زيادة كفاءة أداء العاملين في مجال تنفيذ أداء الأعمال ، الأنشطة وبرامج مختلفة؛
3. مدى تحقيق النتائج المطلوبة و من ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة سابقا؛
4. المساعدة على اكتشاف الانحرافات أو الأخطاء السليمة يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية.

<sup>1</sup> .وليد فؤاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم مردودية المؤسسة ، مذكرة ماستر، تخصص، تدقيق محاسب ومراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، العوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ، مستغانم، ص07.

<sup>2</sup> .حسين بلعجز، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص190.

ثالثا/ أنواع الرقابة الداخلية:

وتنقسم إلى أقسام وهي كالتالي:

1. الرقابة المحاسبية: تحتوي على الخطة التنظيمية للمؤسسة و كافة الإجراءات اللازمة لحماية موارد المؤسسة من أي تصرفات غير مؤسسية و التحقق من دقة المعلومات والبيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
  2. الرقابة الإدارية : هي تشتمل على الخطة التنظيمية و كل ما يرتبط بها من الوسائل والإجراءات والمقاييس المختصة بصفة أساسية بتفويض سلطة اعتماد العمليات و التي تعتبر من مسؤوليات الإدارة لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة و ضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين و الرقابة على جودة و إلى غير ذلك من أشكال الرقابة.
  3. رقابة الضبط الداخلي : ويشمل الخطة التنظيمية و جمع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية الأصول المؤسسة من اختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال، و يعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع كل موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات.<sup>1</sup>
- الفرع الثالث: مساهمة النظام المعلومات المحاسبية في دعم الرقابة الداخلية.
- إن وظيفة الرقابة لا يمكن ممارستها إلا بتوفير معلومات مختلفة و يمكن القول بصفة عامة إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن يصمم بحيث يساند عملية الرقابة الداخلية في جميع مراحلها و يوفرها لها جميع المعلومات اللازمة لعملية الرقابة.
- أولا/ أهمية نظام المعلومات المحاسبية في الرقابة الداخلية:

تكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة في ثلاث اعتبارات:

1. وسيلة لتحفيز كافة النظم الفرعية في المؤسسة لتعمل بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف؛
  2. نظام لتوصيل المعلومات بما تزيد الإدارة تنفيذه؛
  3. وسيلة لترشيد الأداء و توصيل المعلومات عن نتائجه إلى من يهمهم الأمر.
- بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي يوفرها النظام بخصوص عملية الرقابة يمكن الاعتماد عليها كأساس للتخطيط التالي، حيث أن الرقابة لا تهدف إلى تصحيح أخطاء الماضي فحسب، بل تهدف إلى ترشيد و توجيه أنشطة المؤسسة في الحاضر و المستقبل لتحقيق الأهداف.

ثانيا/ علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالرقابة الداخلية:

<sup>1</sup> منير محمود سالم، نظم المعلومات المحاسبية و الحاسب الالكتروني، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 1981، ص34.

إن وجود نظام المعلومات المحاسبية كفاء يجب أن يؤدي إلى تحقيق نوع من القرباة الداخلية على كافة الأنشطة للمؤسسة، وتهدف هذه القرباة كما يرى هيلتون إلى التأكد بأن المؤسسة تعمل وفقاً للأسلوب المخطط وتتبع أهدافها، إذا أن نظام المعلومات المحاسبية الجيد هي النظم التي تستطيع مراقبة و مواكبة تنفيذ عمليات الخطط والسياسات، والمساعدة على عدم حدوث الأخطاء ومحاولة تجنبها مقدماً عن طريق المعلومات التي تمثل النتائج المحققة أولاً بأول ومقارنتها بالمعايير الموضوعية مقدماً وذلك لتحديد الانحرافات والتميز فيما بينها، إضافة إلى معرفة أسبابها بطريقة تتفق وحجم الأنشطة المؤسسة التي تتم مراقبتها وبالتالي تمكين الإدارة من العمل على تصحيح مسار التنفيذ من خلال معالجة الانحرافات وتنمية الإيجابيات بأسلوب يدفع العاملين إلى تحسين الأداء وتطويره، وتحقيق التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وتزداد أهمية القرباة الداخلية من أجل تخفيض أثر التهديدات المالية المعتمدة التي قد تتعرض لها المؤسسة.<sup>1</sup>

### ثالثاً/ دور البيانات والمعلومات المحاسبية في القرباة:

- أن دور البيانات والمعلومات المحاسبية يختلف باختلاف المرحلة القربانية كما يلي:
1. **مرحلة المتابعة:** عندما يبدأ التنفيذ الفعلي لبرامج المؤسسة لا بد وأن تتحقق الإدارة من مدى مطابقة الأداء الفعلي لما هو مخطط ، وأول خطوة في ذلك هي متابعة النتائج الفعلية المترتبة على تنفيذ البرامج أولاً بأول وبالتفصيل وإجراء مقارنة بينها وبين نتائج المخططة، وذلك بهدف تفادي أي خروج عن الخطة ومعالجة الموقف فوراً ويمكن تقسيم مرحلة المتابعة إلى قسمين رئيسيين:
    - **مرحلة الأداء المخطط:** وهنا يتم مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالمعدلات التقديرية وكذلك بالخطط والسياسات الموضوعية، وبالتالي فالبيانات والمعلومات المحاسبية تمكن من اكتشاف الانحرافات وتسجيلها تمهيداً لدراستها وتحليلها واقتراح الحلول البديلة.
    - **متابعة الأداء الفعلي:** هنا يتم التأكد من كفاءة وجود مستوى أداء الفعلي وتطابق مع القواعد والتعليمات العامة التي تصف وتحدد أصول الأداء وكيفية القيام به كما يجب أن يكون.
  2. **مرحلة التقييم:** في هذه المرحلة يتم تقييم النتائج التي تم الوصول إليها في المرحلة السابقة، وذلك عن طريق تحليل الانحرافات وإجراء المقارنات ودور البيانات والمعلومات المحاسبية وفي هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى قسمين :
    - **تحليل الانحرافات:** يقصد به تحليل الانحرافات الناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات التقديرية الموضوعية في إطار التخطيط ويتم تحليل هذه الانحرافات على أسس متعددة والذي يكون على أساس مكان حدوثها.

<sup>1</sup> أحمد زكرياء زكي عصبي، نظم المعلومات المحاسبية-مدخل معاصر-، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2011، ص299-300.

- إجراء المقارنات: يقصد به مقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض عن طريق إيجاد علاقات بين القوائم المالية في نفس المدة وفي فترات سابقة وهذا ما يسمى بالتحليل الأفقي والعمودي للقوائم المالية الفعلية.

3. مرحلة التصحيح: بعد الانتهاء من مرحلة التقييم، وما تتطلبه من تحليل الانحرافات والوقوف على نتائج هذا التحليل، فإن المرحلة الرقابية الأخيرة تأخذ التقرير لتوصيل إلى المستويات الإدارية المختلفة لتصحيح أسباب هذه الانحرافات أو اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وعليه تساهم البيانات والمعلومات المحاسبية في إعداد وتقديم التقرير المناسبة للمستويات الإدارية المختلفة مشتملة على بيانات كافية عن الانحرافات وأسبابها وتحديد المسؤولية عن حدوثها والمراحل الإنتاجية التي حدثت خلالها، ثم مكان حدوثها وأية بيانات أخرى من شأنها تسهيل اتخاذ القرار المناسب من طرف المستوى الإداري المقدم له تقرير النتائج.<sup>1</sup>

الفرع الرابع: مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

تمثل مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

تتمثل دور المراجعة الداخلية في تقديم تأكيد عن نظام الرقابة الداخلية المطبق على أحد الأدوار الأصلية لها، حيث ارتبط نشاط المراجعة الداخلية عند بداية ظهورها في المؤسسات الفحص اختبار وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة المطبق، وذلك بهدف التأكد مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المطلوبة منه، واكتشاف أوجه الضعف والثغرات إن وجدت واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها ومتابعة اقتراحات الإصلاح للتأكد من تنفيذها.<sup>2</sup>

وفي حالة استنتاج المدقق الداخلي بأن تلك الإجراءات التي استخدمت للحصول على فهم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية قد زودته أيضا بأدلة تدقيق حول التشغيل الفعال للسياسات والإجراءات المتعلقة ببعض التأكيدات حول القوائم المالية، فقد يستخدم الأدلة المتوفرة لديه (وإن لم تكن كافية) يستعين ببعض الأدلة التدقيق أخرى المناسبة لتساعده في القيام بعمله بكفاءة وفعالية، وقد يتضمن اختبار الرقابة على:

1. استفسارات توكيدية ومراقبة لوظائف الرقابة الداخلية.
2. التحقق من المستندات المؤيدة للحصول على أدلة التدقيق بأن الرقابة الداخلية تعمل بشكل صحيح على سبيل المثال للتحقق من العمليات الحسابية التي صرح بها أن التسويات تم الموافقة عليها.
3. فحص التقارير اجتماعات مجلس الإدارة على سبيل المثال للإطلاع حول كيفية معالجة بعض المشاكل المالية والإجراءات التصحيحية المتخذة حول ذلك.

<sup>1</sup> بشير عباس العلق، إدارة ومبادئ، تطبيقات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004، ص 174-175.

<sup>2</sup> أحمد صلاح عطية، المراجعة الداخلية وانهيار الرأسمالية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد 01، مصر، ص 17.

4. إعادة أداء الإجراءات الرقابية على سبيل المثال للإطلاع على تسويات الحسابات البنكية ، للتأكد من عملها بشكل صحيح من قبل المؤسسة، و عليه تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام، لما أن دورها تغير من التركيز فقط على الجوانب الإدارية وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية فرأي مدير المراجعة الداخلية حول كفاية فاعلية نظام المعلومات المحاسبية و نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما و شائعا خصوصا على المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>عبد الوهاب نصر، الشحاتة السيد شحاتة، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة، الدار التعليم الجامعي للطباعة و النشر، الاسكندرية ، 2013، ص78.

## خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن هدف نظام المعلومات المحاسبية هو تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع الحالي والاقتصادي للمؤسسة يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة، بنشاطات المؤسسة والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى، يقوم بتسجيلها، معالجتها وعرضها في الحسابات من خلال القوائم والتقارير المالية. كما فرضت نظام المعلومات المحاسبية واقعا جديدا على المراجعة الداخلية نتيجة اعتمادا أنشظة و معاملات المدقق الداخلي على تقنية الحاسب الآلي، مما حتم عليه ضرورة مواكبة التطور السريع في مجال تقنية المعلومات خاصة ما يخدم أداء وظيفته وتعزيز أهمية باستبدال الأساليب التقليدية بالأساليب المستحدثة والتي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتنفيذ عملية المراجعة الداخلية بكفاءة أكثر.

## الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لؤسسة وحدة تغذية

الأنعام ONAB بولاية مستغانم

مقدمة الفصل:

إن الجانب التطبيقي يعتبر حلقة مهمة في مذكرة لأنه يمكننا من معرفة تطبيق المعلومات التي تحصلت عليها في الجانب النظري على بيئة العمل وكذلك إستيعابها ومعرفة كيفية تطبيقها بشكل جيد ولقد أتاحت لي الفرصة من أجل دراسة تطبيق هذا الفصل في مصلحة المالية والمحاسبة حيث تمكنت في معرفة كيفية تطبيق واستخدام المراجعة الداخلية وكيف يتم تقييمها لنظام المعلومات المحاسبية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: نبذة تاريخية لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB ولاية مستغانم .

تعد وحدة تغذية الأنعام بولاية مستغانم من بين المؤسسات الإقتصادية الكبرى التي لها دور إستراتيجي في توفير الأغذية الأنعام بحيث تهدف إلى تطوير وإنعاش الإقتصاد باعتباره السبيل في الازدهار.

المطلب الأول: نشأة وتعريف وحدة تغذية الأنعام.

تعتبر وحدة تغذية الأنعام من بين وحدات الكبرى في الولاية، حيث تحتل مكانة بارزة في إقتصاد الولاية وحتى البلاد بما تتميز به عن توفير حاجيات التغذية الأنعام حيث يمكن القول أن وحدة تغذية الأنعام « GAB » من بين الوحدات الاثنتين والثلاثون (32) الموزعة عبر الوطن والتي ورثت من العهد الاستعماري.

ثم تأسست الوحدة سنة 1952 من طرف الشركة الإسبانية « MALKA » وأمته من طرف الديوان القومي لأغذية الأنعام بتاريخ 04 أفريل 1969، وهذا تحت إشراف وزارة الفلاحة الصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية نشاطها إنتاج تغذية الأنعام مركزها الرئيسي بالجزائر العاصمة، كان عدد عمالها 65 عامل بينما قدر متوسط إنتاجها حوالي 3 طن /ساعة وذلك عن طريق فوجين متناوبين وفي الفترة الممتدة ما بين 77/76 أعيدت هيكله الوحدة بغية رفع قدرتها الإنتاجية والتي وصلت إلى 10 طن/ساعة، كانت عملية المراجعة التجهيزات المتكفل بأعبائها وتحقيقها الإسباني " مارينو قوني" وهذا من أجل توسيعها وإقامة نظام إنتاجي للشحن « VRAC » إلى جانب عدد مطامير « SILOS » المواد الغذائية التي شرع في تشييدها يوم 15/04/1984.

ولقد شهدت سنة 1986 عملية إعادة هيكلة الوحدة والتي سمحت برفع مستواها حيث ارتفع عدد المطامير إلى 21 مطمورة، ووصلت القدرة الإنتاجية إلى 15 طن/سا، كما تم إنشاء مخازن للإستقبال وحفظ المواد الأولية مع تزويد الوحدة بميزان الآلات والمعدات أخرى وضعت من أجل تدعيم ورفع مستوى الإنتاج.

وإلى غاية 1998/01/01 وكانت الوحدة تابعة لشركة الأم "ONAB" المتواجدة بالعاصمة، لكن بعد هذا التاريخ تخلت هذه الشركة عن الوحدات الإنتاجية والتوزيعية وبقيت تتكفل بوحدات التمويل فقط الموجودة في وهران الجزائر، سكيكدة، عنابة، حيث تم إتفاق بين الديوان القومي للتغذية الأنعام " ONAB " مع الديوان الجهوي لتربية الدواجن "ORAVIO" وتشكيل ما يسمى مجموعة تربية الدواجن الغرب " GAO" والتي مقرها في مستغانم حيث أصبحت هذه الوحدة الإنتاجية الموجودة في وسط وشرق البلاد.

أنشئ بتاريخ 1998/01/9 برأسمال قدره 7000.000.000 ارتفع إلى ما يعادل 2.703.000.000 دج متواجد بمستغانم تشغل حایل 80 عامل.

الفرع الأول:تبعية الوحدة للمؤسسة الأم:

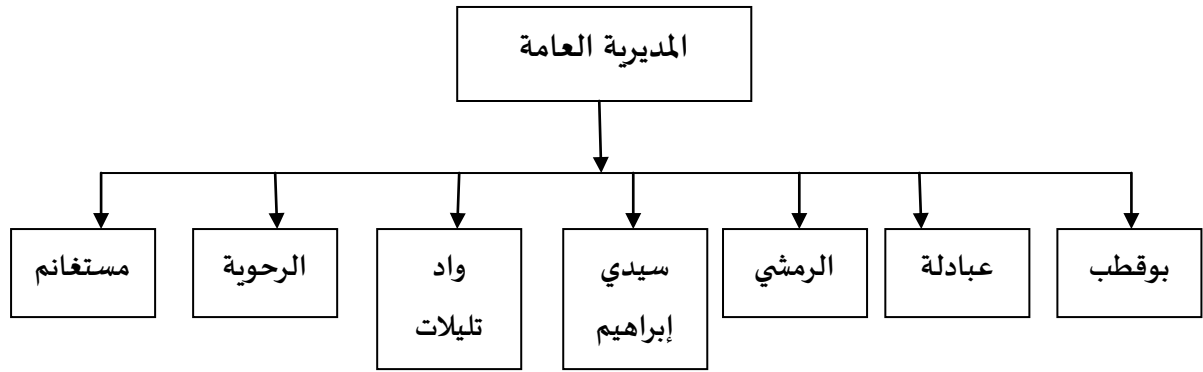
إن الوحدة الإنتاجية محل الدراسة يقتصر عملها على إنتاج والبيع أما مديرتها فهي المتواجدة بصلامندر ولاية مستغانم التي تعتبر السلطة " ORAVIO" تابعة للمؤسسة الأم الوصية المشرفة عليها لأنها مسؤولة على السير

الحسن لنشاط الوحدة ومعالجة أي حالة طوارئ وتتحمل نتيجة السنة في حالة خسارة الضرائب والرسوم ذلك لأنها تصدر الأوامر للوحدة فيما يخص إنتاج منتج معين أو تعتبر مع تحكّمها في الأسعار.

الفرع الثاني: علاقة الوحدة بالوحدات النظرية:

إن الوحدة تنتهي إلى ناحية الغرب والتي تضم سبعة وحدات جهوية فرعية لتغذية الأنعام حيث توجد في كل من وهران مستغانم ، سيدي بلعباس، تيارت، البيض، بشار، وبحكم هذا الارتباط فإنها "EURL" وستة مراكز لتربية الدواجن على شكل تتعامل مع الوحدات على أساس التبادل المشترك بالمواد الأولية لسد احتياجاتها الضرورية.

الشكل رقم (III-05): الوحدات التابعة لمجمع GAO.



المصدر: اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

الفرع الثالث: نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاط المؤسسة تغذية الأنعام فيما يلي:

←	MAIS	كندا
←	SOJA	أمريكا
←	ERIOD	SONGROS
←	CALCAIR	ENAMARBRE
←	CMV	ONAB
←	PHOSPHATE	تونس

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة تغذية الأنعام.

تسهر الوحدة على تنفيذ مصطلحين مهمتين هما مصلحة البيع ومصطلح الإنتاج ففي هذه الأخيرة يتم تطبيق برنامج الإنتاج الذي يتضمن تحويل المواد إلى منتجات (أغذية الأنعام) أما مصلحة الأولى فمن خلالها يتم ضمان السير الحسن للمنتجات وتوزيعها على عملائها من الزبائن الخواص، مؤسسات عمومية، تعاونيات.

الفرع الأول: تعريف الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يمكن تعريف هيكل التنظيمي للمؤسسة كالتالي:

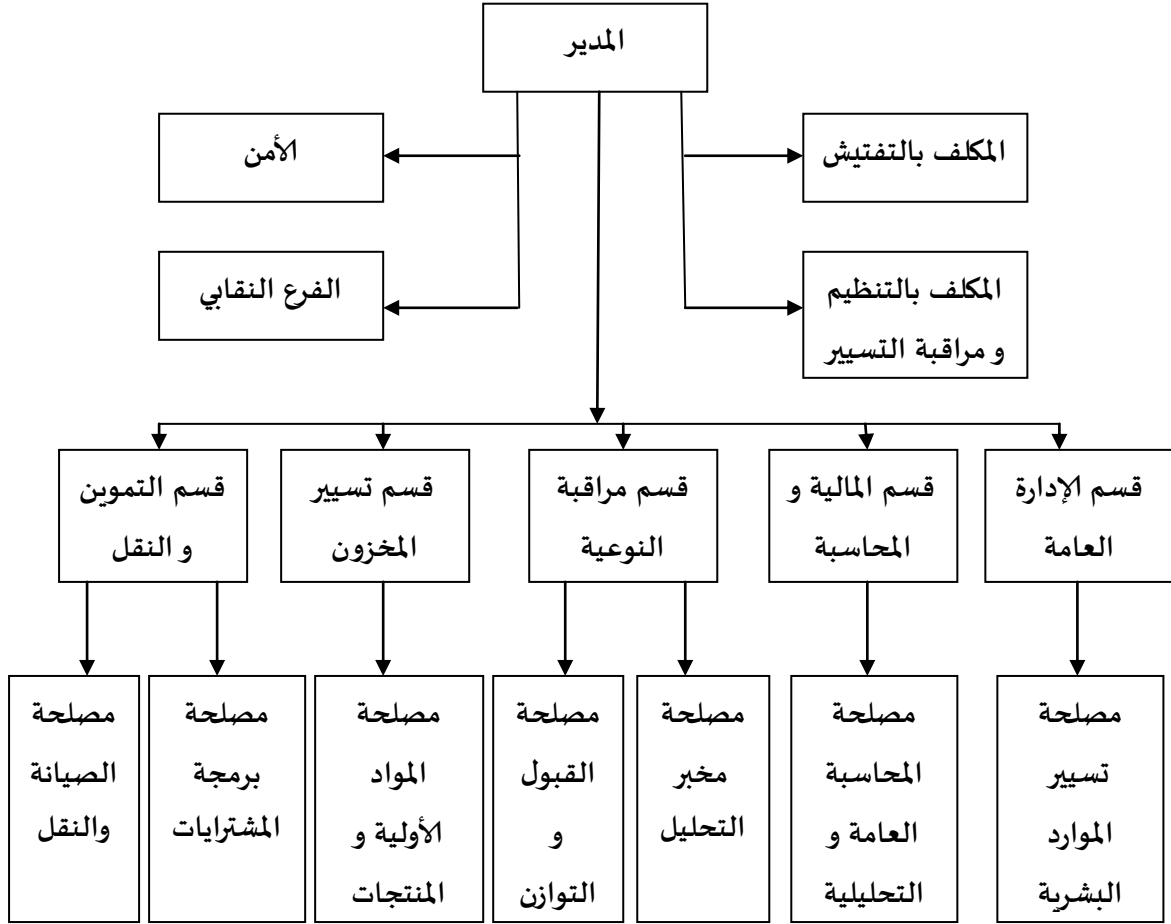
هو مخطط يقدم بواسطته وثيقة مجموع هياكل المؤسسة الموجودة بين مختلف المصالح وهو أحسن وسيلة لإعلام الداخلي لأنه يوضح وضعية كل عامل في المؤسسة ويبين أيضا معظم المهام المؤدات من طرف مختلف المصالح والأشخاص وعلى جانب هذا يمكن القول بأنه يلعب دورا هاما في تحسين الجو الاجتماعي في المؤسسة ذلك أنه يتميز بالبساطة والسهولة وسرعة التنفيذ.

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للوحدة أغذية الأنعام.

تحتوي المديرية العامة للوحدة على مراقب الميزانية وأمانة المدير تتكون هذه الأخيرة من ستة دوائر وكل دائرة تتفرع على مصالح وكل مصلحة على أقسام يمكن تناولها على النحو التالي:

- ✓ وثائق المؤسسة؛
- ✓ مجموعة تربية الدواجن للغرب.

الشكل رقم (III-06): الهيكل التنظيمي للوحدة.



المصدر: اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

### المطلب الثالث: الجانب الإستراتيجي وأهداف وحدة تغذية الأنعام .

تتميز وحدة تغذية الأنعام بولاية مستغانم بدور إستراتيجي هام لما لها من قدرة على توفير حاجيات وتمويل كافة حاجيات الولاية والمدن القريبة لها من تغذية أنعام بحيث تهدف هذه الأخيرة إلى تطوير وإنعاش الإقتصاد وتحقيق واستمرارية نشاطها.

#### الفرع الأول: الجانب الاستراتيجي لوحدة تغذية الأنعام.

يمكن توضيح الجانب الإستراتيجي لوحدة كالتالي:

##### أولاً: عدد المنتجات :

هذه الوحدة تنتج ثلاث أنواع من تغذية موجهة للأنعام:

✓ النوع الأول موجه للدجاج المنتج للبيض "Ponte";

✓ النوع الثاني موجه لدجاج الذي يستهلك "Chaire";

✓ النوع الثالث موجه إلى المواشي "Bauvin".

ثانيا: نوعية المنتج:

استثناء إلى تصريحات مسؤولي الوحدة فإن منتجاتهم تتميز بجودة عالية مقارنة بمنتج القطاع الخاص، وهذا نتيجة النوعية الجيدة للمواد الأولية المستوردة من الخارج وكذا احترام المقاييس العلمية في تركيب المنتج.

ثالثا: طبيعة الزبائن و أبعاد و السوق :

الزبائن متعددون وهم التعاونيات و المربين الخواص وكذا المؤسسات العمومية مثل " ORAVIO " كما تنشط الوحدة في سوق الجهوي و حصتها تتزايد نسبيا.

رابعا: طبيعة الموردين:

وهم المؤسسات عمومية وطنية أهمها:

✓ وحدة الميناء و التي خصها الـ " ONAB " لشراء السلع و المواد الأولية (الذرى، الصوجة)، من الخارج و

استقبالها و توزيعها على الوحدات و تتمركز هذه في منطقة وهران؛

✓ مركب الأدوية GMV بتليلات مهمتها صنع الفيتامينات التي تدخل في تركيب الأغذية؛

✓ المؤسسة الوطنية للرخام ENOF (الكلس)؛

✓ المؤسسة الوطنية للورق المقوى ENAPAL (الأكياس)؛

✓ المطبعة البطاقات ETIQUETTE.

خامسا: نوعية طرق البيع:

البيع يتم بطريقة مباشرة حسب الطلبية.

سادسا: نوعية التصنيع:

هي تدخل الصناعات الغذائية و الصناعات الخفيفة إلى عملية الإنتاج تقوم على عملية التمويل و الإنتاج يعتمد على الطلبيات.

سابعا: حجم الإنتاج :

هي الوحدة تدخل ضمن السلسلة المتوسطة من حيث حجم الإنتاج.

ثامنا: مدة دورة الإنتاج و درجة تقنياته:

تقدر مدة دوران الإنتاج بساعة واحدة حيث العمل هذا هو آلي أكثر من يدوي.

تاسعا: حجم المؤسسة:

الوحدة متوسطة الحجم.

عاشرا: المنافسة :

يوجد منافسين المتمثلين في المربيين الخواص الذين ينتجون أغذية أنعامهم بأنفسهم وبييعون الفائض.

الفرع الثاني: أهداف وحدة تغذية الأنعام.

وضعت المؤسسة خطة تعمل عليها و منها تحقق عدة أهداف ورقم أعمال جيد حيث تتمثل أهداف الوحدة فيما يلي:

- ✓ التنسيق الداخلي لكفاءات و خبرات المتواجدة عبر كافة المجالات الخاصة منها نوعية المنتجات و تحسين القدرات التقنية و الاقتصادية لتمكين خلق ظروف تمنح التقدم في المنافسة؛
- ✓ الاستثمار في ميادين هامشية للفرع مثل: البيع بالتجزئة عبر شبكة من نقاط البيع و تنمية تربية دجاج اللحم و تمويل في الإطار علاقات الشراكة؛
- ✓ تطوير و تحسين منتجات التغذية الحيوانية لاسيما الأغذية المحببة و منتجات جديدة أخرى و ذلك بعصرنة مصانع الإنتاج؛
- ✓ و أخيرا تبحث عن الشراكة و هذه الإستراتيجية ترمي في الأخيرة إلى جعل منتجات المجمع في مستوى المقاييس الدولية مع أسعار مطابقة للمعايير سارية كما تهدف إلى ترشيد إيجابي للجهد الاقتصادي المتوفر لدى المجمع و فروعها.

الفرع الثالث: مبيعات وحدة تغذية الأنعام .

لدى وحدة تغذية الأنعام أصناف مختلفة لمبيعاتها حسب حاجة كل نوع من الحيوانات و حسب رغبة فلاح في المنتج الذي يرغب أن تنتجه الأنعام التي يملكها و سنذكر مختلف هذه الأنواع كما يلي:

أولا: أغذية الدجاج الموجه يصبح لحوم لبيضاء "Chair":

و هذا الدجاج يكون موجه للاستهلاك مباشرة، بمعنى أنه تخصص مباشرة مجموعة من الدجاج ليصبح لحوما بيضاء فيمر هذا الدجاج من مرحلة الكتكوت إلى أن يصل إلى مرحلة الدجاج الموجه للاستهلاك بنوع من التغذية الخاصة بهذا النوع الذي ترغب في الحصول عليه و المتمثلة فيما يلي:

- ✓ أغذية البداية "Démarrage" و التي تكون في المرحلة الأولى من عمر الكتكوت؛
- ✓ أغذية النمو "Croissance" و تكون في مرحلة الكتكوت إلى أن يصبح في مرحلة الدجاج؛

✓ أغذية "Finition1" و "Finition2" وهي تغذية خاصة بهذا الدجاج البالغ لكن من أجله أن يوجه للاستهلاك يجب أولا التخلص من الشحوم التي يحتوي عليها جسم الدجاج وهذه التغذية تساعد على حرق تلك الشحوم و لهذا يصبح الدجاج بعد تناوله لهذه التغذية لفترة معينة جاهز ليتوجه للاستهلاك كلعوم البيضاء.

#### ثانيا: أغذية الدجاج البيوض Pont :

وهنا أيضا نستطيع التحكم من المنتج الذي نرغب به، بمعنى نستطيع بتغذية خاصة تعطي لهذا الدجاج كي ينتج البيض لكن حسب ما نرغب به إما بيض موجه للاستهلاك او بيض ملقح ليصبح كتاكيت و من أجل الحصول على ذكرناه علينا إتباع التغذية التالية و طبعا يكون هذا النوع من الدجاج قد مر على مرحلة تغذية البداية في الأسبوعين الأوليين "Démarrage".

✓ تغذية PFP<sub>1</sub> و تكون من الأسبوع الثاني يعني بداية مرحلة النمو إلى غاية الأسبوع الثامن؛  
✓ تغذية PFP<sub>2</sub> و تكون من الأسبوع الثامن عشر؛  
✓ تغذية الدجاج الذي ينتج بيض موجه للاستهلاك Pondeuse وهو عبارة عن غذاء خاصة يتحك في إنتاج هذا الدجاج ينتج بيض عقيم غير ملقح وهذا من أجل البيض الموجه للاستهلاك ؛  
✓ تغذية الدجاج المنتج للبيض كتاكيت بعد فترة و يسمى بـ Pantrepre و بهذا تحصل على بيض ملقح بالحصول على كتاكيت إما إتباع مثلما هي أو تخضع لإحدى المرحلتين 1 أو 2 التي سبق ذكرها.

#### ثالثا: تغذية البقر S/T ruminant :

و تنقسم هي الأخرى إلى قسمين كما يلي:

✓ تغذية Bovin وهو غذاء خاص بالبقرة الحلوب يساعدها في إنتاج الحليب ولا يجوز للثور التناول من نفس غذاءها لأن كل نوع له غذاء يتوافق حسب حاجاته و طبيعة الحيوان بنفسه و ما نرغب في الحصول عليه من منتج كما سلف و أن ذكرنا.  
✓ تغذية Ovin و هنا يوجه هذا النوع من الغذاء إلى الثور و الخروف لأنه يساعد في النمو .

#### رابعا: تغذية أخرى تدعى S/T Divers :

و نخص بالذكر باقي الأنعام التي نذكرها في الأصناف أعلاه و منها:

✓ الديك الرومي؛  
✓ الحصان؛  
✓ الغزلان إذا كنا نتحدث عن الحيوانات الموجودة بحديقة الحيوانات؛  
✓ الأرنب و باقي الحيوانات.

المبحث الثاني: واقع استخدام المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية في وحدة تغذية الأنعام – مستغانم.-

تبدي وحدة أغذية الأنعام اهتماما كبيرا للمراجعة الداخلية ، وهذا ما يعكس سياستها المتبعة في تحسين أداء خلية المراجعة وتطورها من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة وتأدية نشاطها على أحسن وجه.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية للوحدة.

إن نظام المعلومات المحاسبية في وحدة أغذية الأنعام مثله مثل أي نظام آخر للمعلومات، فهو يعمل على ثلاثة مراحل : مدخلات، عمليات الإنتاجية (معالجة)، مخرجات ، وهي كالآتي:

الفرع الأول: عناصر نظام المعلومات المحاسبية.

تتمثل عناصر نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

أولاً: المدخلات :

تقوم وحدة أغذية الأنعام باستقبال مدخلاتها من المواد الأولية الكتب ووسائل العامة وذلك وفقا لنظام المؤسسة المتبع كالآتي:

أ. استقبال الوثائق (مكلف بالاستقبال):

يقوم المكلف باستقبال الوثائق المرسلة من طرف الموردين لقيام بعمليات تسجيل الاستقبال وهذه الوثائق كالآتي: وصل التسليم، طبيعة الشراء، نسخة وصل الحمولة المرسلة، فاتورة.

ب. مكلف بالوزن:

يقوم المكلف بالوزن بالحمولة المرسلة ثم يوجهها إلى مستودع لتقريرها ووزن الشاحنة الفارغة لمعرفة الكمية المرسلة ثم يقوم بمتابعة استقبال المدخلات بشكل منظم إذ كانت هناك تغيرات أو ملاحظات أو نقص وفقا للنظام.

ج. مهام قسم التخزين في استقبال المدخلات:

يقوم قسم التخزين بإدخال مدخلاته إلى مخازن وفقا للوثائق المرسلة إلى المورد وذلك وصل استقبال مواد أولية ، أو وسائل العامة وبهذا وصل الفصول المصادف الدخول المصادف عليه من طرف مكلفين وكذلك المسؤولين يكون وصل الدخول معلوم ومعروف ومقيد.

أي معلوم من ناحية الموردون معروف من ناحية الشكل ومقيد من ناحية التخزين.

ثانياً: العمليات الإنتاجية:

تقوم وحدة تغذية الأنعام بعمليات إنتاجية تكمن في المصالح التالية :

- أ. مصلحة الاستغلال: تتكون من مصالحي ثلاث وكل مصلحة ترتبط بالأخرى حيث لا يمكن الفصل بينهما.
- ب. مصلحة الإنتاج: تعتبر أهم مصلحة للوحدة أما نوعية الإنتاج فهي عبارة عن أغذية الدجاج الأحمر والدجاج الأبيض وأبقار إلا أن كمية الإنتاج تكون حسب الطلب وعند احتياجها للمواد الأولية فإن رئيس المصلحة يبعث إذن الطلب الداخلي إلى دائرة تسيير المخازن .....سجل الاستهلاك كل من : التاريخ، الكمية المستهلكة، والكمية المتبقية.
- ج. مصلحة التجارة: تتمثل وظيفتها في بيع المنتجات التامة للتعاونيات والدواوين والمربين الخواص حيث تستلزم مصلحة التجارية من الزيوت إلى مصلحة إنتاج أين يتم ذلك مع العلم أن البيع لا يتم إلا بمعرفة عدد الأنعام التي يملكها الزبون.
- د. مصلحة الصيانة: وهذا يتم صيانة كل من تجهيزات الإنتاج والمحركات الكهربائية...إلخ، كما تحضر تقارير شهرية إلى مصلحة المحاسبة العامة وتحتوي على تنفيذ الصيانة ومصاريف قطاع الغيار وتكاليف اليد العاملة وتكاليف إضافة تغيرات على الآلة.

#### ثالثا: المخرجات:

تتمثل مخرجات الوحدة فيما يلي:

- ✓ تكون مخرجات الوحدة وفقا للمنظومة الإدارية ومن مخرجاتها مواد التامة الصنع أو مجهزة للاستهلاك
- تقوم مصلحة الإنتاج بعد برنامج إنتاجي وفقا لمتطلبات الزبائن بتلبية كل حاجياتها؛
- ✓ كمية المنتجة من المواد المصنعة وهي الكمية المباعة؛
- ✓ يقوم قسم التخزين بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج بمعاينة كل مخرجات الأبقار بوصول خروج المواد المصنعة من المخزون (أغذية الدجاج ، غذاء الأبقار، أغذية أخرى...):
- ✓ تقوم مصلحة البيع بإنجاز فواتير وفقا لوصول الخروج المصادق عليه تكون الكمية المخرجة هي الكمية المباعة.

ملاحظة: يجب أن يحتوي مخزون الأمان بالمؤسسة على 1000 طن من الذرى و 700 طن من الصوجا.

مصلحة المواد التامة: تمثل المواد التامة المخزنة في أغذية الدجاج والدجاج الأبيض والأبقار وبطلب من المصلحة التجارية تقوم مصلحة التخزين بإخراج المواد التامة مع إعداد وتذكرة الإخراج Bon de Sortie بعد عملية البيع ثم تسليم نسخ منها لكل من مصلحة المحاسبة العامة ومحاسبة المواد مصلحة التوزيع و مصلحة التخزين .

مصلحة قطاع الغيار: تقوم هذه الأخيرة بتخزين قطع الغيار الخاصة بالوحدة وعند الاحتياج له ترسل المصلحة إذن طلب إلى المصلحة التجارية.

الفرع الثاني : أدوات نظام المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة.

تتمثل أدوات المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة فيما يلي:

أولا: دفتر اليومية :

في تاريخ 2017/03/05 اشترى الزبون منتج من الشركة.

3589820.21	4110.000	2017/03/05 من /ح/ الزبون إلى /ح/ المبيعات من المنتجات التامة الصنع	7010.000	4110.000
52159.81		إلى /ح/ الزبون إلى /ح/ المبيعات من المنتجات التامة الصنع	443547.700	

ثانيا: دفتر الأستاذ: يتم في هذه العملية ترحيل كل العمليات الموجودة في دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

7010.000		4110.000 /ح/ مدين	
دائن		دائن	
306822.40		358982.21	358982.21
ر.د		ر.م	306822.40
306822.40		358982.21	358982.21
			306822.40
		مدين /ح/ 445.700	
دائن		ر.د	
52159.81		52159.81	
52159.81		52159.81	

ميزان المراجعة: يتم في هذه الحالة ترحيل كل المبالغ المدينة الموجودة في دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة، و تساعد للتأكد من صحة التسجيل للدفاتر المحاسبية.

الجدول رقم (III-01): ميزان المراجعة .

الأرصدة		المبالغ		اسم الحساب	رقم الحساب
دائن	مدين	دائن	مدين		
306822.40	358982.21	306822.40 52159.81	358982.21	الزبون المنتجات التامة الصنع على القيمة المضافة	411
358982.21	358982.21	358982.21	358982.21		

القيود التسوية: تتم نهاية الفترة المالية وذلك لإثبات التسويات الأرصدة المدنية، الدائنة أو تصحيح الأخطاء عند ميزان المراجعة.

الجدول رقم (III-02): قيود التسوية.

اليوم	الشهر	رقم الحساب	البيان	مدين	دائن
29	02	6420000	الرسم على النشاط المهني المخزن سيدي لخضر	225689.93	225689.93
		4471000	الرسم على النشاط المهني المخزن سيدي لخضر		
		6420000	الرسم على النشاط المهني مركز بن ياحي	249720.20	24972020
			الرسم على النشاط المهني بن ياحي الرسم على النشاط المهني مركز بن ياحي المجموع.	475410.13	475410.13
		6250000	مصاريف المهمات فيفري 2017	9450.00	9450.00
		4012000	مصاريف المهمات فيفري 2017	9450.00	9450.00
			المجموع	9450.00	
		4457000	فاتورة 00001 الريم على القيم المضافة على المشتريات المادة الأولية	22938.55	
		401000	فاتورة 0001 الرسم على القيم		22928.58
			المضافة على المشتريات المجموع	22928.58	
			اشترك الهاتف جانفي 2017		341822
			المجموع		341822
		6221600	مصاريف الأتعاب بن قدة فؤاد	46300.00	
			مصاريف الأتعاب بن قدة فؤاد	6800.00	
			المجموع	53100.00	53100.00

المطلب الثاني: منهجية سير المراجعة الداخلية في المؤسسة.

سنحاول إدراج في هذا المطلب خطوات عملية المراجعة الداخلية في المؤسسة وتحليل تقرير المراجع الداخلي للوحدة.

الفرع الأول: خطوات المراجعة الداخلية في وحدة تغذية الأنعام.

تعتمد وحدة تغذية الأنعام على المناهج العلمية المتعارف عليها فعمليات المراجعة الداخلية، كما تسعى قدر إمكان تطبيق المعايير العالمية للمراجعة وتتم عملية المراجعة الداخلية حسب مراحل ومنهجية محددة ضمن

القانون الداخلي لخلية المراجعة الداخلية في المؤسسة، يتم إعداد برنامج سنوي شامل لجميع عمليات المراجعة، فتحدد أهم العمليات التي سوف يتم مراجعتها التي يجب أن تنفذ هذه العمليات، حيث يتم تحديد المصلحة التي يتسنى للمراجع الداخلي الرجوع إليها مباشرة مهامه وأخذ المعلومات اللازمة للعملية كما توجد هنا مهام استثنائية يتم تنفيذها تحت طلب الرئيس المدير العام في حالة اكتشاف عمليات المشكوك فيها أو بعض الأخطاء أو وجود انحراف سواء كان كبيراً أو خطيراً أو سطحي فقط في كل الأحوال في نهاية يتم إعداد تقرير حول المهمة مهما كانت درجة لأهميتها ويمكن شرح آلية عمل المراجعة الداخلية في وحدة أغذية الأنعام في الخطوات التالية:

#### أولاً: وضع برنامج المراجعة الداخلية:

يتم وضع برنامج سنوي للمراجعة من قبل المكلف بالمراجعة في المؤسسة محل الدراسة يكون مقسم إلى ثلاثيات ويحدد فكل ثلاثي المديرية التي يتم مراجعتها ويتم تقسيم كل ثلاثي إلى أشهر تحدد فيه أي مصلحة تدقق ويتم أيضا تقسيم كل شهر إلى أسابيع ويحدد كل أسبوع أي فرع أو نشاط أو وظيفة يتم تدقيقها أو إرسال برنامج إلى المدير العام للمجمع للموافقة عليهما.

#### ثانياً: رسالة مهمة المراجعة:

بعد الموافقة على البرنامج السنوي للمراجعة الداخلية يتم إرسال رسالة تتضمن أمر بدء بمهمة المراجعة و ذلك حسب ما هو محدد في البرنامج.

#### ثالثاً: اختيار لجنة المراجعة:

بعد تلقي أمر البدء بالمهمة يقوم المراجع الداخلي باختيار موظفين آخرين يساعدانه في هذه المهمة أحدهما مدير المديرية و آخر يكون موظف مصلحة المبرمج تدقيقها حيث يكون على دراية كاملة بكافة فروع تلك المصلحة ويكون من اختيار المراجع الداخلي بدون تدخل من المدير.

#### رابعاً: إعداد المقابلة:

يتم إعداد المقابلة أن يتضمن مجموعة من الأسئلة، فهذه المقابلة عبارة عن دليل يتبعه المراجع أثناء عملية المراجعة الداخلية في المؤسسة كما هو مبين في الجدول الموالي :

#### الجدول رقم (III-03): يبين عينة من أسئلة المقابلة.

لا	نعم	الأسئلة
	+	هل الرقم التسلسلي لوصل الاستلام يتناسب مع الرقم التسلسلي للفاتورة؟
	+	هل الكمية المستلمة متناسقة مع الكمية الموجودة في الفاتورة؟
	+	هل قسم المحاسبة يقوم بمراقبة التسلسل الرقمي للفاتورة قبل تسجيل أي عملية؟
+		هل تخضع حركة الحسابات الخزينة إلى مراقبة دورية لإمكانية اكتشاف إي وضع غير طبيعي؟

	+	هل كل طلبية مرخصة قبل كل تنفيذ؟
	+	هل سعر المنتجات مصادق علميا؟
+		هل الوثائق المحاسبية اليومية الخاصة بتسديدات الزبائن تراقب بشكل دوري؟

#### خامسا: العمل الميداني:

بعد اختيار لجنة المراجعة وإعداد المقابلة يقوم المراجع الداخلي بالانتقال إلى مديرية محل المراجعة و بالضبط إلى مصلحة مبرمجة في ذلك الوقت و للتحديد إذا كان لتلك مصلحة فروع حيث يتم :

- ✓ فهم العمليات من خلال مقابلة المسؤولين عن المصلحة، و دراسة المستندات و الوثائق؛
- ✓ تحديد مدى كفاية الإجراءات الرقابة الداخلية في العمليات و مقارنتها مع أفضل الممارسات؛
- ✓ دراسة مدى فعالية و كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة و المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة من تلك المصلحة؛
- ✓ محاولة حل المشاكل من خلال تقديم مقترحات و حلول مناسبة لها.

#### سادسا: إعداد التقرير الأولي:

يتم إعداد التقرير الأولي للمراجعة الداخلية حيث يضمن كل الملاحظات التي لوحظت، فالمراجع الداخلي و أيضا تسجيل فيه المشاكل التي يواجهها محل المراجعة، بناء على هذا التقرير على مستوى الفرع أو المصلحة أو المديرية.

#### سابعا: إعداد تقرير المراجع الداخلي النهائي:

بعد انتهاء من كل مهمة يتم رفع تقرير المراجع الداخلي النهائي و الذي يتضمن ردود المديرية المعنية بالمراجعة 'محل المراجعة) و يتضمن المشاكل التي لم يتم حلها بناء على التقرير الأولي و لا يمكن لمدرء المديرية أن يقوم بمعالجتها فيتم رفعها في التقرير النهائي حيث يتم تقسيم النقاط التي تم ملاحظتها أثناء عملية المراجعة الداخلية إلى عدة أنواع:

- ✓ نقاط الضعف في تصميم إجراءات الرقابة الداخلية؛
- ✓ نقاط عدم فعالية الإجراءات المطبقة في تلك المصلحة؛
- ✓ نقاط عدم الالتزام بتطبيق النظام الداخلي إذا وجدت؛
- ✓ إعطاء رأي هو تقديم توصيات و مقترحات للإدارة العامة بهدف معالجة الملاحظات؛
- ✓ إرسال التقرير إلى المدير العام للمؤسسة يتضمن ملف المراجعة الوثائق التالية:
  - رسالة البدء بالمهمة (الأمر بالمهمة)
  - مقدمة و هي عبارة عن وثيقة تعرف الفرع العني بالمراجعة و الخدمات التي يقدمه أو إجراءات كل خدمة؛
  - استبيان أن يوضح إجابات موظفي المصلحة و ملاحظة التي يقدمها المراجع على ذلك السؤال؛

- وثيقة توضح اسم المراجع الداخلي، الخدمة التي تمت مراجعتها ، الجهة الخاضعة للمراجعة و المشاكل و الملاحظات التي تخص تلك الجهة؛
- دليلا للمراجعة الداخلية.

الفرع الثاني: مضمون المراجع الداخلي في وحدة تغذية الأنعام.

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية الوقوف و لو بجزء بسيط على واقع و حقيقة عملية المراجعة الداخلية على مستوى وحدة أغذية الأنعام ( UAB ) مستغانم 2017/10/02 و الذي من خلال قام المراجع بفحص مجموعة من الوظائف العملية للوحدة، نوضح التقرير النقاط التالية:

أولا: ملخص المراجعة :

- ✓ نقص ملحوظ في ما يخص النظافة في أماكن التخزين، حيث هذه الحالة ذكرت في التقارير السابقة و لم تأخذ بعين الاعتبار؛
- ✓ بعض الوثائق كوصل الدخول مثلا لا تتوفر على أختام مسير المخزونات، أمين المخزون و مسؤول المحاسبة المواد و عليه قمنا بتقديم تعليمات صارمة إلى المسؤول من أجل تصحيح الأوضاع و الالتزام بالإجراءات الصائبة؛
- ✓ المنتجات التامة الصنع غير محمية حيث يتم استعمال طرق حفظ تقليدية (أكياس بلاستيكية)؛
- ✓ إن بعض بطاقات الجرد تتضمن أخطاء محاسبية؛
- ✓ غياب الملائمة بين الكمية المحولة و الكمية المباعة، حيث يجب تسوية هذه الفروقات عند كل عرض و طلب للمادة الأولية؛
- ✓ عند مراجعة سعر بعض المواد المصنعة تبين عدم تأكيد أسعار المنتج 2210 الذي يحمل فاتورة رقم 361 بتاريخ 2017/08/01 حيث تبين أن السعر المطبق هو 3347.00 دج للوحدة بدل من تطبيق سعر 3552.00 دج للوحدة، لذا يجب تسوية الوضعية و تكملة بيانات الفاتورة بناء على القرار المجمع الصادر بتاريخ 2017/06/19؛
- ✓ عدم التنسيق بين المصالح ( مصالحة الإنتاج و مصالحة التخزين) فيما يخص المواد الأولية المستهلكة فكمية غير مبنية و غير مصرحة من المصلحتين في الوثائق لذا يجب التسجيل لمعالجة الفروقات؛
- ✓ سجل متابعة المواد الأولية لا يبين الفحص و الدراسة للعينات الذي يجب أن يكون عند كل عملية شراء و ذلك من طرف مراقب الجودة ليقوم بفحصها و التصريح ما إذا كانت صالحة أم لا؛
- ✓ نقص في نقاط البيع مثلا: نقطة بيع " واد ثاغية " أغلقت ؛
- ✓ فيما يخص تسيير الوقود يتم من طرف مصالحة النقل و مصالحة قطاع الغيار تبين انه لا يوجد أي احتياط في المادة المستهلكة و المثبتة، مع غياب بعض المبررات التي تخص بعض المهام مع عدم احترام الأوامر و غياب النظافة خاصة على مستوى مخزن قطاع الغيار.

الفرع الثالث: مراجعة الإدارة العامة و الموارد البشرية.

تتمثل في مراجعة الإدارة و المواد البشرية فيما يلي:

أولاً:الإدارة العامة و الموارد البشرية:

على مستوى الإدارة العامة و الموارد البشرية كان الفحص يشمل مجموعة من الدفاتر القانونية و السجلات الإلجبارية و التي تشمل ما يلي:

- ✓ دفتر الأجور : و الموقوف في نهاية فيفري 2017؛
- ✓ دفتر الجرد؛
- ✓ سجل حركة المستخدمين؛
- ✓ سجل المستخدمين الأجانب؛
- ✓ سجل المراقبة التقنية و التركيبات و المعدات الصناعية؛
- ✓ سجل الوقاية العامة و الأمن و طب العمل؛
- ✓ سجل حوادث العمل ؛
- ✓ سجل الإنذار مفتشية العمل؛
- ✓ سجل العطل السنوية ( و الذي لوحظ فيه انعدام الإمضاءات بعض الأعوان المستفيدين من عطل سنوية)؛
- ✓ بالنسبة لملفات أو السجلات الإدارية تبين أن المؤسسة على طرق التقليدية في حفظ الوثائق الأساسية للمؤسسة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى ضياعها؛
- ✓ بناء على تقرير المراجع و المطابق و الخاص بثلاثي الأول لسنة 2017، يجب أن يحظى بنظام أمن و صرح بضرورة تسليم الوثائق للمعنيين بأمر (مسؤولين، إداريين...).

ثانياً:تقييم نظام الرقابة الداخلية:

- ✓ المؤسسة توفر على نظام داخلي محكم بإضافة إلى ثقافة جماعية من طرف المديرية العامة مع إتباع مختلف التعليمات و التوصيات و عليه لم نسجل أي اختلالات أو مشاكل في هذا الجانب؛
- ✓ من ناحية التسيير الإداري فإن المراجعات المتعلقة بالاقتطاعات على أجور و قوائم منح المردودية الفردية تم التأكد من أنها تحمل إمضاءات و لا تسجل أي مخالفات أو تجاوزات غير قانونية؛
- ✓ من خلال عملية الفحص و المراجعة تبين أن جميع الفواتير المحررة و وصل الطلبات لا يحملوا أي تجاوزات غير قانونية؛
- ✓ تبين أن تعيين بعض العمال في المؤسسة لا تتناسب مع متطلبات الوظيفة و غير مؤهلين للمنصب ( مواصفات المنصب، الشهادات، الخبرة... )؛
- ✓ ضرورة التنسيق بين المصالح و الأقسام أثناء العمل في المؤسسة؛
- ✓ ضرورة الحفاظ على الوثائق السرية للمؤسسة تسلم فقط للأشخاص التابعين فيها.

ثالثا: المالية والمحاسبة:

- ✓ دفتر الجرد الجديد في نهاية 2016؛
- ✓ دفتر اليومية أنهى بتاريخ 2017/06/30؛
- ✓ تأكيدات حسابات الخزينة والتي شملت : غموض في أرصدة البنك بتاريخ 2017/06/30 و بمبلغ قدر 4571329.220 دج لا توجد أي تسويات في الحسابات البنكية التي طلب تعديلها في نهاية جوان 2017 بما فيها الشيكات الموقفة لسنة 2016؛
- ✓ غموض في حسابات الصندوق في تاريخ 2017/06/30 و المقدمة برصيد قدره 43353.50 دج؛
- ✓ مداخيل الثلاثي و الوثائق المحققة هي تثبت ان هناك تجاوزات و الأخطاء التالية:
  - حساب 401 موردو المخزونات و الخدمات يبين ديون سابقة يجب معالجتها و التي تقدر بمبلغ 495147.00 دج؛
  - حساب 408 موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها يحتوي على مبلغ قدره 3014984.85 دج يبين مشتريات عن 23 مورد التي يجب تصحيحها باعتماد على حسابات و معلومات محاسبية لتحقيق من الوضعية؛
  - حساب 419 يبين أرصدة زبائن منذ سنة 2016 قدرت 559121.37 دج.

المطلب الثالث: حالة ميدانية لوحدة تغذية الأنعام.

سوف نحاول من خلال تقرير المراجع الداخلي الوقوف و لو بجزء بسيط على واقع و حقيقة عملية المراجعة الداخلية للمؤسسة محل التريص محاولة معالجة مشكلة من التقرير و ذكر أثر المراجعة الداخلية على ترشيد القرار و تحسينه داخل المؤسسة.

الفرع الأول: دراسة حالة الزبائن الدائنون ح/419.

إن نشاط المراجع الداخلي يختص بالفحص الذي يشمل السجلات المحاسبية و مراقبة الأصول و التحقق من التقارير و تظهر فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسة كون أن المراجع يقوم بزيارة الفروع تطراً لبعدها عن المركز الرئيسي و الإدارة المركزية للمؤسسة حيث هذه الأخيرة تعتمد إلى حد كبير على معلومات و البيانات الواردة في التقرير لتسيير النواحي التشغيلية و اتخاذ القرارات الرشيدة في المؤسسة، لأن المراجعة الداخلية تلعب أدوار مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات فهي تقدم المعلومات مؤهلة و صائبة لذلك.

إن تحديد أي مشكلة داخل المؤسسة لا يمكن أن يتم إلا بالفحص المستمر للوضع الداخلي و الخارجي ثم يتبع نتائج و مراقبة القرار المتخذ بشأن تلك المشكلة .

بناء على ما سبق يمكننا دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأغذية الأنعام و بناء على تقرير المراجع الداخلي تم اكتشاف مشكل تسبيقات الزبائن بقسم المالية و محاسبة كون أن المراجعة هي مصدر اكتشاف

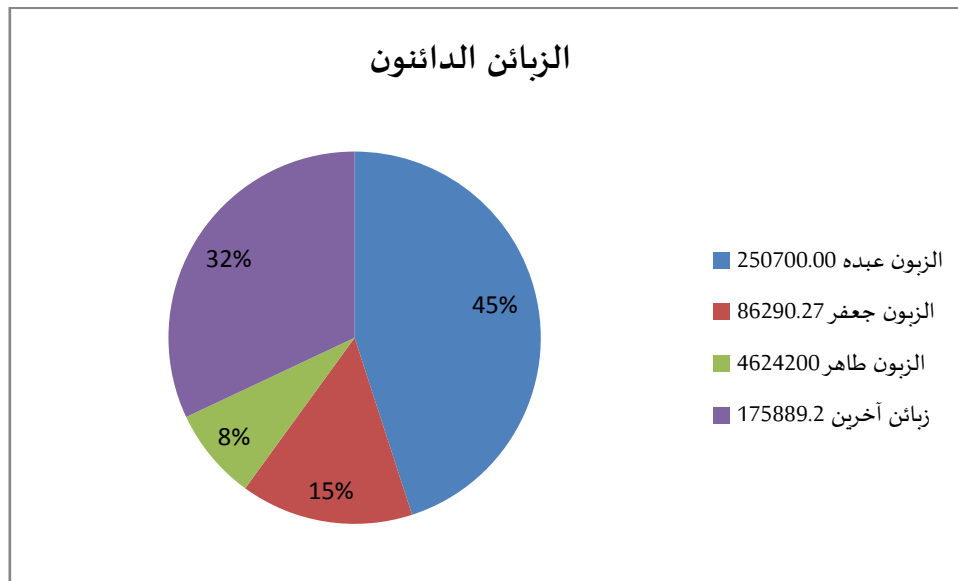
المشاكل المحيطة و المتواجدة بالمؤسسة بالاعتماد على تقارير المصالح كمصدر أساسي لمدخلات المراجعة و عليه صرح المراجع بضرورة تسوية حساب الزبائن الدائنون ح/ 419 الذي يحمل مبلغ إجمالي قدره 559121.37 دج حيث لم يتم مباشرة أي إجراءات تخص الحساب منذ سنة 2016 الجدول يبين مجموعة من الزبائن، وقد ذكر في تقريره أن أرصدة ثلاث زبائن التي تشمل أكبر ثلاثة مبالغ في التسبيقات و التي تمثل 68% من مجموع الحساب أما بنسبة 32% فهي تمثل قيمة باقي الزبائن كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III - 04): تسبيقات الزبائن.

اسم الزبون	المبلغ	النسبة المئوية
الزبون عبده	250700.00	45%
الزبون جعفر	86290.27	15%
الزبون طاهر	4624200	8%
زبائن آخرين	175889.2	32%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الشكل رقم (III-07): دائرة نسبة لتسبيقات كل زبون.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة .

لذا وجب تسوية الحساب بمساعدة المصلحة التجارية (قسم الاستغلال) لأن المسؤول عن اتخاذ القرارات التصحيحية في المؤسسة هو المسير فالمراجع مسؤول عن الاقتراحات و التوصيات فهو مستقل في تنفيذ مهام وظيفته و لا يملك سلطة إعطاء الأوامر بصفة دائمة و عليه تتم معالجة هذه المشكلة بالإتباع الإجراءات التالية:

دفع الزبون جعفر لمؤسستنا مبلغ قدره 86290.27 دج (بشيك بنكي)، و سجل محاسبيا كتسبيق لأنه لم يأخذ سلطة مقابل ذلك المبلغ.

فتعالج محاسبيا كالتالي:

512	البنك	86290.27	
	الزبائن الدائنون شيك رقم..	86290.27	41920

بعد انقضاء سنة مالية كاملة و بعد القيام بالمراجعة تبين أن حساب الزبائن الدائنون ح/ 419 لم يتم ترصيده و ظهر في الميزانية و بناء على ملاحظات و توصيات المراجع بضرورة تسوية ذلك قام مدير المصلحة بالإجراءات التالية:

يقوم مدير المصلحة بإرسال استدعاء لزبون الذي يتضمن اسم و عنوان الزبون و تاريخ إرسال الاستدعاء .

القرار الأول: في حالة قدوم الزبون.

- ✓ تقوم المؤسسة بتسليم البضاعة لزبون مقابل مبلغ التسبيق؛
- ✓ تتم عملية البيع في وحدة تغذية الأنعام بمستغانم حسب قواعد و أسس قانونية و ذلك للتسيير الأمثل للمؤسسة ؛
- ✓ إن عملية بيع المواد التامة للزبون تتم عن طريق إيداع ملف مصلحة البيع لتلبية الطلب ، و الملف المتكون من :
  - بطاقة فلاح؛
  - السجل التجاري؛
  - البطاقة الجبائية؛
  - شهادة بيطرية حسب المهنة الموجهة إليه؛
  - يودع الطلبية لتلبية حاجته في المصلحة.
- ✓ تقوم مصلحة البيع بتوفير الجو الملائم للزبون و ذلك بإتباعه خطوة بخطوة اتجاه المصالح حيث تقدم له وصل تسليم البضاعة، حتى تقوم المصلحة بتحويل المواد الأولية إلى منتج مصنع؛
- ✓ ثم تقوم مصلحة التخزين مرفقة بالوثائق المعمولة من طرف الزبون لتقوم في النهاية بعملية وزن الحمولة المنتجة ثم تقوم مصلحة البيع بإعداد فاتورة للزبون، ثم تقوم مصلحة الأمن الداخلي بتحرير كل ما يوزع من المؤسسة.

تتم معالجة هذه الحالة محاسبيا كالتالي:

86290.27	86290.27	الزبائن الدائنون	419
86290.27		الزبائن	411
	86290.27	الزبائن	411
86290.27		مبيعات البضائع	701

علما أن : هذا الإجراء هو إجراء السائد والمتبع في وحدة أغذية الأنعام لأنه يساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها من خلال زيادة مبيعاتها من جهة وكسب ثقة الزبون من جهة أخرى.

ملاحظة : هناك حالة أخرى يمكن أن تتبعها وتطبقا بعض المؤسسات وهي في حالة ما أمر الزبون على استرجاع مبلغ التسبيق تقوم المؤسسة بتسليمه شيك بقيمة التسبيق علما أن المؤسسة لا تعمل بهذا الإجراء وتعالج محاسبيا كالتالي:

	//	الزبائن الدائنون	419
//		البنك	512
		شيك رقم ...	

القرار الثاني: في حالة عدم قدوم الزبون.

بعد الاستدعاء الأول يقوم مدير المصلحة بإرسال الاستدعاء الثاني بعد انقضاء مدة 03 أشهر إذا لم يستجيب الزبون الاستدعاء الثاني يقوم بإرسال استدعاء ثالث وأخير بعد انتهاء مدة 03 أشهر أيضا بعد تطبيق جميع الإجراءات اللازمة واستخدام كل وسائل الإعلام الإدارية والقانونية وبعد دراسة ملفه بشكل أدق، تجتمع لجنة المؤسسة برئاسة مديرها وبحضور المعنيين لاتخاذ القرار بشأن التسوية وقراره هو اعتبار مبلغ التسبيق كالإيراد للمؤسسة وتعالج هذه الحالة محاسبيا بالطريقة التالية:

	86290.27	الزبائن الدائنون	419
86290.27		الاسترجاعات خسائر القيمة والمؤونات	78

الفرع الثاني: نتائج عملية المراجعة وأثرها على قرارات الوحدة.

تعتبر المراجع الداخلية من الأدوات الأساسية التي تستعين بها وحدة تغذية الأنعام في مختلف مصالحتها، فعلى مستوى كل خلية يتم الاستعانة بأهم نتائج المراجعة الداخلية إما لمواجهة مخاطر معينة أو للمبادرة في تجسيد خطوات تصحيحية لأن زيارة المراجع للمصالح وهذا بإضافة إلى دورها الرقابي، فهي المصدر الأكثر موثوقية الذي يقوم بعملية التوريد الدائم والمنتظم للجهات المعنية في المؤسسة حسب كل مستوى إداري

للمعلومات المؤهلة لاتخاذ القرارات السليمة وهذا بضمن شرعية المعلومات الصادرة من خلية المراجعة الداخلية وسلامته أو مصداقيته أو للوقوف على مدى مساهمة خلية المراجعة في المؤسسة في عملية ترشيد القرار المختلفة وتصحيحها اخترنا بعض القرارات التي ساهمت فيها :

- ✓ قرار فحص ملفات الزبائن وإعطاء أهمية للوثائق المكونة للملف للزبون أي الوثائق الأساسية كبطاقة الفلاح، السجل التجاري، بطاقة الجنازية وتصحيحها ومقارنتها مع الملف بالإعلام الآلي مما يسهل عملية التواصل معه في المستقبل. أي تم اكتشاف أن سبب المشكل راجع إلى عدم احترام إجراءات الرقابة الداخلية ؛
- ✓ قرار معالجة الإهمال الكبير لملفات الزبائن والتي كانت توفر على بطاقة خاصة بوضعية الزبائن لذا اقترح المراجع استحداث حالة تقارب لوضعيات الزبائن في نهاية كل شهر أو ثلاثي على الأكثر؛
- ✓ القرار المتعلق بقسم مراقبة النوعية حيث صرح بوضع المنتجات في إناء أو أكياس مناسبة وذات حماية أكثر وإتباع طرق متطورة لحفظ منتجات بدل وضعها في الأكياس البلاستيكية؛
- ✓ قرار استخدام نظام التسجيل الإلكتروني للعمال بدل الطريقة التقليدية (الإمضاءات)، وذلك لتطوير وسائل مراقبة العمال للالتزام بأوقات العمل القانونية؛
- ✓ قرار فصل المهام الأساسية الذي يخص وضع الشخص المناسب في المكان أي عامل يوضع في المنصب الذي يتلاءم مع مؤهلاته و خبرته؛
- ✓ قرار تسيير الوقود الذي يخص مصلحة النقل ومصلحة قطاع الغيار وذلك بضرورة وجود احتياطي لمواجهة أي حالات استثنائية في المؤسسة مع تحسين وضع النظافة على مستوى مخزن قطاع الغيار.
- ✓ تصحيح قرار طرق حفظ وثائق وسجلات المؤسسة وذلك بالاستعانة بخزانات مغلقة أو رفوف كطريقة منتظمة آمنة أكثر؛
- ✓ توسيع نقاط البيع الخاصة بالمؤسسة وذلك للبيع أكثر ولاحتلال مكانة السوق؛
- ✓ تطبيق إجراءات وعقوبات صارمة لتطبيق النظام الداخلي من طرف العمال واحترامه وذلك عن طريق الإنذارات الكتابية واستخدام طرق رقابة فعالة؛
- ✓ قرار فحص عينات المادة الأولية عند كل شراء وضرورة وجود شخص مكلف بهذه العملية وهو مراقب الجودة ويكون تابع للمؤسسة.

#### تحليل المقابلة :

بناء على تقرير المراجع الذي يستطيع أن يقدم حكم موضوعي ومحدد على نظام الرقابة الداخلية الموجودة في المؤسسة ومن أجل القيام بتقييمه على مستوى وحدة تغذية الأنعام بمستغانم قمنا بأخذ عينة من أسئلة المقابلة، حيث توضح الإجابة "بنعم" عن الحالة الإيجابية أم "لا" تعني احتمال ضعف الرقابة الداخلية ومن تم يتمكن المراجع من القيام بالمراجعة الميدانية فهو بذلك يسهل عمله ومنه نستخلص التحليل التالي:

• نقاط الإيجابية :

- ✓ الرقم التسلسلي لوصول الاستلام يتناسق مع الفاتورة بالاعتماد على نظام آلي مزدوج يسمح بتحديد كل من وصل الاستلام و الفاتورة بنفس المعطيات و في نفس الوقت؛
- ✓ الكمية المسلمة للزبون هي الكمية المباعة و تدون في الفاتورة لحظة الاستلام؛
- ✓ إن أي تسجيل محاسبي يتطلب وثائق إثبات تسلسلية حسب التواريخ حتى تكون لدينا معلومات محاسبية صحيحة و منظمة؛
- ✓ تتم عملية البيع بعد التأكد من وجود الكمية المطلوبة فعلا مع الترخيص عليها قبل التنفيذ؛
- ✓ تتم المصادقة على أسعار بيع منتجات من قبل المديرية و ذلك عند كل تغيير أو تجديد.

• النقاط السلبية :

- ✓ لا تخضع حركة حسابات الخزينة إلى مراقبة دورية بل تراقب عند التسجيل المحاسبي و ذلك لضيق الوقت و كثرة الأنشطة كما أنهم يعتمدوا على المدقق في هذه العملية؛
- ✓ الوثائق المحاسبية الخاصة بتسديدات الزبائن تراقب عند التسجيل فقط و ذلك لكثرة العمليات اليومية و هذا ما يؤدي إلى حدوث الأخطاء في بعض الأحيان؛
- ✓ باعتماد على ما تطرقنا إليه سابقا في ما يخص القرارات نجد أن المراجعة الداخلية قد تمكنت من إضافة العديد من التحسين و التطورات الهامة في المؤسسة الوطنية لأغذية الأنعام، و هذا دورها الفعال في التأثير على متخذي القرار داخل المؤسسة بما يسمح بتحقيق أهدافها في الأخير أو تجاوز المشاكل سواء تعلق الأمر بالحاضر و المستقبل.

خاتمة الفصل :

انطلاقا من دراستنا الميدانية التي قمنا بها في وحدة أغذية الأنعام يتبين لنا أن هذه المؤسسة تعتمد على المراجعة الداخلية لتفعيل قراراتها وتبنيها لنظام المعلومات المحاسبية من خلال مراقبة الإجراءات المختلفة لصالحها، حيث تقوم بكشف الثغرات والأخطاء والمشاكل التي تؤدي بالمؤسسة غلى ضرر من خلال معرفة نقاط القوة والضعف على مستوى كل مركز مسؤولية، و من خلالها تستطيع التحكم في تسيير المؤسسة و تقييم أدائها والعمل على تحسينه من خلال اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

خاتمة عامة

## خاتمة عامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها فإن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزء و هام من نظام المعلومات الإداري، يختص بجمع البيانات المحاسبية والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من واقع المستندات والتي تعتبر المصدر الخاص بإثبات كافة الوقائع ثم معالجتها حيث كان للتطورات الجديدة في مجال نظام المعلومات المحاسبية أثر على المراجعة، حيث ساهمت بشكل فعال في تحقيق السرعة والدقة في الحصول على المعلومات المحاسبية المفيدة والمناسبة والتي تعتبر بمثابة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

ومما لا شك فيه أن نظام المعلومات المحاسبية ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف داخلية وخارجية والتأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية يعكس فعلا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسات فإن هذا يتطلب القيام بعملية مهمة تتمثل في عملية المراجعة الداخلية، حيث أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية هي مدخلات عملية كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبية اللبنة الأساسية لعملية المراجعة الداخلية، وإن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الداخلية هو إعداد تقرير يتضمن رأي المراجع حول عدالة القوائم المالية والتي هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي فأي خلل فيها يدل على وجود خلل في نظام المعلومات المحاسبية.

### ❖ اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع بطورية النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض المعلومات الصحيحة ودقيقة ذات مصداقية.

#### ■ الفرضية الأولى :

بينت الدراسة النظرية أن المراجعة الداخلية تلعب دورا هاما في الحصول على معلومات صحيحة و دقيقة وذات مصداقية.

#### ■ الفرضية الثانية:

أكدت الدراسة النظرية صحة الفرضية حيث أن نظام المعلومات المحاسبية يعد عنصرا هاما وأساسيا في توفير المعلومات اللازمة بالجودة المطلوبة .

#### ■ الفرضية الثالثة :

أكدت الدراسة التطبيقية صحة الفرضية يتميز عمل نظام المعلومات المحاسبي بسرعة أكبر في معالجة البيانات وتقديم النتائج إلى جانب إمكانية القيام برقابة داخلية آلية.

### ❖ نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا و التي تناولت مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية حيث قمنا بإسقاط هذا على مؤسسة أغذية الأنعام، تم الوصول إلى نتائج التالية:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أهم مصدر للمعلومات بالمؤسسة.
- نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات والمصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية فمن خلاله يتم تحويل المدخلات و المتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات و التي تتمثل في المعلومات المحاسبية كما تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و هي بمثابة مدخلات عملية المراجعة و اللبنة الأساسية له كما أن هناك مجموعة من المعايير و الإجراءات التي تحكم عملية المراجعة الداخلية.
- أن القيام بهذه العملية يتطلب الحصول على أدلة الإثبات المناسبة للتأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية يعكس فعلا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة و إبداء رأي فني محايد عن مدى مطابقة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية للواقع الفعلي لها.
- كلما كان نظام المعلومات المحاسبية يسير وفقا للمبادئ المحاسبية و أن السياسات و الإجراءات المحاسبية للمؤسسة محكمة و تسير بشكل جيد يمكن ذلك المراجع من فهم نظام المعلومات المحاسبية بكل سهولة و تتبع كيفية انتقال المستندات من مصلحة إلى أخرى و كيفية تسير العمل المحاسبي و بالتالي تكون عملية المراجعة سهلة و بسيطة ولا تستغرق وقتا.
- إن مؤسسة أغذية الأنعام تهتم بدرجة كبيرة على عملية المراجعة الداخلية كما أنها تعتمد على التقرير النهائي للمراجع بصفة مطلقة، و هذا دعما لاكتشاف الأخطاء و الاختلاس و إضفاء المصداقية و التماثل لمعلوماتها المحاسبية التي يستفيد منها العديد من الأطراف و اللذين يستفيدون بدورهم من نفس التقرير و الاعتماد عليه في اتخاذ قراراتهم.
- مؤسسة أغذية الأنعام تستخدم تكنولوجيا المعلومات بكل مكوناتها في كل وظائفها و هي مواكبة للتطورات و هذا ما يعني أن المؤسسة تستخدم نظام المعلومات المحوسب.
- إن مؤسسة أغذية الأنعام تهتم بدرجة كبيرة على عملية المراجعة الداخلية و هذه الأخيرة مكنت نظام المعلومات المحاسبي من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات و سهلت عليه فهم كيفية سير العمليات و الإجراءات و كيفية تدفق البيانات و انتقالها.

### ❖ توصيات:

توصلت الدراسة إلى بعض لتوصيات و التي تتمثل فيما يلي:

## خاتمة عامة

- ضرورة استخدام المراجع الداخلي التكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية من أجل تحسين عملهم وتأديته بأقل وقت وتكلفة لأن أغلب المؤسسات أصبحت تستخدم هذه التكنولوجيا.
  - ضرورة حماية أمن المعلومات من ضياع أو اختراق أو التلصص وتخزين المعلومات بصورة مباشرة في أماكن آمنة، و ضرورة توفير أجهزة احتياطية جاهزة للاستخدام في حالة عطل المعدات المادية والبرمجية لأي سبب كان.
  - ضرورة إنشاء خلية المراجعة الداخلية من كفاءات أعضاء المراجعين و محافظي الحسابات وليست شكلا موجودة في الهيكل التنظيمي و غنما تكون فعالة في الميدان.
- ❖ آفاق الدراسة:

قد تكون هذه الدراسة دافع لدراسات مستقبلية تتضمن إشكاليات عديدة منها :

- كيفية استخدام البرامج الإلكترونية في عملية المراجعة الداخلية.
- مراجعة نظام المعلومات المحوسب.
- أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.
- كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مسك المحاسبة.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

- ✓ إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحكومة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين ، 2009.
- ✓ أحمد حسن علي حسين، نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 1997.
- ✓ أحمد حلبي جمعية وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، إدارة المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- ✓ أحمد زكرياء زكي عصبي، نظم المعلومات المحاسبية-مدخل معاصر-، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2011.
- ✓ أحمد صلاح عطية، المراجعة الداخلية وانهيار الرأسمالية، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق، العدد 01، مصر.
- ✓ اسماعيل السيد ، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، مصر 2003.
- ✓ إلهام بربة، قايد نورالدين ، المحاسبة التحليلية و دورها في المراجعة الداخلية، الطبعة الأولى، جامعة، اتحاد سوريا، 2016.
- ✓ امين السيد أحمد لطفي ، المرجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008.
- ✓ أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة ، الدار الجامعة ، الاسكندرية، 2008.
- ✓ إيمان فاضل السامرائي، و هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2004.
- ✓ ايمان ناضل الساهرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004.
- ✓ بشير عباس العلق، إدارة ومبادئ، تطبيقات ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2004.
- ✓ بلواحد زكرياء، عبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية و دورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، تخصص مالية و محاسبية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- ✓ ثناء عبد القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- ✓ ثناء علي القباضي، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، بدون طبعة، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006.
- ✓ حسن أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري والإجراءات العملية)، دار الثقافة ، الأردن، 2009.
- ✓ حسن قاضي، مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية و نعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- ✓ حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الانتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- ✓ حسين حديم ، السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد و المنظمات، الدار الجامعة، الاسكندرية، 1997.

- ✓ خال جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، ثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- ✓ خالد أمين عبد الله (1)، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل، 2012.
- ✓ خالد أمين عبد الله وآخرون، أصول المحاسبة، دار جون ويلي وأبنائه للنشر والتوزيع، نيويورك، 1983.
- ✓ خضير م.ع، المراجعة - المفاهيم والإجراءات، جامعة الملك مسعود، الطبعة الثانية، 1997.
- ✓ د. نضال محمود الرمحي، د. زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.
- ✓ د. إبراهيم الجذاري، د. عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- ✓ د. عبد الوهاب نصرعلي، د. شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة، جامعة الاسكندرية، وحدة تعليم المفتوح، كلية التجارة، 2002..
- ✓ د. محمد يوسف حقناوي، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.
- ✓ رضوان محمد العنابي، مبادئ المحاسبة وتطبيقها - الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 6، عمان، 2006.
- ✓ ستيفن موسكوف، دارمارك سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، العربية السعودية، 2001.
- ✓ ستيفن موسكوف، مارك ج. سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ومفاهيم وتطبيقات، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2004.
- ✓ سلطان ابراهيم، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- ✓ سونيا البكري، نظام المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- ✓ شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين المؤسسة مذكرة ماجستير، (غير منشور)، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- ✓ الصحن ع.م، درويش م.ن، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995.
- ✓ طاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية و الموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، أطروحة الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003.
- ✓ عبادي عبد القادر، دور أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسبية بوعلي، 2007-2008.
- ✓ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم المعلومات المحاسبية، الأردن مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2006.
- ✓ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

- ✓ عبد الفتاح محمد الضحن، محمد رجب اليد راشد ، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2000.
- ✓ عبد المالك اسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صفاء، 2002.
- ✓ عبد النعمان الشريف، دور النظام المحاسبي في المؤسسات الحكومية – حالة وزارة التربية والتعليم اليمنية ، رسالة ماجستير (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2008
- ✓ عبد الوهاب نصر، الشحاتة السيد شحاتة، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة، الدار التعليم الجامعي للطباعة و النشر، الاسكندرية ، 2013.
- ✓ عطا الله سويلم الحسيان ، الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة لتكنولوجيا المعلومات ، دار الية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 209، ص60.
- ✓ عطاء الله.م.ش، دراسات متقدمة في المراجعة الخلية، مكتب الشباب، القاهرة، 1994.
- ✓ عقاري مصطفى، التقارير المالية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 19، الجزائر، 2002.
- ✓ علاء عبد الرزاق وآخرون، تقنيات المعلومات الإدارية ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2000،
- ✓ العمدات .أ.ص، المراجعة الداخلية –الإطار النظريو المحتوي السلوكي، دار النشر، عمان، 1990.
- ✓ فتحي رزق السوافري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
- ✓ قاسم محمد ابراهيم الحبيتي، نظام المعلومات المحاسبية الإدارة و نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحرياء للطباعة و النشر، الأردن، 2003.
- ✓ القاضي حسين، حدوج حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية و الدولية مؤسسة الوراق ، الأردن، 1996.
- ✓ القبطان محمد ، "قواعد المراجعة الداخلية في أعمال البنوك " ، دار النصر، القاهرة، 2008.
- ✓ القيومي.م. و عوض، أصول المراجعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1995، ص55.
- ✓ كمال الدين مصطفى الدهراوي: نظم المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات ، الأردن، عمان، 2003،
- ✓ كمال السيد غراب، فادية محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية –مدخل تحليلي- مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.
- ✓ لفين أرينز، جيمس لريك، ترجمة محمد عبد القادر الويسيطي، المراجعة مدخل متكامل ، المملكة السعودية ، دار المريخ، 1960.
- ✓ محمد التهامي طواهر، سعود صديقي، المراجعة و تحقيق الحسابات، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005 ص50.
- ✓ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة و التدقيق الشامل ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

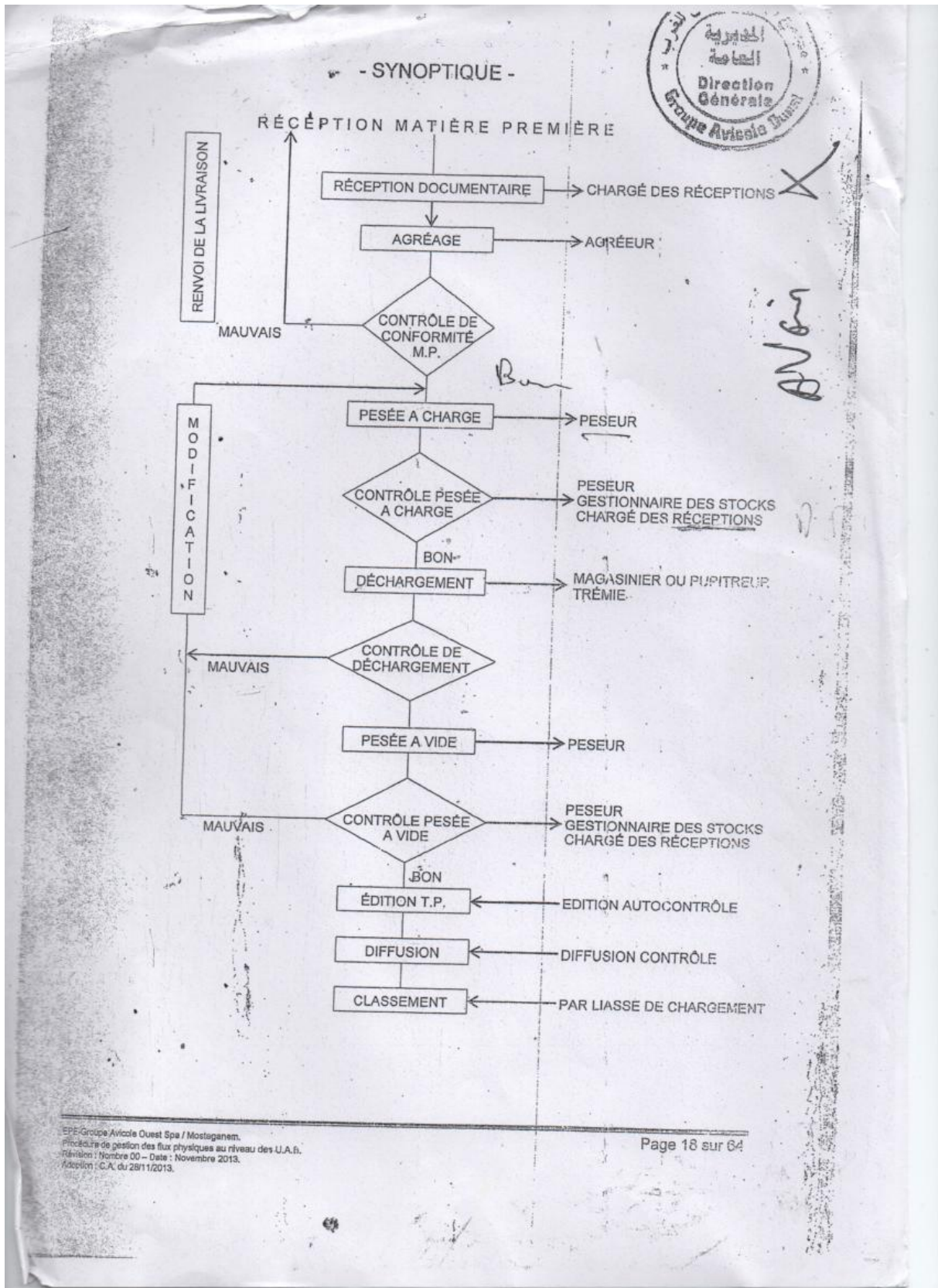
- ✓ محمد القيومي و عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 1998.
- ✓ محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- ✓ محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج، ط2، عمان، 2001.
- ✓ محمد نور، تصميم و إدارة النظم المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
- ✓ منير محمود سالم، نظم المعلومات المحاسبية و الحاسب الالكتروني، دار النهضة العربية، الاسكندرية، 1981.
- ✓ نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل تشغيل الالكتروني ، دار الجامعة ، الاسكندرية، 2006.
- ✓ نجم عبد الله الحميدي و آخرون، نظام المعلومات الإدارية- مدخل معاصر-، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- ✓ نوردين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة، 2008.
- ✓ وليد فؤاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم مردودية المؤسسة، مذكرة ماستر، تخصص، تدقيق محاسب و مراقبة التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، العوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ، مستغانم.
- ✓ ياسين أحمد العيسى، أصول المحاسبة الحديثة- الجزء الأول-، دار الشروق و التوزيع، القاهرة، 2003.

المراجع باللغة الفرنسية:

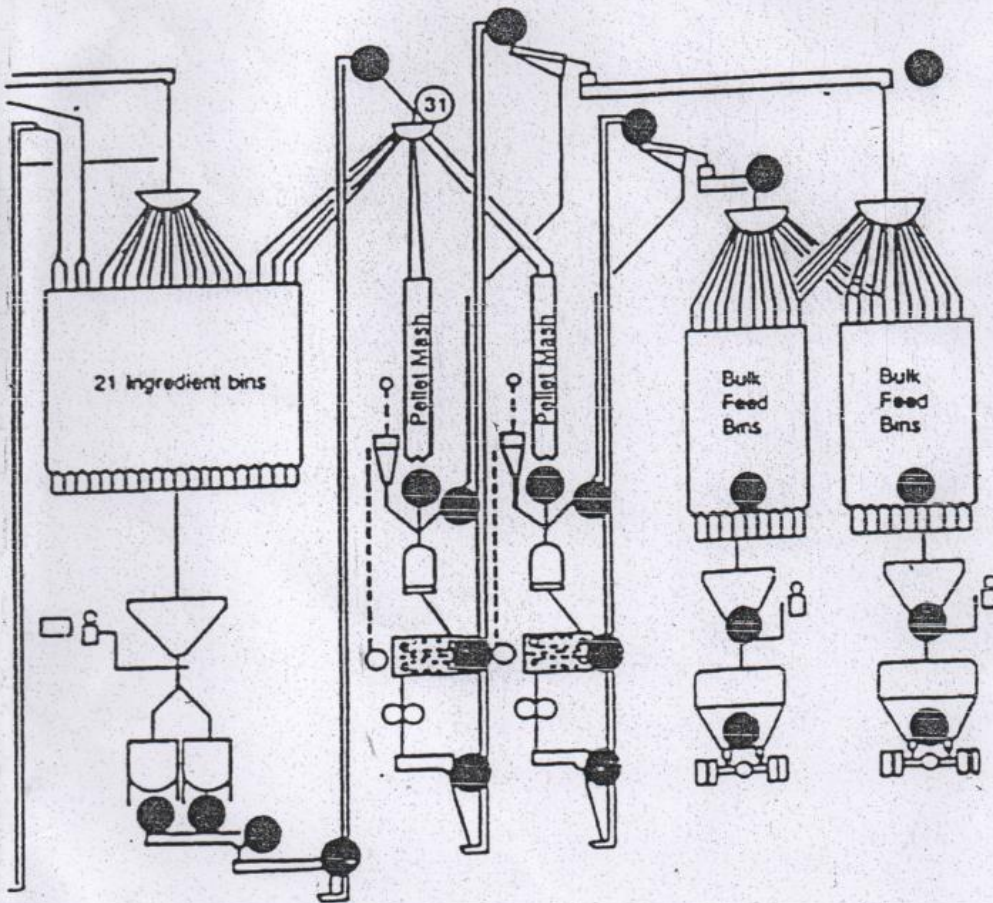
Jacque Renard, **Théorie et Pratique L'Audit interne?** les edition , Organisations, paris, France,1996.

قائمة الملحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي للوحدة.



Annexe 13 : Points à risques potentiels de séparation des composants



الملحق رقم (03): فاتورة بيع.



**Groupe Avicole De L'Ouest "G.A.O"**  
**SPA Au Capital Social De 2 703 000 000 Da**  
**Siège Social : Route Du Port La Salamandre Mostaganem**

U.A.B : Beni Yahi  
R.C N° : 27/01-0782185 B 00  
Identifiant Fiscal : 000527059006250  
Adresse : ROUTE MOHAMMADIA BENI YAHY  
Téléphone : 045 36 64 92  
Fax :  
Cpt Badr : 00300866000206430027  
Identifiant Statique :

**FACTURE N ° 2019/00043**

Date : 03/02/2019

**DOIT**

Nom ou Raison Sociale : EPE SAP SPA HAVIP / U R P KAOUARA Code Client : E3021  
Adresse : AIN NOUISSY W - MOSTAGANEM  
Registre du Commerce N° : 27/00 - 0782023 B 98 Immatriculation : 2145.212.27  
identification Fiscal : 099827078202331 Nom Chauffeur : DENDEN SNOUCI  
Identification Statistique : 27053207031 Tare Carte Grise :  
Activite Client : INTRA GROUP

Autres références BC 1157 DU 03/02/19 BL 3793

Référence	Désignation	Nbre	Qte	Prix U.	Taux TVA%	Montant HT
2410FV	ALT P/R		81.00	4 017.00	0	325 377.00
<b>Total HT:</b>						<b>325 377.00</b>
<b>Total T.V.A :</b>						<b>0.00</b>
<b>Total à payer:</b>						<b>325 377.00</b>

**Mode de règlement: A terme**

**Arrêtée la présente facture à la somme de :**  
trcis cent vingt cinq mille trois cent soixante dix sept Dinars Algériens

بالتوقيع  
رئيس مصلحة البيع  
مدير قسم بنى يهاى

ROUTE MOHAMMADIA BENI YAHY  
Té: 045 36 64 92

Fax:

Mob.: 05 55 73 28 56

Page N° 1

SERVICE COMMERCIAL

Editer le 06/02/2019 a 09:41:58 par MOI

الملحق رقم (04): وصل تسليم.



مجمع تربية الدواجن للغرب  
EPE-GROUPE AVICOLE OUEST « ORAVIO » SPA  
SOCIÉTÉ PAR ACTION AU CAPITAL SOCIAL DE 2.703.000.000 DA  
FILIALE GROUPE O.N.A.B.  
IDENTIFICATION STATISTIQUE : 0.981.2701.00083.47  
SIÈGE SOCIAL : Route du port la salamandre Mostaganem

U.A.B : Mostaganem  
RC N° : .....  
Identifiant fiscal : .....  
Adresse : Routes des crêts (BP 642)  
Téléphone : 045.20.64.92  
Fax : 045.20.64.91  
Cpt BADR N° : 00300.866.850.684.300048  
Identifiant Statistique : 0.981.2701.00083.47

DATE	N°
28-04-19	N° 004277

### BON DE LIVRAISON

DESTINATAIRE	
Nom ou Raison Sociale : .....	CODE : .....
Adresse : .....	
Réf. Statutaires : AGR N° : ..... ou RC N° : .....	- Client externe
Identification fiscale : .....	
Identification Statistique : .....	Unité O.N.A.B
Décision autorisant l'utilisation du B.L. : N° ..... Date : .....	
Activité client : .....	
Téléphone : .....	

Réf. Bon de Commande : .....  
Réf. Bon à livrer : .....

Code	Désignation Articles	Quantités Commandées		Quantités Livrées		Prix Unitaire H.T./DA	Montant
		Nbre	Poids U=Qt	Nbre	Poids U=Qt		
	Montant Hors Taxes TVF						
	Droit de timbre						
	..... Montant T.T.C						

Arrêté le présent Bon de livraison à la somme de .....

GAO/ORAVIO  
.....  
.....

Le Gestionnaire des Stocks  
(Signature + Cachet Humide + Griffes)

Le Réceptionnaire

Nom/Prénom : .....

CN / PC : .....

Immatriculation / Véhicule : .....

Signature

الملحق رقم (5): وصل إخراج.

EPE-GROUPE AVICOLE OUEST ORAVIO SPA  
 SOCIETE PAR ACTIONS AU CAPITAL SOCIAL DE 2.703.000.000 DA  
 FILIALE GROUPE O.N.A.B  
 IDENTIFICATION STATISTIQUE : 0.981.2701.00083.47  
 SIEGE SOCIAL : Route du port la Salamandre Mostaganem

---

U.A.B : MOSTAGANEM  
 Code Magasin : DEFAULT  
 DPT Gestion des Stocks

DATE	2019/00045
03/02/2019	

**BON DE SORTIE**

<u>Destinataire</u>	Code
Nom ou Raison Sociale : SPA HAVIP KOUARA Adresse : RELIZANE Réf. Statuaires AGR N° : Identification fiscale : Identification Statistique : Activité : Téléphone : Immatriculation Véhicule : 2145 212 27	R.C.N° :

DATE	N°
03/02/2019	8115

Réf. Bon à Livrer  
 Réf. Demande d'Approvisionnement

DESIGNATION		Quantités Livrées		C. U. M. P	Montant Global	OBSERVATIONS
Code	ARTICLE	Nombre	Poids (U=Qt)			
2410 FV	ALT P/R	0	81	0,00	0,00	

Le Chargé des Expéditions  
 (Signature+cachet  
 Humide+Griffe)

Le Réceptionnaire  
 Nom...Le champ n'a pas été.  
 Prénom.....

Le comptable Matière  
 (Signature+cachet Humide+Griffe)

الملحق رقم (6): وصل الاستلام



مجمع تربية الدواجن للغرب  
EPE-GROUPE AVICOLE OUEST « ORAVIO » SPA  
SOCIÉTÉ PAR ACTION AU CAPITAL SOCIAL DE 2.703.000.000 DA  
FILIALE GROUPE O.N.A.B.  
IDENTIFICATION STATISTIQUE : 0.981.2701.00083.47  
SIÈGE SOCIAL : Route du port la salamandre Mostaganem

U.A.B : Mostaganem  
RC N° : .....  
Identifiant fiscal : .....  
Adresse : Routes des crêts (BP 642)  
Téléphone 045 - 20 - 15 - 28  
Fax 045 - 20 - 15 - 20  
Cpt BADR N° : 00300.866.850.684.300048  
Identifiant Statistique : 0.981.2701.00083.47

Bon à Livrer

DATE	N°
	N° 009076

DESTINATAIRE

Nom ou Raison Sociale : .....  
Adresse : .....  
Réf. Statuaires : AGR N° : .....ou RC N° : .....  
Identification fiscale : .....  
Identification Statistique : .....  
Activité : .....  
Téléphone : .....  
Immatriculation Véhicule : .....

Réf. Bon de Commande

DATE	N°

Case réservée au pont bascule

Tare	VISA CONFORME-PESEUR
Poids total en charge	VISA CONFORME-PESEUR
Poids Net	

Code	Désignation Articles	Quantités Commandées		Quantités Livrées		Observations
		Nbre	Poids U=Qt	Nbre	Poids U=Qt	

Le Chargé des Expéditions  
(Signature + Cachet Humide + Griffe)

Le Magasinier  
(Signature + Cachet Humide + Griffe)

المخلص

## الملخص:

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية :

مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبية؟ ، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتقديم إطار نظري لموضوع الدراسة وكذلك أطار تطبيقي تمثل في إجراء دراسة ميدانية بمؤسسة وحدة تغذية الأنعام ONAB وهذا لمعرفة واقع نظام المعلومات الحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة ودور المراجعة الداخلية في تقييم هذا النظام ، بالاعتماد على منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية .

الكلمات المفتاحية: المراجعة ، المراجعة الداخلية ، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي.

## Résumé:

Cette étude est venue a l'adresse suivante le problème façon l'améliorer le système de contrôle interne de l'information comptable en vue d'atteindre les objectifs de l'organisation contribuent ?

Pour atteindre cet objectif nous devons fournir un cadre théorique pour le sujet de l'étude et le second champ au l'application représentée dans la conduite des études de terrain industrie du cabe de l'institution FILIALE GROUPE ONAB branche et cela pour voir la réalité du système d'information comptable de l'institution a l'étude et le rôle de l'audit interne pour améliorer le système, en fonction de l'approche de l'étude de cas qui peut comprendre la profondeur et les divers aspects de la question et a révèle ses dimension a travers des visites de terrain a l'institution a l'étude, ainsi que l'observation et des entretiens avec l'étude st l'analyse des différents documents et des données réelles .

**Les mots – clés :** Audite, Audite Interne, Système d'information, système d'information comptable.